الأسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

تحت الأضواء | العدوي تفضح الفساد المنتشر بين المنتخبين الكبار والأحزاب

تحليل إخباري | المرشح الذي كان يحلم بترؤس شبيبة حزبية فوجد نفسه مرشحا لرئاسة حزب

سري

«الغضبة الكبرى» على الأحرار(..) تمت ترجمتها عمليا من خلال إبعاد أخنوش عن الاجتماع الأخير الذي ترأسه الملك في القصر الملكي بالدار البيضاء، وخصص للمركب المينائي والصناعي الجديد بالناظور؛ بالمقابل، عرف الاجتماع حضور عدد من الوزراء.. وأكثر من ذلك، فقد كان أخنوش في نفس اللحظة «يرسم» ابتعاده عن الحزب، في اجتماع لا قيمة له انتهى بإعلان ترشيح «شوكي»(..).

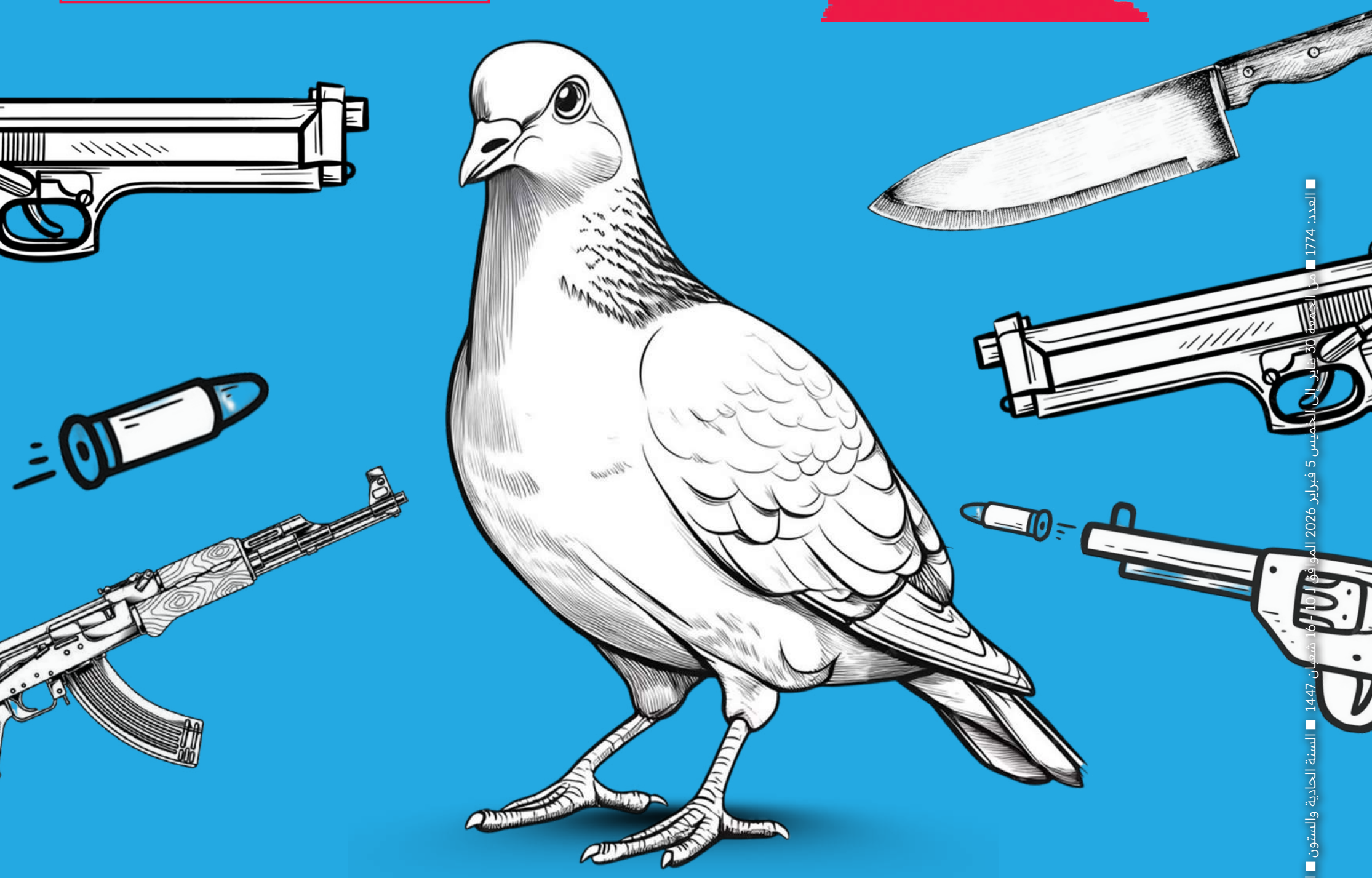

التجمع الوطني للانتحار

فيما يشبه الانتحار السياسي(..) ودون الحاجة إلى كاريزما سياسية، أو نجاح تنظيمي، انتقل محمد شوكي من شاب مطرود من شبيبة الأصالة والمعاصرة إلى رئيس فريق نواب الأحرار بمجلس النواب، وفي زمن قياسي أضاف لرصيده مهمة رئيس لجنة، معتمدا على «المنشطات» التي يقدمها له رئيس الحكومة أخنوش، باعتباره خادم المصالح الكبرى الذي لا يشق له غبار، وقد أصر أخنوش على مواكبة هذا الشاب المدلل في تقديم ترشيحه لرئاسة الحزب، ما يرجح إمكانية حفاظ ابن أحمد أولحاج على مصالحه من خلال رئيس موظف لديه، وتحوله إلى مرشد روحي للوبي المصالح المركبة(..).

تفاصيل أخرى داخل العدد

ملف الأسبوع | «نهاية البوليساريو» في الحسابات التاريخية لأمريكا

متابعات | لماذا تتبرأ الدولة من مغاربة «داعش» وأطفالهم ؟

كواليس الأخبار

بين السطور

بقلم: الطيب العلوي

الله يرحم صاحبة الجلالة..

عجيب شأن المغاربة مع الرجال، ومع المواضيع ومع الأحداث.. تراهم يذكرون رجلا بالسوء طوال حياته، لنفوذه أو شهرته، ويحسدونه على ماله أو قامته أو سواد عينيه، وسرعان ما يترحمون عليه بصدق بعد موته..

كذلك جاء السلوك المغربي المعتاد.. للترحم على مهنة الصحافة (...)، بعد نزول قرار المحكمة الدستورية الأخير المتعلق بقانون التنظيم الذاتي للمهنة، والذي كشف عن هشاشة تلك التي من المفروض فيها أن تمثل إحدى أعمدة الديمقراطية، مصيبة (...) جاءت فيها ردود الأفعال قليلة، في مشهد مماثل تماما للجنازة التي يحضر القليل مراسيم دفن الجثة في المقبرة حيث يُوارى صاحبها الثرى أمام أعين شخص أو شخصين فقط تحت صخب الأمطار وحدها..

لا يمكن تعليق سبب وفاة الإعلام المغربي بين ثنايا سلوك (...) المجلس وحده، أو المحكمة الدستورية، أو غيرها.. لأن الموت واحد والأسباب متعددة.. فمثلا ودون أن نذهب بعيدا في الزمن، وبينما كان المغرب يترقب ومعه العالم نتائج اجتماعات لجنة الانضباط للاتحاد الإفريقي لكرة القدم في القاهرة بشأن ما حدث في مباراة المغرب والسنغال، لم يسافر ولا صحافي مغربي واحد إلى القاهرة ليغطي كواليس الأحداث مباشرة وينقل المعلومات إلى المغاربة بسبق وتفاصيل، بل فضل مهنيونا في الإعلام (...) البقاء في مكاتبهم، يحدقون في شاشات الحواسيب والهواتف في انتظار ما ستنشره «الكاف» عبر منصاتها أو ما ستنشره مواقع التواصل. لا أحد سافر إلى القاهرة، لا تحقيقات، لا كاميرات، لا صحفيون ميدانيون.. مجرد مكاتب مكيفة، مقاعد مريحة، وأيدي على أزرار «تحديث الصفحة»، وهنا يظهر الواقع المروع لما أصبحت عليه الصحافة المغربية؛ ليست بمصدر أخبار، بل صائدة محتوى على مواقع التواصل.. مؤسسات إعلامية مُموّلة تنقل ما يقولون وتكتب ما يكتبون.

الإعلام المغربي الذي يفترض أن يكون ركيزة للمعلومة الموثوقة، أصبح مجرد متفرج، عاجز عن الانتقال من الشاشات إلى الميدان؛ هذا التهاون الإعلامي ليس حادثا عابرا، بل انعكاسا مباشرا للوضع المتدهور للصحافة المغربية. كما قبل هذا، وطوال احتضان المغرب لنهائيات كأس إفريقيا، كانت العديد من المواقع الإخبارية ووسائل الإعلام العالمية تستقي أخبارها وموادها الإعلامية عما يجري في المغرب من موقع «إير إيم سي» الفرنسي، الذي يترأسه جزائري مقرّب من دوائر البروباغاندا الجزائرية المعادية للمغرب. هذا الموقع «عاق وفاق» ولم يتردد في استغلال هذه الفرصة الذهبية (...) ليفتح سريعا منصاته خلال فعاليات «الكان» بشكل مفضوح لأشخاص كانوا يرددون ادعاءات كاذبة ضد المغرب، وينشرون.. وينشرون.. في ظل غياب ردّ مهني مغربي قوي يضع الأمور في نصابها.

دون الخوض في موضوع السحر لنسمح لأنفسنا بالقول أن السحر قد انقلب على الساحر (...)، لكن كانت هذه فقط أسباب موت صاحبة الجلالة لا غير.. أو بالأحرى كانت هذه هي اللحظات التي عرفت فيها السلطة الرابعة بالمغرب سكرات موتها، والموت والحياة بيد الله، والمعقول هو أنه لم يبق شك في أن كل الأمور أصبح يطغى عليها البيع والشراء (...). وقتها يكون الحصار واجبا (...)، ووقتها تظهر مصداقية الذين يقولون: الله يرحم الصحافة.

أدمينو.. المسؤول الذي نال ثقة البرلمان والجامعة قبل دخول المحكمة الدستورية

الرباط الأسبوع

انتُخب، في بداية الأسبوع، الفقيه والخبير القانوني عبد الحافظ أدمينو، عضواً بالمحكمة الدستورية، خلال جلسة عمومية لمجلس المستشارين، وذلك في إطار تجديد ثلث أعضاء المحكمة، حيث أسفر التصويت داخل المجلس عن حصول أدمينو على أغلبية ثلثي الأصوات، وبلغ مجموع الأصوات المعبر عنها 97 صوتا منها 91 صوتا اعتبرت صحيحة، فيما تم إلغاء 6 أصوات، ما يعني أن الرجل حصل على ثقة المؤسسة التشريعية باكتساح غير مسبوق، حيث لم يسبق لأي مسؤول أن حصل على هذه الثقة الكبيرة دون معارضة.

شخص أدمينو لم يكن في حاجة إلى من يدافع عنه، بسبب سمعته الكبيرة كرجل قانون، كما أنه حافظ على مسار هادئ داخل حزب الاستقلال واجتاز جل «الزوابع» دون أن يسجل عليه أي خلاف أو صدام مع أحد، لذلك لم يجد حزب الاستقلال أي حرج مؤسساتي أو تنظيمي وهو يدعم هذا الترشيح، بل إن اختيارات من هذا النوع من شأنها أن تعطي رسالة للأحزاب الأخرى لتحذو نفس الحذو في دعم كفاءات من هذا النوع، من أجل تقلد مناصب المسؤولية (..).

أدمينو

الانتخاب جرى في جلسة عامة ترأسها محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، وفقا للمواد الأولى والثالثة والثانية عشر والثالثة عشر من القانون نفسه، فضلا عن المواد من 341 إلى 346 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.. وأغلب الحاضرين كانوا يعرفون مسبقا المكانة العلمية والقانونية للمرشح، الذي برع في تفكيك الجانب القانوني للدولة والمؤسسات والدستور، وأبعاد الخطب الملكية، خلال السنوات الأخيرة، فضلا عن مكانته الجامعية، حيث يعتبر أحد الأطر التي تفتخر بها جامعة محمد الخامس المرموقة (..).

أمناء عامون يقررون النزول للشارع ضد الوزير وهبي

الرباط. الأسبوع

يعتزم أمناء أحزاب سياسية النزول للشارع والاحتجاج في الأيام المقبلة أمام البرلمان، لدعم أصحاب البدلة السوداء ومساندتهم في معركتهم ضد قانون مهنة المحاماة.

وحسب مصادر مطلعة، فقد قرر الأمناء العامون للأحزاب مساندة جمعية هيئات المحامين في مواجهة الوزير عبد اللطيف وهبي، الذي يرفض الجلوس إلى طاولة الحوار، بل وتنصل من جميع الاتفاقات السابقة معهم.

وهبي

ومن المقرر أن يشارك في الوقفة الاحتجاجية المنتظرة، كل من نبيل بنعبد الله الأمين العام للتقدم والاشتراكية، ونزار البركة الأمين العام لحزب الاستقلال، وإدريس لشكر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، وعبد الإله بن كيران الأمين العام لحزب العدالة والتنمية..

وأبدى أمناء الأحزاب دعمهم المطلق لجمعية هيئات المحامين في دفاعها عن المهنة، في ظل مشروع قانون المهنة الذي يتضمن مجموعة من الإشكالات تتعلق بممارسة المهنة واستقلالية المحاماة والحفاظ على التوازن في منظومة العدالة.

مديرة التكوين المهني تخلق الحدث بصفقات الملايير

الرباط. الأسبوع

عاد الجدل من جديد حول صفقات مكتب التكوين المهني، بعد تداول معلومات عن صرف أزيد من مليار و100 مليون سنتيم في صفقات مثيرة للجدل تتعلق بالتواصل والتسويق الإعلامي.

فقد حملت صفقات مكتب التكوين المهني، التي تشرف عليها المديرة لبنى اطريشا، العديد من الانتقادات من قبل النقابيين والنشطاء في مواقع التواصل، خاصة وأن حجم الأموال المصروفة لا تنعكس إيجابا على القطاع وليس لها أي أثر ملموس على جودة التكوين، وعلى ظروف الطلبة والمتدربين ومستوى القطاع لدى الرأي العام الوطني وبين الشباب.

فالمفروض من مؤسسة التكوين المهني أن تكون إدارة رائدة في مجال التواصل وتأهيل الشباب وإدماجهم في سوق الشغل، ما يضع المكتب ومديرته أمام العديد من الأسئلة حول الجدوى من صرف أكثر من مليار على التواصل، عوض إصلاح الاختلالات والأعطاب داخل مختلف المراكز.

اطريشا

والملاحظ أن مصاريف ونفقات مكتب التكوين المهني كثيرة وفي مجالات بعيدة عن المشاكل المتراكمة، فحسب تقارير، أبرمت إدارة التكوين المهني عدة صفقات ضخمة، من أبرزها صفقة قطاع التواصل بـ 559 مليون سنتيم، وصفقة مدن المهن والكفاءات بقيمة 360 مليون سنتيم، وصفقتين للطباعة بـ 200 مليون سنتيم، بينما يعرف القطاع عدة نواقص، مثل ضعف وتقادم التجهيزات في عدد من المؤسسات، والاكتظاظ وضعف التكوين في بعض المراكز، وضعف الربط والإدماج في سوق الشغل، غياب تقييم لحصيلة التكوين، ومعاناة الطلبة المغاربة، والتسويق الإعلامي بدون فائدة.

الوزير زيدان يطلق صفقة بدون فائدة

الرباط. الأسبوع

أطلق كريم زيدان الوزير المكلف بالاستثمار، صفقة مثيرة للجدل بقيمة مالية بلغت 326.4 مليون سنتيم تخص تطوير منصة رقمية لتمكين مغاربة العالم من الولوج إليها وتتبع استثماراتهم.

هذه الصفقة أثارت الكثير من الجدل بخصوص طرق صرفها وكيفية تدبير النفقات داخل القطاع، خاصة وأن هناك مراكز للاستثمار الجهوية لها منصات ومواقع ومكاتب تستقبل طلبات المهاجرين المغاربة، وهذه المراكز صرفت عليها الكثير من الأموال لإصلاحها ضمن مخطط وطني شامل خلال السنوات الماضية.

وسيتم فتح الأظرفة بخصوص صفقة المنصة يوم 24 فبراير، وتتضمن توفير خدمات الإرشاد والمواكبة والتوجيه، وتشترط على المقاولة المستفيدة التوفر على معايير أمنية عالية وبنية تقنية متطورة.

زيدان

كواليس الأخبار

أحد الأضواء

العدوي

العدوي تفضح الفساد المنتشر بين المنتخبين الكبار والأحزاب والمتهربين من التصريح بالممتلكات

الرباط الأسبوع

أعلن المجلس الأعلى للحسابات، الذي تترأسه زينب العدوي، أن الوكيل العام للملك أحال على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض حوالي 20 ملفا تتعلق بأفعال تستوجب متابعة جنائية في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتتبع نتائج الافتحاص والرقابة التي باشرتها المحاكم المالية.

وحسب التقرير السنوي للمجلس، فإن الملفات المعنية تتعلق بـ 13 جماعة ترابية، وأربع مؤسسات عمومية، وشركة عمومية واحدة، وجمعية واحدة، حيث تم إخضاع 63 شخصا للمتابعة خلال سنة 2024 ونهاية شهر شتنبر 2025، وتضم هذه الفئة مدراء بمؤسسات عمومية، ومديرا عاما لإحدى شركات الدولة، ومديرا مكلفا بالشبكة التجارية، إلى جانب مديرين مركزيين ومسؤولين عن المصالح الخارجية بعدد من القطاعات الوزارية، وشكل المسؤولون والآمرون بالصرف ونوابهم ما نسبته 46 في المائة من مجموع المعنيين، بينما مثل رؤساء الأقسام والمصالح 27 في المائة، فيما توزعت النسبة نفسها على الموظفين والأعوان.

وكشف مجلس الحسابات أن المتابعات شملت 138 رئيس مجلس جماعي، و7 رؤساء أجهزة منبثقة عن التعاون بين الجماعات الترابية، و6 رؤساء مجالس عمالات وأقاليم، إضافة إلى رئيسي مجلس مقاطعة ورئيس مجلس جهة، فضلا عن 76 موظفا، أما باقي المتابعات، فقد توزعت بين 31 رئيس مصلحة، و27 مكلفا بالاستخلاص، و14 رئيس قسم، و13 عضوا بمكاتب مجالس محلية، و12 مديرا، إلى جانب أربعة مراقبين ومحاسب واحد.

وفي هذا الإطار، أصدرت المحاكم المالية ما مجموعه 4452 قرارا وحكما نهائيا، من بينها 4235 حكما بإبراء الذمة، مقابل 217 حكما صرحت بعجز مالي إجمالي ناهز 57.88 مليون درهم، مع تسجيل استرجاع مبالغ فاقت 16.43 مليون درهم قبل صدور الأحكام النهائية، وفي مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، أصدر المجلس والمجالس الجهوية للحسابات 99 قرارا وحكما، شملت غرامات مالية تجاوز مجموعها 4.13 ملايين درهم، إضافة إلى الحكم بإرجاع ما يفوق 1.15 مليون درهم، كما رصدت المحاكم المالية إجراءات تصحيحية اتخذتها بعض الأجهزة العمومية، كان لها أثر مالي إيجابي قدّر بحوالي 629.2 مليون درهم.

وبخصوص القضايا المعروضة على المجالس الجهوية للحسابات، أفاد التقرير بمتابعة 332 شخصا، من بينهم 154 رئيس مجلس جماعة ترابية أو هيئة ناتجة عن التعاون بين الجماعات، أي ما يعادل 47 في المائة من إجمالي المتابعين، حيث شملت المتابعات 138 رئيس مجلس جماعي، و7 رؤساء أجهزة منبثقة عن التعاون بين الجماعات الترابية، و6 رؤساء مجالس عمالات وأقاليم، إضافة إلى رئيسي مجلس مقاطعة ورئيس مجلس جهة، فضلا عن 76 موظفا، أما باقي المتابعات، بنسبة 23 في المائة، فقد توزعت بين 31 رئيس مصلحة، و27 مكلفا بالاستخلاص، و14 رئيس قسم، و13 عضوا بمكاتب مجالس محلية، و12 مديرا، إلى جانب أربعة مراقبين ومحاسب واحد.

ورصد مجلس العدوي مجموعة من المخالفات والاختلالات في منظومة الرقابة الداخلية، وضعف التنسيق بين المصالح، ونقص الموارد البشرية، ومحدودية الإلمام بالنصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية، إضافة إلى الإكراهات الناتجة عن التأخر في المصادقة على الميزانية، والحاجة في بعض الحالات إلى توريدات مستعجلة لضمان استمرارية المرفق العام، ما أدى إلى اللجوء لسندات الطلب بغرض التسوية.

وبخصوص التصريح بالممتلكات، كشف المجلس الأعلى للحسابات عن تسجيل اختلالات مرتبطة بالالتزام بواجب التصريح الإجباري بالممتلكات، بعدما تبين أن 8116 موظفا وعونا عموميا لم يلتزموا بالتصريح بممتلكاتهم عند بداية أو نهاية مهامهم، امتثل منهم 3154 شخصا بعد إشعار السلطات، في حين ظل 4962 ملزما، أي ما يمثل 61 في المائة في وضعية إخلال، من بينهم 3403 ملزمين لم يدلوا بتصريحاتهم عند انتهاء مهامهم، حيث تم إنذارهم من قبل المحاكم المالية.

كما طالب المجلس - في تقريره السنوي - 14 حزبا سياسيا بإعادة أكثر من ملياري سنتيم إلى الخزينة العامة، تتعلق بالدعم العمومي المخصص سواء للتسيير السنوي وتمويل الحملات الانتخابية، بينما أعاد 24 حزبا سياسيا إلى الخزينة العامة ما مجموعه 36 مليون درهم خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى غاية 15 نونبر 2025.

وكشف التقرير عن قيمة المبالغ التي لم يتم إرجاعها للخزينة، قيمتها بلغت 21.85 مليون درهم، تهم 14 حزبا سياسيا، تتوزع بين دعم لم يتم تبريره بوثائق الإثبات القانونية بقيمة 15.07 مليون درهم، ومبالغ لم تستعمل بلغت 3.25 ملايين درهم، وأخرى استعملت لغير الغايات المخصصة لها بقيمة 2.88 مليون درهم، ومبالغ اعتبرت غير مستحقة بلغت 0.65 مليون درهم.

وحسب التقرير، فقد قام 24 حزبا سياسيا بإرجاع ما مجموعه 36.03 مليون درهم، منها 19 مليون درهم خلال سنة 2022، و8.07 ملايين درهم خلال سنة 2023، و8.85 ملايين درهم خلال سنة 2024، إضافة إلى 115.602.27 درهما، توزعت هذه المبالغ المرجعة بين دعم الحملات الانتخابية بما مجموعه 28.71 مليون درهم، ومصاريف التدبير بقيمة 2.53 مليون درهم، إلى جانب المصاريف المتعلقة بالمهام والدراسات والأبحاث التي بلغت 4.79 ملايين درهم، مشيرا إلى أن 94 في المائة من هذه المبالغ ترتبط بدعم الحملات الانتخابية، همت انتخابات سنتي 2015 و2016 بقيمة 2.41 مليون درهم تخص ثلاثة أحزاب، وانتخابات سنة 2021 بقيمة 18.13 مليون درهم تخص سبعة أحزاب، فيما يهم المبلغ المتبقي، وقدره 1.31 مليون درهم، دعما لم يتم إرجاعه بعد من طرف ستة أحزاب، ويتعلق بدعم التدبير برسم سنة 2017 والفترة الممتدة ما بين 2020 و2023.

ودعا مجلس الحسابات الأحزاب إلى تسوية وضعيتها المالية عبر إرجاع مبالغ الدعم غير المستعملة أو التي لم يتم تبريرها، كما حث وزارة الداخلية على مواصلة جهودها من أجل إلزام الأحزاب المعنية بإرجاع هذه المبالغ وفقا للإطار القانوني والتنظيمي المعمول به.

ما خفي

حصلت شركة «سيركل كاي» الكندية مؤخرا على التراخيص اللازمة لافتتاح محطات وقود جديدة في المغرب، وهي حاليا قيد البحث عن قطع أرضية مناسبة في شتى ربوع المغرب لإطلاق نشاطها، الشيء الذي يفسر أن مجموعة أخنوش ستعرف منافسا جديدا.. فبعد بداية النزول السياسي (...) يبدو أن عملية النزول الاقتصادي للسي عزيز بدأت هي الأخرى ترسم أولى ملامحها..

بعد سنوات من التخبط (...) للعثور على لوبي قادر على الدفاع عن مصالح المغرب داخل هيئات الاتحاد الأوروبي، يبدو أن الرباط اختارت في آخر المطاف (...) الاستعانة بخدمات فريق مشكّل من قدامى خبراء التواصل لدى كل من الرئيسين الأمريكيين السابقين باراك أوباما وجو بايدن، لفك «الوحايل» المطروحة في دهاليز بروكسيل، خصوصا فيما يتعلق بالقطاع الغذائي.

بعد 4 سنوات من الانتظار (...)، تستعد الجالية اليهودية المغربية لإعادة هيكلة مؤسستها التمثيلية، بعد استعداد الوزير السابق للسياحة سيرج بيرديغو، لتسليم مشعل هذه المؤسسة التي يترأسها منذ عام 1987.

تزامنا مع الإضراب الحالي للمحامين المنتفضين ضد وهبي، تشكلت في مختلف مدن المغرب مجموعات «واتساب»، لمحامي كل هيئة، يفضحون فيها اسم كل زميل حاول مزاولة عمله أو اقترب من المحكمة (...)، أو تواصل معها، ويجد اسمه بارزا في «العمّارية». خلاصة القول: «كل من خان الحملة واشتغل، يطلع للعمّارية»..

بعد الامتناع عن تنفيذ الحكم وأداء التعويضات المقضي بها لفائدة الضحية في قضية جنسية، لجأت العدالة الإسبانية إلى إجراء استثنائي بالحجز على الحساب البنكي لقنصلية المغرب بمدينة مورسيا، باعتبارها الجهة المشغِّلة للمتهَم (...)، هذا هو الخبر، أما القصة فطويلة (...) وما خفي كان أعظم.

لا قيمة لقانون التعليم العالي الذي صودق عليه في عهد الوزير عز الدين الميداوي، الذي سقط على «البام» بـ«البارشوت»، والسبب هو ربط الكثير من فصوله بـ«قوانين تنظيمية» ستصدر بعد ثلاث سنوات (...)، ما يعني أن الوزير أصدر قانونا بالاسم فقط، والغرض هو محاولة الاختباء وراء القوانين التنظيمية للبقاء، ولكن باعتباره واحدا من «يتامى أخنوش»، سيكون له مصير معروف (...).

كواليس الأخبار

ترشيح ليلى داهي لرئاسة فريق الأحرار لتعويض «شوكي»

عبد الله جداد. العيون

تشهد كواليس حزب التجمع الوطني للأحرار حراكا تنظيميا مكثفا، عقب إعلان المكتب السياسي رسميا حصر الترشيحات لرئاسة الحزب في اسم محمد شوكي، الذي قدم ترشيحه لخلافة عزيز أخنوش مع انقضاء الآجال القانونية، في خطوة تؤشر على انتقال مركز الثقل داخل الحزب إلى مرحلة إعادة توزيع المواقع الاستراتيجية.

ومع صعود محمد شوكي، الذي يوصف بـ«دينامو» الفريق النيابي ونائب دائرة بولمان، إلى واجهة القيادة الحزبية، تحول النقاش مباشرة نحو مجلس النواب، حيث يبرز السؤال المركزي: من سيتولى قيادة أكبر فريق برلماني داخل المؤسسة التشريعية خلال ما تبقى من الولاية ؟

المعطيات المتقاطعة القادمة من دوائر القرار داخل الحزب، تفيد بأن كفة النائبة البرلمانية ليلى داهي، ابنة الأقاليم الجنوبية، تبدو الأرجح لتولي رئاسة الفريق النيابي، في خيار لا يخلو من دلالات سياسية وتنظيمية عميقة، تعكس توجه الحزب نحو تعزيز القيادة البرلمانية بأسماء قادرة على الجمع بين الفعالية السياسية والتمثيلية الترابية.

داهي

وتستند ليلى داهي في هذا الترشيح غير المعلن، إلى مسار سياسي متصاعد يجمع بين الحضور الوطني والإشعاع القاري، بصفتها رئيسة التجمع البرلماني لبرلمان الشباب الإفريقي، إلى جانب تموقعها كنائبة برلمانية وازنة تمثل جهات الصحراء داخل المؤسسة التشريعية، وقدرتها على إنتاج المواقف السياسية وصياغتها في لحظات دقيقة تتطلب وضوحا وحسما.

مصادر قيادية داخل الحزب تؤكد أن المرحلة الراهنة، التي تتسم بتعقيد الملفات وتزايد الضغط السياسي والتشريعي، تفرض نمطا جديدا في القيادة البرلمانية، يقوم على الفصاحة السياسية، وسرعة التفاعل، والانضباط الحزبي، وهي مواصفات ترى فيها القيادة أن ليلى داهي تجسدها بشكل عملي، بما يجعلها خيارا استراتيجيا أكثر من كونه مجرد تعيين تقني.

ويأتي هذا التوجه، حسب المصادر نفسها، في سياق رغبة الحزب في تجاوز منطق السجال السياسي العقيم، واعتماد خطاب برلماني رصين قادر على الدفاع عن اختيارات الأغلبية الحكومية، وتأطير النقاش العمومي داخل قبة البرلمان بأسلوب سياسي متزن وفعّال.

وفي حال تأكيد هذا السيناريو، فإن تولي ليلى داهي رئاسة الفريق النيابي سيحمل رسائل سياسية متعددة، أبرزها تعزيز حضور الأقاليم الجنوبية في مراكز القرار البرلماني، وترسيخ خيار الكفاءة والتموقع الاستراتيجي داخل حزب يسعى إلى تحصين توازنه التنظيمي استعدادا للاستحقاقات المقبلة.

بالمزابة

«الرغيب والتزاويك» الذي سجل على المدرب الركراكي وهو «يلتمس» عودة مدرب السنغال إلى الملعب في المقابلة النهائية، تم تفسيره بكونه اقتحاما لمنطقة «الفار»، وهو ما عوقب عليه بـ 100 ألف دولار كغرامة، وتشجيعات الجمهور وحسن الضيافة، اعتبرتها «الكاف» إخلالا.. فاستحق الجمهور عقوبة 200 ألف دولار كغرامة، هذا إضافة إلى خسارة الكأس.. و«راك غادي فالخسران آ حمادي»..

المغرب يلجأ للخطة الأمريكية في الاتحاد الأوروبي

الرباط. الأسبوع

يسعى المغرب إلى تعزيز حضوره التواصلي على الصعيد الأوروبي، عبر الاستعانة بخبراء في مجال التواصل والعلاقات العامة، الذين اشتغلوا مع إدارة جو بايدن، بهدف تعزيز الحضور في الملفات الاقتصادية والتجارية، والتصدي لمناورات الخصوم.

وحسب مصادر إعلامية، فقد وقعت الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، عقدا مع شركة Boldt BPI السويسرية، قصد تعزيز الحضور المغربي داخل الفضاء الأوروبي، بحيث يتولى جون دوهج مسؤولية الشركة، وهو الخبير في مجال الاتصال والذي عمل سابقا مع إدارات أوباما وبايدن.

وتسعى الكونفدرالية المغربية إلى تعزيز وتطوير تعاون اقتصادي أوثق يتماشى مع المصالح المشتركة للمغرب وشركائه الأجانب، مع التركيز على المبادلات التجارية، والتعاون المالي والصناعي، والاستثمارات، والاتفاقيات التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي، خاصة المتعلقة بالمبادلات الفلاحية والصيد البحري.

التصويت على قانون التعليم المدرسي في غياب نواب الشعب

الرباط. الأسبوع

غاب أزيد من 330 نائبا ونائبة، من أصل 395، عن جلسة المصادقة على مشروع قانون التعليم المدرسي، بعد عودته من مجلس المستشارين، حيث صوت 45 نائبا بالموافقة مقابل معارضة 20 عضوا.

وأثار غياب أكثر من 300 برلماني عن قانون التعليم، العديد من الانتقادات، وطرح التساؤل حول عدم اهتمام أعضاء مجلس النواب بقطاع التعليم، مما يبرز عدم وجود اهتمام بهذا القطاع الهام المرتبط بأجيال أخرى.

برادة

فرغم حضور وزير التربية الوطنية سعد برادة، الذي قدم توضيحات بخصوص التعديلات التي عرفها القانون، والتي شملت 76 تعديلا، وبالرغم من أهمية القانون، إلا أن غياب النواب يطرح الكثير من علامات الاستفهام حول ضعف التفاعل البرلماني مع القوانين والقضايا المرتبطة بالمجتمع، مثل التعليم والشغل والصحة والأسرة.

مجموعة «رونو» تعتزم تسريح العمال.. فأين ضمانات قانون الشغل ؟

الرباط. الأسبوع

يبدو أن قطاع الشغل يمر فعلا بأزمة حقيقية، خاصة وأن هناك تقارير تتحدث عن اعتزام مصانع رونو بطنجة تسريح حوالي 850 عاملا خلال شهر أبريل المقبل، ضمن خطة للتقليل من النفقات والأجور، رغم أن المجموعة تراكم الأرباح وتواصل حصد النتائج الإيجابية.

وحسب خبراء اقتصاديين، فإن المجموعة الفرنسية الرائدة في صناعة السيارات، فقدت البوصلة بسبب الإجراءات والتحولات التي تعرفها السوق الدولية، في ظل اكتساح السيارات الصينية للأسواق العالمية، وارتفاع الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي دول أخرى بآسيا، بالإضافة إلى قانون البيئة والتقليل من الكربون والسيارات الكهربائية، مما يزيد من تأزيم وضعية المجموعة.

هذه التحديات التي تعاني منها المجموعة الفرنسية، تنعكس سلبا على العمال المغاربة، حيث تسعى إلى تسريح المئات منهم خلال المرحلة المقبلة، في خطوة غير مقبولة من طرف المؤسسة، لأنها تتنافى مع الاتفاقية المبرمة مع الحكومة في العام الماضي والتي تنص على خلق 7500 منصب شغل إضافي خلال العام الجديد 2026، في ظل تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي واستعمال الروبوتات والآلات الجديدة المتطورة.

وقد كشف بيان نقابة عمال ومستخدمي رونو، أن إدارة المصنع تعتزم تسريح عدد من الأجراء ضمن سياسة الإنقاذ والحفاظ على التنافسية العالمية التي تنهجها إدارة المجموعة في عدد من مصانعها حول العالم، مشيرا إلى أنه باشر سلسلة من اللقاءات التواصلية مع المركزية النقابية والسلطات المختصة، للبحث عن مخارج حقيقية لهذه الأزمة، لأن الملف لا يخص فقط أجراء المصنع، بل يهم السلم الاجتماعي وحقوق الشغيلة.

والغريب أن المجموعة الفرنسية تشغل حاليا 7500 شخص، مما يطرح تساؤلات كثيرة حول كيفية توظيف الآلاف وفق الاتفاقية الموقعة في ظل مخطط التخلص من مئات العمال الحاليين، فهل الشركة تضحك على المغاربة ؟

هل يتدخل مجلس المنافسة لمحاربة الاحتكار وضبط سوق الأدوية ؟

الرباط. الأسبوع

عاد موضوع سوق الأدوية وغلاء أسعارها إلى الواجهة من جديد بعدما عقد مجلس المنافسة لقاء مع ممثلي مجلس النواب، وتقدمت المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بطلب رأي استشاري حول أسعار الأدوية، ومساطر الإذن بالوضع في السوق، ونظام التعويض.

وقد تم طرح مجموعة من الإشكاليات والاختلالات التي يعرفها قطاع الأدوية، سواء المتعلقة بالتراخيص الاستثنائية، وكيفية تدبير طلبات العروض العمومية، وضعف منظومة شراء الأدوية، وغياب المنافسة بين المقاولات، بحيث كشف فريق العدالة والتنمية مجموعة من الاختلالات والممارسات، من أبرزها تضارب المصالح، وضعف الشفافية في نشر المعلومات، والتأخر في معالجة الطلبات وملفات الإذن، حيث أكد نائب رئيس المجموعة النيابية لـ«البيجيدي»، مصطفى إبراهيمي، أن هناك شبهة تضارب المصالح لأعضاء بالحكومة بين من يملك شركة للأدوية كانت على وشك الإفلاس وليست لديه خبرة بمجال الصيدلة، ومن يمكنه الاستفادة من عدد كبير من طلبات العروض والتراخيص الاستثنائية.

وأضاف نفس المصدر أن قطاع الأدوية يعرف في الآونة الأخيرة انقطاعات متكررة للأدوية بالصيدليات والمؤسسات الاستشفائية، بالقطاع الخاص والعام، مثل انقطاعات دواء K+ البوتاسيوم، وفضيحة الشركة المستوردة، لافتا إلى أنه من بين أسباب هذا الوضع غير الطبيعي، انعدام الشفافية في وضع المعلومات من طرف الوزارة الوصية حتى تصبح عمومية يطلع عليها كل المتنافسين، خاصة ما يتعلق بالانقطاعات.

وأشار المصدر ذاته إلى أن ظاهرة طلبات العروض تكون غير ذات جدوى في نسب تفوق 50 % ليتم اللجوء للتراخيص الاستثنائية ATU، التي تتنافى مع مبدأ المنافسة الحرة، مضيفا أن من بين أسباب هذا الوضع غير الطبيعي، انعدام الشفافية في وضع المعلومات من طرف الوزارة حتى تصبح عمومية يطلع عليها كل المتنافسين، خاصة ما يتعلق بالانقطاعات.

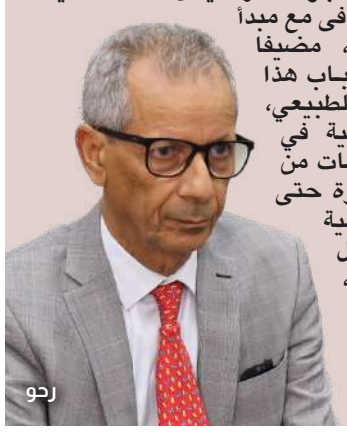
رحو

كواليس الأخبار

لشكر يتهم فوزي لقجع بتسييس ميزانية الدولة

الرباط. الأسبوع

اتهم حزب الاتحاد الاشتراكي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، بتوظيف المال العام في المصالح الحزبية والتوظيف السياسي على حساب العدالة المجالية والإنصاف الاجتماعي وحسن التدبير العمومي، خلال تنفيذ ميزانية 2025.

وشن رئيس الفريق الاشتراكي عبد الرحيم شهيد، هجوما على فوزي لقجع بسبب استخدام الميزانية العمومية بشكل غير محايد، بشكل يخدم المصالح الحزبية وبعض الأطياف السياسية، ويؤثر على التعددية السياسية وعلى الأسس التي يقوم عليها النموذج الديمقراطي الوطني، وقال أن بعض الوزراء يقومون بزيارات ميدانية لأقاليم رفقة نواب برلمانيين ومسؤولين جهويين وإقليميين محسوبين على حزب معين، لتقديم مشاريع كإنجازات حزبية ممولة من المال العام، واستغلالها في الحملات الانتخابية عبر تسويقها، معتبرا أن هذه الممارسات غير مقبولة لأن الميزانية العمومية لا يمكن أن تتحول إلى أداة للتسويق الحزبي أو الاستعداد الانتخابي، بل هي آلية دستورية لتحقيق العدالة المجالية وضمان تكافؤ الفرص.

وشدد شهيد على ضرورة توزيع المشاريع والموارد المالية بشكل منصف على جميع الجهات والأقاليم، وتحقيق الإنصاف في توزيع موارد الميزانية بمنطق وطني يشمل جميع المواطنين في كل الأقاليم، بعيدا عن التوظيف الحزبي والانتخابي.

كما اتهم الحزب - في بلاغه - الحكومة باستغلال منجزات الدولة على جميع الأصعدة في حملات انتخابية سابقة لأوانها، وهو ما يخل بشكل صريح بمبدأ المساواة وممارسة التغول في جميع المؤسسات الدستورية، القديم منها والمستجد، لأجل التحكم في الخريطة الانتخابية المقبلة.

ودعا الحزب عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية، المسؤول الحكومي الوصي على تدبير الانتخابات التشريعية لسنة 2026، إلى التدخل واتخاذ تدابير أخرى إجرائية وزجرية لمنع أي استغلال للإحسان العمومي في الحملات الانتخابية، ووضع ذلك على جدول أعمال المجلس الحكومي بشكل مستعجل للحد من ذلك عمليا.

تيار يضر بالدولة والمجتمع ويضرب القضاء والمجتمع المدني

الرباط. الأسبوع

قال محمد الغلوسي، رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام، أن التشريع لمهنة المحاماة على المقاس ليس فعلا معزولا، بل يندرج ضمن سياق تشريعي عام يستهدف تعميق الجسور، مع توجه يسعى إلى تكريس التراجع عن المكتسبات الحقوقية والقانونية والمؤسساتية، والالتفاف عليها تحت مبررات التقنين والتنظيم.

وأوضح الغلوسي، في تدوينة له، أن هذا التوجه تجلى بوضوح في كيفية عزل المجتمع المدني والسلطة القضائية في معركة مكافحة الفساد، من خلال المادة 3 من قانون المسطرة الجنائية، واصفا تمرير هذا القانون بأنه تم خلسة وبما يشبه الإجماع ليفلت من مقص المحكمة الدستورية، في تعارض تام مع المادة 132 من الدستور، وأضاف أن هذا التوجه النكوصي هو المتضرر الأول من وجود محاماة قوية ومستقلة تشكل حصنا للعدالة، لكونه يرفض المساواة أمام القانون ويخشى العدالة، حيث أن هذا التيار يشعر بالضرر من تحول قضية الفساد إلى دينامية مجتمعية ووعي متنام بخطورته كسرطان يقوض التنمية، معتبرا أن الوقت قد حان بالنسبة لهذا التوجه لإعاقة هذه الدينامية وقلب الطاولة على مناهضي الفساد، سواء كانوا تنظيمات أو مؤسسات.

وحسب الغلوسي، فإن هناك محاولات لتسفيه المطالب المجتمعية بتخليق الحياة العامة، عبر وضع قوانين تجريم الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح وحماية المبلغين في الثلاجة والأرشيف، ثم إقبار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، مضيفا أن هذا المنحى تكرر بصيغ أخرى في قانون الصحافة وما سمي بالتنظيم الذاتي، وصولا إلى قوانين المسطرة المدنية والإضراب.

وحذر من أن هذا المنحى يضر بالدولة والمجتمع على حد سواء، كونه يعمق الهوة بين الفاعل الرسمي والمجتمع، ويهدد التوازن المطلوب بين القوى الاجتماعية، خاصة في ظل ظرفية دولية يطبعها الغموض واللايقين.

الغلوسي

وزير التعليم العالي يسعى إلى تعيين المقربين

الرباط. الأسبوع

يسعى وزير التعليم العالي والبحث العلمي عز الدين الميداوي، إلى تعيين أحد المقربين منه في منصب المفتش العام للوزارة، رغم فتح باب التشريحات أمام العموم، ورغم سوابقه في خدمة أجندة أحزاب أخرى، وصل صداها إلى رئاسة الحكومة، بل إن الميداوي يعد اليوم واحدا من الأيتام الكبار بعد رحيل أخنوش وفقدانه للقيمة التنظيمية داخل حزبه بسبب هذه الملفات..

وقد أصدر الميداوي قرارا وزاريا يوم 20 يناير، بفتح باب الترشيح أمام المترشحين الذين يتوفرون على المؤهلات العلمية لذلك، والتجربة المهنية لعشرين سنة، وتقلد مناصب متعددة.

لكن هناك حديثا عن رغبة الوزير في تعيين أحد الدائرين به في هذا المنصب الهام، حيث أن الشروط الموضوعة ستؤدي إلى غربلة ملفات المرشحين لتقتصر المنافسة على بعض المحظوظين.

الميداوي

زيارة وفد البوليساريو إلى واشنطن تنتهي بتثبيت خيار الحكم الذاتي

الرباط. الأسبوع

لم تحقق زيارة وفد جبهة البوليساريو إلى واشنطن، التي جرت يومي 22 و23 يناير، أي اختراق سياسي يُذكر، بل انتهت، وفق مصدر دبلوماسي مطلع، إلى إعادة التأكيد بشكل حاسم على أن مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية تظل الإطار الوحيد والنهائي للتفاوض حول قضية الصحراء، دون أي مجال لإعادة إحياء أطروحات «الاستفتاء» أو «تقرير المصير».

الوفد، الذي ترأسه ما يسمونه وزير خارجية الجبهة، محمد يسلم بيسط، حل بالعاصمة الأمريكية قادما من مدريد وسط حملة إعلامية جزائرية روجت لاحتمال تغيير الموقف الأمريكي، غير أن اللقاء بدّد هذه التوقعات منذ بدايته، حيث شدد المسؤول الأمريكي الذي استقبله، على أن واشنطن لا ترى أي مسار سياسي قابل للحياة خارج إطار الحكم الذاتي المغربي، المنسجم مع المرجعية الأممية.

وأوضح نفس المصدر، أن اللقاء لم يتضمن أي نقاش حول مقترحات بديلة، بل اقتصر على التذكير بمضمون قرار مجلس الأمن رقم 2797، المعتمد في 31 أكتوبر 2025، والذي يعكس توجها دوليا متزايدا نحو تكريس الحل السياسي الواقعي وذي المصداقية، في إشارة صريحة إلى المقترح المغربي، كما أكد المسؤول الأمريكي أن بلاده لن تنخرط في أي مسار تفاوضي خارج هذا الإطار.

هذا الموقف، الذي وصفه المصدر بـ«الحاسم وغير القابل للمراجعة»، وضع وفد البوليساريو أمام واقع دبلوماسي ضاغط، دفعه إلى طلب مهلة للتشاور مع قيادته في مخيمات تندوف، في مؤشر على محدودية هامش القرار داخل الجبهة واستمرار ارتهانها للقرار الجزائري.

وفي دلالة لافتة، أشار المصدر ذاته إلى أن طائرة تابعة للرئاسة الجزائرية تولت نقل وفد البوليساريو من مدريد إلى واشنطن، قبل أن تعود به مباشرة إلى الجزائر، في معطى لوجستي يعكس عمق الارتباط البنيوي بين الجبهة والجزائر، باعتبارها الطرف الأكثر انخراطا في هذا الملف.

وتندرج هذه الزيارة، في قراءة أوسع، ضمن سياق دولي يعرف تراجعا واضحا لخطاب «الاستفتاء» داخل أروقة الأمم المتحدة، مقابل ترسخ متزايد لمنطق الحل السياسي الواقعي، الذي بات يُترجم عمليا في مبادرة الحكم الذاتي المغربية.

اعمارة يكشف مشاكل اقتصاد الرعاية وغياب سياسة عمومية

الرباط. الأسبوع

قال عبد القادر اعمارة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن موضوع الرعاية يكتسب أهمية استراتيجية متزايدة، بالنظر إلى التحولات الديمغرافية والاجتماعية العميقة التي يعرفها المغرب، والتي أدت إلى ارتفاع مستمر في الاحتياجات المتعلقة بالرعاية ومساعدة الأغيار في وضعية هشاشة، خاصة الأطفال وكبار السن، والأشخاص المرضى أو في وضعية إعاقة، أو أي شخص يحتاج إلى دعم في حياته اليومية.

وأضاف اعمارة أن البنيات والخدمات الحالية، سواء العمومية أو الخاصة، لا تزال غير كافية، وتعاني من محدودية وتفاوت مجالي في ظل محدودية البرامج وغياب رؤية مندمجة، واستمرار الاعتماد على التضامن الأسري، رغم هشاشته المتزايدة، مما يجعل النساء يتحملن الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير المأجورة، وهو ما يترتب عنه كلفة اجتماعية واقتصادية مرتفعة تتجلى في تعميق الفوارق بين الجنسين وهشاشة المسارات المهنية وتراجع مشاركة النساء في الحياة العامة، موضحا أن المقصود باقتصاد الرعاية في الأدبيات المعاصرة، هو مجموع الأنشطة والعلاقات التي تنشأ عند تقديم الرعاية للغير، وتهدف إلى تلبية الاحتياجات الجسدية والنفسية والعاطفية للأفراد، سواء كانوا أطفالا أو بالغين، مرضى أو مسنين أو أشخاصا في وضعية إعاقة، وتشمل أعمال الرعاية المأجورة، المساعدين المنزليين والممرضين، والعاملين في تربية الأطفال دون سن السادسة، كما تشمل أعمال الرعاية غير المأجورة داخل المجتمع وداخل الأسر، سواء تعلق الأمر بالرعاية المباشرة كإطعام رضيع أو مرافقة شخص مريض، أو بالرعاية الغير مباشرة كأعمال الطبخ والتنظيف والتدبير المنزلي.

وكشف رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن 80 % من المغاربة يلجؤون لخدمات المساعدة والرعاية لفترات قد تكون طويلة أو محددة في الزمان، حيث أن 44 % من المساعدين هم عبارة عن مهنيين مأجورين، بينما 30 % منهم من أفراد الأسرة أو الأقارب، في حين تنتمي 21 % منهم إلى المتطوعين والجمعيات، بينما لا تمثل الخدمات العمومية سوى 4.5 %، وأكد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية منظمة ومندمجة لاقتصاد الرعاية دون المساس بدور التضامن الأسري، مع دعمه وتقاسم مسؤوليات الرعاية بين الأسرة والدولة والجماعات الترابية والمهنيين والمجتمع المدني..

وتطرق اعمارة لمجموعة من التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي يعرفها المجتمع المغربي، والمتعلقة بارتفاع أمد الحياة عند الولادة وتسارع وتيرة شيخوخة الساكنة، وتزايد انتشار الأمراض المزمنة، وتراجع نسبة الأسر الممتدة وارتفاع نسبة الأسر النووية، وقال أن هذه التحولات ستؤدي إلى تزايد الضغط على الآليات المؤسساتية للتضامن والحماية الاجتماعية، وإلى ارتفاع الحاجيات المرتبطة بالرعاية ومساعدة الأغيار في وضعية هشاشة.

حيث أن المغرب وفق الإحصاء العام للسكان 2024، يعرف تزايد الشيخوخة إذ ارتفعت نسبة الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق من 9.4 % سنة 2014 إلى 13.8 % سنة 2024، وتقدر بحوالي 5 ملايين شخص في 2024.

اعمارة

ملف الأسبوع

«نهاية البوليساريو»
في الحسابات التاريخية لأمريكا

غطى ما أعقب نهائي «الكان» على كل النقاشات.. وبالموازاة مع ذلك، كانت هناك بعض الأحداث ذات أهمية كبرى بالنسبة للمغرب، ويتعلق الأمر بزيارة وفد من البوليساريو إلى واشنطن الأسبوع الماضي، حيث روجت وسائل إعلام جزائرية لوصول وفد من جبهة البوليساريو الانفصالية إلى الولايات المتحدة، على أن ذلك يأتي للمشاركة في لقاء تمهيدي يندرج في إطار جسّ النبض واستطلاع مواقف الأطراف المعنية بشأن الجهود الرامية إلى تسوية نزاع الصحراء، ثم تطورت الأمور أكثر فأكثر.. ليتضح أن هناك جهودا من أجل حلحلة هذا الملف تقودها أمريكا فعلا، عندما قام مسعد بولس، مستشار الرئيس الأمريكي، ليلة الإثنين، بزيارة إلى الجزائر قادما إليها من تونس وليبيا، مع العلم أن «الأسبوع الصحفي» كانت قد أشارت إلى أن أمريكا تستعد لوساطة بين المغرب والجزائر قبل أيام من هذه المستجدات.

أعد الملف: سعد الحمري

تنبيه أمريكي داخلي حول عدم استقبال أعضاء الجبهة بوزارة الخارجية الأمريكية

لا بد من الإشارة إلى أن ما أثار الانتباه خلال الزيارة الأخيرة لوفد البوليساريو إلى واشنطن، هو أن الإعلام الخاص بالجبهة والإعلام الجزائري، أكدوا أن الوفد ذهب إلى وزارة الخارجية الأمريكية للقاء المسؤولين الأمريكيين هناك، ثم اتضح فيما بعد أنهم التقوا مسؤولا من جهاز المخابرات الخارجية الأمريكية، ويبدو أن لذلك دلالة كبرى، حيث جرى في الأعراف الدبلوماسية أن تستقبل أي وزارة خارجية لدولة ما في العالم وفدا عن دولة معترف بها، وهو الأمر بالنسبة لما فعلته أمريكا، حيث حمل استقبال وفد البوليساريو من قبل مسؤول في المخابرات الأمريكية دلالة على أن بلاد العم سام تصنف الجبهة ضمن الحركات المسلحة وتتعامل مع ملفها بطابع أمني صرف.

وعند قراءة تاريخ تعاطي واشنطن مع جبهة البوليساريو منذ نشأتها، نجد أن واشنطن استقبلت وفدا من البوليساريو بوزارة خارجيتها مرة واحدة فقط، وكان ذلك نهاية شهر مارس 1980؛ يومها كانت أمريكا قد أعلنت أنها سترسل إلى المغرب دفعة من الأسلحة التي طلبها من أجل حرب الصحراء، وفي ذات الوقت استقبل مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية ممثلا لجبهة البوليساريو، حيث أرسل جيمس رينتشلر، عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي، مذكرة إلى مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي يوم 7 أبريل 1980، تتمحور حول استقبال الخارجية الأمريكية للممثل عن الجبهة، واعتبر المسؤول الأمريكي أن أي استقبال

ما أثار الانتباه خلال الزيارة الأخيرة لوفد البوليساريو إلى واشنطن، أن إعلام الجبهة والإعلام الجزائري أكدوا أن الوفد ذهب إلى وزارة الخارجية للقاء المسؤولين الأمريكيين، فاتضح فيما بعد أنهم التقوا مسؤولا من المخابرات، ولذلك دلالة كبرى، حيث جرى في الأعراف الدبلوماسية أن تستقبل أي وزارة خارجية لدولة ما وفدا عن دولة معترف بها، وهو الأمر بالنسبة لما فعلته أمريكا، حيث **حمل استقبال وفد البوليساريو من قبل مسؤول في المخابرات الأمريكية دلالة على أن أمريكا تصنف البوليساريو ضمن الحركات المسلحة وتتعامل مع ملفها بطابع أمني صرف.**

لأي مسؤول عن الجبهة من طرف الخارجية الأمريكية سيربك المملكة المغربية وسيغضبها باعتبارها حليفا لأمريكا.

جدل حول عدد المحتجزين بتندوف من منظور أمريكي

هناك جانب آخر يمكن استخلاصه من خلال الوثائق والتقارير الرسمية الأمريكية، بخصوص طبيعة جبهة البوليساريو التي تريد أن تدخل في مفاوضات على أساس أنها ممثل للصحراويين، وكيف تراها أمريكا، وبين أيدينا تقرير أنجزته وزارة الخارجية الأمريكية يوم 16 دجنبر 1977، بعنوان: «جبهة البوليساريو.. العنصر الرابع في معادلة الصحراء»، يقدم معلومات كافية حول مكونات وطبيعة الجبهة، ومما جاء في التقرير، أن الصورة التي ظهرت عن جبهة البوليساريو في الصحافة الغربية المتعاطفة معها خلال سنة 1977، من أنها «مجموعة نبيلة من المحتجزين من الصحراء الإسبانية السابقة، الذين حملوا السلاح للنضال من أجل تقرير المصير ضد قوات الغزو التابعة لقوة احتلال»، غير دقيقة إلا جزئيا، على اعتبار أن التقرير الأمريكي جاء فيه ما يلي:

■ إن عدد المحتجزين في تندوف مبالغ فيه إلى حد كبير من قبل البوليساريو، حيث أن نسبة كبيرة من الصحراويين المجموعين في مخيمات في الجزائر، ليسوا من الصحراء أصلا؛

■ قادة البوليساريو، الذين ينتمي بعضهم على الأقل إلى المنشقين اليساريين من موريتانيا والمغرب، هم حلفاء إيديولوجيون للجزائر، ومن المحتمل أن تشمل أهدافهم الإطاحة بنظام ولد داداه في موريتانيا؛

■ من الواضح أن الجزائر استخدمت البوليساريو لمعاقبة حليفتها السابقة موريتانيا على «خيانتها» ولإضعاف المغرب، منافسها الجيو-سياسي الوحيد في المنطقة، ولا يُعرف مدى تورط الجزائر المباشر في العمليات العسكرية للجبهة، لكن الأدلة تشير إلى أن مستشارين جزائريين يرافقون الجبهة في مهامها، وأن العديد منهم يقودون بالفعل وحدات مختلفة تابعة للجبهة، بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن أعدادا كبيرة من جنود الجبهة قد جُندوا من الصحراويين الذين لم يكونوا في الأصل من الصحراء الإسبانية السابقة؛

■ حدد تعداد سكاني إسباني أجري عام 1974، أن هناك 74000 فقط من السكان الأصليين للصحراء في كل الصحراء الإسبانية؛

■ تدعي الجزائر والبوليساريو علنا أن هناك أكثر من 100000 لاجئ، وأن رفض الجزائر المستمر السماح بإجراء مسح دقيق لأعداد وأصول السكان المتجمعين في المخيمات حول تندوف، يجعل هذه الادعاءات مشكوكا فيها؛

■ إن الطبيعة البدوية للسكان الصحراويين، الذين تجاهلوا تقليديا الحدود الوطنية، تجعل عدد السكان في المنطقة يتقلب بشكل كبير، اعتمادا على الظروف الموسمية والمناخية، ومع ذلك، من الواضح أن الجزائر والبوليساريو جمعا في العامين الماضيين ما بين 30000 و80000 صحراوي قادرين على إظهار رغبتهم في الحرية والعودة إلى «وطنهم الصحراوي» أمام المراقبين الأجانب، ويشمل هذا العدد الأشخاص الذين عاشوا في الصحراء الإسبانية السابقة، وهناك أيضا عدد كبير (ربما حتى الأغلبية) من الصحراويين الذين وصلوا من مناطق أخرى من صحراء الجزائر وموريتانيا ومالي وحتى من المغرب، إما هربا من الجفاف في منطقة الساحل، أو لأن المتحدثين باسم الجزائر والبوليساريو حثوهم على القدوم.

تسييس ملف المحتجزين ومسألة من يتخذ القرار داخل الجبهة

جاء ضمن نفس التقرير الأمريكي، أن الجزائر وقيادة البوليساريو قامت ببرنامج لتلقين المحتجزين الصحراويين في الجزائر، حيث يخضع اللاجئون، الموزعون على 20 إلى 30 مخيما، لتدريب سياسي وعسكري يهدف إلى إعدادهم للعودة إلى «دولة صحراوية مستقلة»، ويتم أيضا تعليمهم مزيجا من الماركسية والعروبة القائمة على الإسلام، كما أنه من غير المعروف إلى أي مدى تمكنت قيادة البوليساريو من

رغم تقلبات مختلف الإدارات الأمريكية، إلا أن موقفها ظل هو عدم الاعتراف بجبهة البوليساريو، ومع حلول نهاية ثمانينات القرن الماضي، جاء في وثيقة أمريكية مؤرخة بتاريخ 6 شتنبر 1986، **أن بقاء إقليم الصحراء تحت السيطرة المغربية هو أفضل ما يخدم الاستقرار الإقليمي والموقف الاستراتيجي الأمريكي على المدى الطويل،** وأنه لن تخدم مصالحنا دولة مستقلة غير قابلة للحياة في الصحراء الغربية، خاضعة لتأثيرات ليبية أو سوفياتية أو غيرها من النفوذ المعادي، أو غير الداعم للمصالح الاستراتيجية الأمريكية.

خلق شعور حقيقي بالهوية الوطنية بين شعب بدوي ظل يتنقل بحرية لعدة قرون.

أما من يسيطر على جبهة البوليساريو.. فقد ذكر التقرير الأمريكي، أن المغاربة والموريتانيين يؤكدون أن جبهة البوليساريو، التي يقودها في المقام الأول منشقون مغاربة وموريتانيون يساريون، هي أداة في يد الجزائر ولن يكون لها وجود إذا ما سُحب الدعم الجزائري. وبالطبع، يدعي الجزائريون عكس ذلك، وحسب نفس التقرير، يقولون إنهم يزودون الجبهة بمعدات وملاذ احتراما لما يسمونها «القضية المقدسة» المتمثلة في تقرير المصير، والتي «يناضل من أجلها مجموعة مستقلة من الوطنيين الصحراويين الذين لا يمارسون أي سيطرة عليهم».

وذكر التقرير أيضا، أن تحليل الأدلة المتاحة يشير إلى الاستنتاجات التالية: تستخدم الجزائر مقاتلي الجبهة لإضعاف المغرب، منافسها الوحيد في المنطقة، ومعاقبة موريتانيا، التي كانت قبل نزاع الصحراء حليفا وثيقا للجزائر، على «خيانتها»، وبدون الملاذ الآمن والدعم المادي من الجزائر، ستتراجع العمليات العسكرية للبوليساريو ضد المغرب وموريتانيا إلى مستويات «يمكن التحكم فيها» في غضون بضعة أشهر، ومع ذلك، من المحتمل أن تواصل الجماعات المسلحة غاراتها المضايقة في داخل الأراضي لعدة سنوات، خاصة إذا تم العثور على مصادر بديلة للأسلحة.

رغم الجهود الأمريكية للوساطة بين المغرب والجزائر للوصول إلى حل نهائي، فإن وزارة الخارجية الأمريكية وزعت وثيقة سياسية على سفارتيها بالرباط وبالجزائر يوم 7 مارس 1987، تؤكد فيها أنها تقر بالمسؤولية الإدارية للمغرب في ذلك الجزء من الصحراء الخاضع للسيطرة المغربية، وهذا لا يعني قبولا بالسيادة المغربية، فهي مسألة تُحسم من خلال العملية السياسية، وأكدت الوثيقة أنه في تبادلات سرية مع الحكومتين الجزائرية والمغربية، أعربت أمريكا عن تحفظاتها بشأن جدوى قيام «دولة صحراوية مستقلة».

وجاء ضمن نفس التقرير، أن القيادة السياسية الفعلية لجبهة البوليساريو هي على الأرجح عدد صغير نسبيا من المقاتلين الصحراويين المتعاطفين إيديولوجيا مع الجزائر، والذين تتسم تطلعاتهم والتزامهم بدولة صحراوية مستقلة، ومع ذلك، هناك أدلة متزايدة على أن هذه القيادة لديها طموحات إقليمية وإيديولوجية أوسع نطاقا؛ ففي وقت مبكر من عام 1975، سعى قادة البوليساريو إلى إنشاء دولة صحراوية واسعة النطاق تتمركز في موريتانيا، وربما يعكس هذا الطموح التأثير القوي للموريتانيين المنفيين داخل الحركة والأعداد المتزايدة من الموريتانيين الصحراويين في مخيمات المحتجزين، ويبدو أن الهدف الرئيسي من الهجوم الذي شُن في يونيو 1976 على العاصمة الموريتانية والجهود اللاحقة لتعطيل الاقتصاد الموريتاني، لم يكن فقط إجبار موريتانيا على الخروج من الحرب، بل أيضا محاولة الإطاحة بنظام ولد داداه واستبداله بجمهورية إسلامية اشتراكية متوافقة إيديولوجيا مع الجزائر.

إنه لا يُعرف مدى مشاركة الجزائر في صياغة أهداف واستراتيجية البوليساريو، يقول نفس التقرير، لكن من الواضح أن دوافع الجزائر تتجاوز الاهتمام بحقوق الصحراويين في تقرير المصير؛ ففي كثير من النواحي، تتوافق أهداف البوليساريو مع الأهداف الإقليمية الواضحة للجزائر، وعلى أقل تقدير، من المنطقي الافتراض أن جهود البوليساريو المتكررة لتعطيل الاقتصاد الموريتاني ما كانت لتحدث لولا موافقة الجزائر، إن لم يكن تشجيعها، وقد استشهد الفرنسيون بأدلة ظرفية تشير إلى دور جزائري كبير في صياغة الاستراتيجية العسكرية الشاملة للبوليساريو، وهناك مؤشرات على أن المستشارين العسكريين الجزائريين يلعبون دورا هاما في العمليات العسكرية للثوار، وربما يقودون وحدات تشارك في عمليات الثوار داخل الصحراء وموريتانيا.

كان هذا ما جاء في تقرير أمريكي نشر سنة 1977، ويبدو أنه رغم تقلبات مختلف الإدارات الأمريكية، إلا أن موقفها ظل هو عدم الاعتراف بجبهة البوليساريو، ومع حلول نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، جاء في وثيقة أمريكية مؤرخة بتاريخ 6 شتنبر 1986، أن بقاء إقليم الصحراء تحت السيطرة المغربية هو أفضل ما يخدم الاستقرار الإقليمي والموقف الاستراتيجي الأمريكي على المدى الطويل، ولن تخدم مصالحنا دولة مستقلة غير قابلة للحياة في الصحراء الغربية، خاضعة لتأثيرات ليبية أو سوفياتية أو غيرها من النفوذ المعادي، أو غير الداعم للمصالح الاستراتيجية الأمريكية.

تصدي الجيش الملكي لسيارة عسكرية للبوليساريو اقتحمت الحدود المغربية

كما أن نهاية الثمانينات شهدت جهودا أمريكية من أجل الوساطة بين المغرب والبوليساريو، ورغم الجهود الأمريكية من أجل الوساطة بين المغرب والجزائر للوصول إلى حل نهائي، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية وزعت وثيقة سياسية على سفارتيها بكل من الرباط والجزائر يوم 7 مارس 1987، تؤكد فيها أن حكومة الولايات المتحدة تقر بالمسؤولية الإدارية للمملكة المغربية في ذلك الجزء من الصحراء الخاضع للسيطرة المغربية، وهذا لا يعني قبولا بالسيادة المغربية، وهي مسألة تُحسم من خلال العملية السياسية، وأكدت الوثيقة أنه في تبادلات سرية مع الحكومة الجزائرية والحكومة المغربية، أعربت أمريكا عن تحفظاتها بشأن جدوى قيام «دولة صحراوية مستقلة».

الآن، وقد أصبحت أمريكا تقر بالسيادة المغربية على الصحراء، كما أنها ترعى الوساطة من أجل إنهاء هذا الملف، فإنها بدأت فعليا في الاستماع إلى أطراف النزاع، وليس طرفي النزاع كما تدعي الجزائر، حيث أنه مباشرة بعد زيارة وفد البوليساريو إلى واشنطن، قام مسعد بولس ليلة الإثنين الماضي، بزيارة إلى الجزائر قادما إليها من تونس، وأفادت السفارة الأمريكية في الجزائر، في بيان لها، أن «بولوس في الجزائر في زيارة جديدة، ونتطلع إلى تعزيز شراكتنا ومواصلة العمل المشترك من أجل السلام والازدهار في المنطقة»، وهو ما يعطي مؤشرا على طبيعة الزيارة المرتبطة بملفات إقليمية، من بينها الأزمة في ليبيا، وأوضاع منطقة الساحل، والنزاع في منطقة الصحراء.

وتأتي زيارة بولس في وقت غادرت فيه السفيرة الأمريكية إليزابيث أوبين الجزائر بعد انتهاء مهمتها الدبلوماسية، في انتظار تعيين سفير جديد لواشنطن في الجزائر، عقب رفض لجنة الشؤون الخارجية في الكونغريس ترشيح مساعد وزير الخارجية السابق المكلف بشؤون شمال إفريقيا والساحل، جوشوا هاريس، لتولي المنصب.. فكيف ستقابله الجزائر ؟

مع العلم أنه من خلال تتبعنا لكل المؤثرين المحسوبين على جبهة البوليساريو، في تعليقاتهم على زيارة الوفد إلى واشنطن، كانت كل التعليقات متشائمة، حيث كتب أحدهم أن استقبال الوفد من طرف مسؤول في جهاز المخابرات الأمريكية دليل على أن بلاد العم سام تقارب البوليساريو مقاربة أمنية، إذ تعتبرها حركة مسلحة، ثم كتب آخر أن أمريكا نجحت في إخضاع حركة «حماس»، أقوى حركة مسلحة في العالم، وألزمتها بتنفيذ ما طلبته أمريكا، وهو ترك السلطة في غزة وعدم المشاركة فيها، وتبقى كل التعليقات متشائمة إلى درجة أن أحدهم طالب بالاكتفاء بإنشاء دولة صحراوية في ما يعتبرونه المناطق المحررة.

الاتحاد الاشتراكي وسؤال المعنى في الزمن السياسي الراهن..

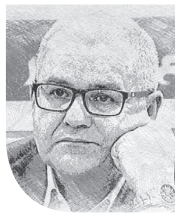

المصطفى **المريزق**

على مسافة غير بعيدة من الاستحقاقات التشريعية المقبلة، أطمح إلى المساهمة في خلق نقاش اجتماعي وسياسي هادئ داخل الساحة الوطنية، وفتح حوار مسؤول مع مختلف الفاعلين السياسيين، كل من موقعه، وتكون البداية، عن قصد وقناعة، مع الأصدقاء داخل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، خاصة وأن لي في هذا الحزب صديقات وأصدقاء كُثُر، من القيادات كما من القواعد، تجمعني بهم علاقات نضالية وإنسانية تمتد أحيانا لأكثر من أربعة عقود.

اليوم، أرغب في توظيف مجمل هذه التجارب والمسارات للمساهمة في فتح نقاش صحي ومسؤول حول مستقبل الاتحاد الاشتراكي؛ هذا الحزب الذي تربّت في أحضانه أجيال متعاقبة، ولا تزال استمراريته حاضرة بتراثه النضالي الغني، وبرموزه التي لم تمت، وبأطره التي علمتنا قواعد اللغة والنحو في الإعدادي، وقيم الوطنية والمواطنة في الثانوي، ودروس الاقتصاد والسوسيولوجيا في الجامعة، كما علمتنا قواعد العمل النقابي والمدني والحقوقي في فضاءات متعددة.

ما يهمّنا اليوم ليس اجترار الانتقادات ولا تصفية الحسابات مع هذا الزعيم أو ذاك، لأن ذلك لم يعد مجديا، فالهدم سهل، أما البناء فصعب وشاق؛ ما يعنينا هو كيف يمكن أن نفيد، برأينا وتجربتنا، حتى يظل الاتحاد قوة اقتراحية حقيقية، نافعة لبلدنا ووطننا وشعبنا ولمؤسساتنا ؟

فبلادنا اليوم في حاجة ماسة إلى أحزاب قوية، وزعامات محترمة، ومؤسسات حزبية ديمقراطية، تنتج برامجها وتصوراتها من صلب هويتها، وتملك القدرة على إقناع أعضائها أولا، حتى يمتد الأثر إلى عموم المواطنين.

تجربة «قادمون وقادرون» رغم بساطتها، منحتني دروسا عميقة لم أستطع بعدُ صياغتها وتنزيلها بالكامل، ورغم ما لحقها من سبّ وشتم ونعوت مجانية، كان آخرها ما كتبه أحد الكُتّاب المغاربة في كتابه(...)، حيث نعتت بالشعبوية، وبمحاولة استنساخ تجربة بوديموس الإسبانية، وبالفشل بدعوى أنها مدفوعة من أحد الأحزاب.. وهي اتهامات تعكس الوهم والأساطير وتزرع الحقد باسم الشهرة و«الأستاذية»، فما كان أجدر بالنقاش هو أرضية هذه الحركة (حركة «مغرب المستقبل») باعتبارها مشتلا للأحزاب، وللنقابات، ولجمعيات المجتمع المدني؛ أدبياتها، وبلاغاتها، وبياناتها العديدة، لا الأشخاص ولا النوايا المفترضة؛ فمثل هذا الأسلوب الشخصاني لا يسيء فقط إلى هذه المبادرات، بل يضر كذلك بالفعل الاجتماعي والسياسي وبمناضلاته ومناضليه.

ونحن نقترب من تنظيم زيارات ميدانية ولقاءات مباشرة مع عدد من قيادات الأحزاب السياسية في الأيام المقبلة، من أجل حوار صريح وهادئ، فإن غيرتنا الصادقة وانشغالنا العميق بمغرب الحاضر وأسئلة المستقبل هما ما دفعنا، شخصيا وجماعيا، إلى التفكير في هذه الانطلاقة الجديدة بمعية بعض الأصدقاء؛ انطلاقة نؤمن من خلالها بواجب الإسهام، المتواضع لكن الصادق، في دعم المسيرة الديمقراطية لبلادنا، تلك المسيرة التي ضحّى من أجلها المئات، ولا نزال جميعا نعيش على إرثها وتضحياتها.

لم يعد مقبولا اليوم أن نتراجع إلى الخلف، أو أن نكتفي بدور المتفرّج من أعلى المنصات، كما لم يعد مسموحا لنا، أخلاقيا وسياسيا، أن نستسهل النقد الفجّ والمسموم، أو أن نغذي الحقد الدفين والضغينة وتصفية الحسابات. لقد آن الأوان لنتعلم من أبنائنا، أولئك الذين لم يكونوا بالضرورة منخرطين في الأحزاب أو النقابات، لكنهم امتلكوا رؤى متقدمة للواقع، لأنها لم تكن مشبعة بالعداء والكراهية، بل مؤسسة على براغماتية هادئة وقيم إنسانية نبيلة.

إن تجربتنا داخل حركة «مغرب المستقبل»، المنبثقة عن مبادرة «قادمون وقادرون»، والتي جابت أزيد من خمسين منطقة عبر ربوع الوطن، انطلقت، ولا تزال، من قضية مركزية واحدة: قضية التفاوت الاجتماعي، وأقول ذلك بفخر واعتزاز: مناضلاتنا ومناضلونا، وأطر هذه المبادرة، ناضلوا حول هذه التيمة لأكثر من عشر سنوات؛ هذا مسار معروف، ولا يحتاج لكثير من الأدلة والبراهين.

فقضية التفاوت الاجتماعي ليست مجرد عنوان سياسي أو شعار ظرفي، بل هي القضية التي تولد جل الأمراض المجتمعية؛ إنها بمثابة السرطان الذي يتسلل إلى مختلف أنسجة المجتمع: في التعليم، والصحة، والشغل، والسكن، والثقافة، والكرامة الإنسانية.. ومن هنا، فإن أي مشروع سياسي جاد لا يمكنه القفز على هذه المعضلة أو تهميشها، ومن هذا المنطلق، نتمنى تصحيح هذا المسار، حتى يكون الحوار مع الاتحاد الاشتراكي مثلا، أو مع غيره، حوار احترام وتقدير، لتاريخه، ولشهدائه، ولأطره، ولقواعده.

إن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية اليوم، ومعه أحزاب أخرى سنعود إليها لاحقا، أمام فرصة تاريخية حقيقية للنهوض بتجربته، وتجديد أدواره، واستعادة موقعه في قلب المجتمع، فالحزب بأطره الغنية، وبنخبه الفكرية والسياسية، قادر اليوم - وأقول ذلك عن قناعة - على أن يخلق نقاشا وطنيا موحّدا، تلتقي حوله مختلف شرائح المجتمع، بل إن الاتحاد، وقيادته الحالية، مدعوّان إلى رفع شعار واضح ومركزي: مناهضة التفاوت الاجتماعي، ليس كشعار انتخابي عابر، بل كأفق نضالي شامل، حقوقيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، وثقافيا، وبيئيا كذلك، من هنا نرى أن الرهان الحقيقي ليس في استعادة الماضي، ولا في جلد الذات، بل في تحويل هذا الإرث النضالي إلى قوة اقتراح جديدة، قادرة على ملامسة هموم الناس، وإعادة الثقة في العمل الحزبي، وإحياء الأمل في السياسة بوصفها أداة للتغيير لا مجالا للصراع العقيم.

في النهاية، لا يمكن مقاربة الاتحاد الاشتراكي فقط باعتباره تنظيما سياسيا يعيش دورات صعود وضعف وتراجع، بل بوصفه ظاهرة اجتماعية وتاريخية تشكلت داخل تحولات المجتمع المغربي، وتأثرت بها كما أثرت فيها. من هذا المنظور، فإن الاستمرارية لا تعني الجمود أو إعادة إنتاج الأشكال نفسها، كما أن التجديد لا يعني القطيعة أو نفي الذاكرة، بل إن التحدي الحقيقي يكمن في القدرة على تحويل الإرث النضالي إلى طاقة مستقبلية، والذاكرة الجماعية إلى مشروع سياسي متجدد.

إيران.. حين يختل ميزان الخوف

عبد الرفيع **حمضي**

«**حيث** يسكن الظلم، يضيق العيش ولو اتسع المكان».. بهذه الحكمة الفارسية لحافظ الشيرازي، يمكن محاولة فهم ما يجري اليوم في إيران، ليس بوصفه احتجاجا ظرفيا، بل باعتباره لحظة يتقاطع فيها الغضب الاجتماعي مع مؤشرات الانهيار البنيوي.

في التجربة الإيرانية، يقاس الغضب بتوقيته ومكان ظهوره، وحين يصل إلى العلن، يكون غالبا قد استنفد مسارات الاحتواء الإيديولوجي والسياسي، لذلك، فإن خطورته تكمن في خرقه لأنماط الاحتجاج المألوفة تاريخيا.

فالمعروف أن الاحتجاجات في إيران كانت، في الغالب، تبدأ من مدن الهامش، ومن المناطق المتضررة اقتصاديا، ثم تنتقل لاحقا إلى العاصمة، لكن الجديد هذه المرة، أن طهران نفسها أصبحت مركزا للاحتجاج لا مجرد محطة انتقال، وحين تهتز العاصمة، فذلك يعني أن الأزمة لم تعد محصورة اجتماعيا، بل وصلت إلى قلب النظام الحضري والسياسي، لكن التحول الأعمق يتعلق بالمكان الاجتماعي الذي انطلقت منه الشرارة؛ فهذه المرة، لم يكن الفقراء أو العاطلون وحدهم في الواجهة، بل البازار، والبازار، في الحالة الإيرانية، ليس مجرد سوق، بل بنية اقتصادية اجتماعية ضاربة في التاريخ، لطالما شكلت أحد أعمدة الاستقرار والتوازن بين الدولة والمجتمع.

فحين يحتج البازار، فذلك لا يعني ارتفاع الأسعار فقط، بل إن منظومة الثقة نفسها قد تصدعت، فالبازار، بطبيعته، لا يتحرك سريعا، ولا يغامر دون حساب، وخروجه عن الصمت يقرأ دائما كإشارة إلى أن الاقتصاد الاجتماعي لم يعد قادرا على التنفس داخل منظومة مغلقة.

هذا المعطى يزداد خطورة إذا وضع في سياقه الحقيقي: واقع اقتصاد وطني تسيطر عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر، مؤسسات أمنية عسكرية، في مقدمتها الحرس الثوري الإيراني، الذي يقدر أنه يتحكم في نحو 35 في المائة من الاقتصاد الوطني. نحن هنا أمام اقتصاد موازٍ، لا يخضع لمنطق السوق ولا للمساءلة السياسية، ما يجعل أي حكومة مدنية عاجزة عن معالجة جوهر الأزمة.

ومن هنا تتضح مفارقة أساسية: السلطة التنفيذية التي تتحدث عن التهدئة ليست هي من يدير مفاصل القرار الفعلي؛ فالاقتصاد، والأمن، والسياسة الخارجية.. كلها تدار من خارج الحكومة، داخل بنية لا تنتج شرعية اجتماعية، ولا تملك أدوات إقناع، بل تعتمد أساسا على الردع.

بعد البازار، التحقت الجامعة، ثم الشارع.. لكن اللافت في هذه الموجة ليس فقط اتساعها، بل تحول خطابها، فلأول مرة ترفع شعارات صريحة تطالب بوقف تمويل الحروب بالوكالة في اليمن ولبنان وسوريا.. وهذا ليس تفصيلا، لأن السياسة الخارجية التي كانت تقدم طويلا كعنوان للهيبة الإقليمية، أصبحت اليوم موضوع مساءلة اجتماعية مباشرة.

هذا التحول يعكس وعيا جديدا: الداخل يختنق، بينما الموارد تستنزف خارج الحدود، فالاحتجاج هنا لا يستهدف الإيديولوجيا، بل الكلفة الاجتماعية للخيارات الجيوسياسية.

في هذا السياق، لا يمكن تجاهل العامل النفسي الأمني، فالحرس الثوري، الذي شكل لعقود العمود الفقري لمنظومة الخوف، لم يعد ينظر إليه بالهيبة نفسها، ليس لأن قدرته القمعية اختفت، بل لأن صور تصفية عدد من قياداته بسهولة ودقة من طرف إسرائيل، كسرت، وفي الوعي العام، صورة القوة المطلقة التي لا تمس، والخوف، حين يصاب بالشرخ، لا ينهار فورا، لكنه يفقد وظيفته السياسية.

من هنا، فإن اختزال ما يجري في كونه صناعة خارجية، ليس سوى وهما تحليليا مريحا، فالخارج لا يصنع هذا الاحتجاج، بل يراقبه، ويدعمه ويروج له، لكن ما يحركه فعليا هو ظلم داخلي متراكم، وحيف اجتماعي، وانسداد أفق سياسي، مقرون بذكاء واضح في قراءة اللحظة الدولية من طرف المحتجين.

فالولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع قيادة الشارع الإيراني، فهي تكتفي بالضغط، والتهديد والدعم حتى وانتظار لحظة التفكك من الداخل، لاستثمار سقوطه إن وقع.

فهل نحن أمام انهيار وشيك؟ ليس بالضرورة، لكن المؤكد أننا أمام مرحلة جديدة لم تعد فيها أدوات الأمس صالحة؛ فحين تلتقي العاصمة، والبازار، والجامعة، والشارع، وتكسر قداسة الاقتصاد الأمني، ويرفع الخوف من الحرس الثوري، وتمس السياسة الخارجية في رمزيتها، يصبح السؤال الحقيقي ليس متى تهدأ الاحتجاجات، بل هل يمكن لنظام كهذا أن يستعيد معنى الحكم ؟

اعترافات الرسام جان جيغو ليلة وفاته

نور الدين الرياحي

أطلق النقاد على أسلوب بلزاك في الحديث عن النساء والتغلغل النفسي في وصف مشاعرهن وخلط تجاربه الشخصية مع غزارة إنتاجه الروائي، مصطلح «فلسفة بلزاك»؛ فقد كان فيلسوفا في إدارة العلاقات الأنثوية في الصالونات الباريسية، وذلك راجع إلى تميز قلمه بقدرة نادرة في عصره على الإنصات بعمق للنساء المحيطات به، مما مكنه من رسم ملامحهن في الأدب بصدق مذهل ودقة متناهية، كما وصفوه بـ«الطموح إلى غزو أرواح النساء من خلال أعماله»، حيث رأى نفسه فاتحا للعقول والقلوب الأنثوية، واعتبر هذا الغزو وسيلته الخاصة للانتقام من مجتمع لم ينصفه قيد حياته وحتى بعد مماته.

لقد وصف أونوريه دي بلزاك بأنه لم يكن يكتب الروايات فحسب، بل كان يشيّد قصورا من الكلمات ويسكنها نساءً عرفهن في الواقع؛ ففي مختبره الأدبي لم تكن مدام دي بيرني مجرد عشيقة، بل كانت تلك القوة الخفية التي صقلت موهبته وبثّت في روحه أنفاس المجد، إذ استل من حنانها ملامح الأمومة العطوفة والأنوثة المرشدة، ليوزعها في ثنايا قصصه على بطلاته بكل سخاء وعبقرية.

عاش بلزاك مع فرانسيس سارة، وهي من عائلة عريقة، حامت حولها أغرب الشائعات والأقاويل، حيث تزوجت سنة 1825 من الكونت إميليو غيدوبوني-فيسكونتي، سليل إحدى أنبل العائلات في ميلانو، وفي عام 1835، وخلال حفل راقص في سفارة النمسا بباريس، التقت ببلزاك، فخطفت لبه بجمالها الآسر وطبعها المتقد، ليجد الكاتب نفسه صريع هواها رغم أنه كان غارقا في غرام إفيلينا هانسكا التي ستخونه خيانة عظمى ليلة مماته ولم تعر لسنوات الحب والهيام السبعة عشر أي وزن.

لقد وصف الكونت زوج سارة بأنه رجل متفتح الذهن، وهي أوصاف يغطي بها المجتمع المخملي الأرستقراطي الغربي نقصه المعنوي في التشبث بقيم الشهامة والمحافظة على العرض لدرجة أنه عهد إلى عشيق زوجته القيام بمهام رسمية في إيطاليا، مستفيدا من خبرة بلزاك السابقة كمساعد موثّق عقود، حيث سافر الأخير إلى تورينو وميلانو لتسوية قضية ميراث معقدة تخص والدة الكونت.

وعُرف عن بلزاك قدرته على إدارة علاقات عاطفية متعددة في آن واحد؛ فبينما كان على علاقة مع الكونتيسة، كانت صلته بلور دي بيرني لا تزال قائمة، كما عاش مغامرة عابرة مع كارولين ماربوتي، وكانت الكونتيسة، التي لقبها المقربون «فاني»، على دراية بكل ذلك، بل وكان الأمر يثير تسليتها.

لكن ما سوف يكتب عن علاقته وزواجه بتلك التي سموها الغريبة، لا يمكن أن يخطر على بال ولا أن يصدق. إنها إيفيلينا هانسكا، تلك الغريبة القادمة من صقيع الشمال، التي كانت لغزه الأبدي. ثمانية عشر عاما من المراسلات لم تكن حبرا على ورق، بل كانت وقودا لإبداعه، كان يرى فيها المرأة المثالية التي تسكن أحلامه، وفي الوقت نفسه كان يخشى أن تتحول في واقعها إلى حقيقة صادمة تكسر مرايا خياله، وفعلا كسرتها ككل امرأة كان يهمها من بلزاك فقط مجده الأدبي.

التقيا لأول مرة في نيوشاتل بسويسرا عام 1833، كان زوجها الكونت هانسكي رجلا صموتا ومثقفا، ولم يساوره أدنى شك وهو يرحب بالكاتب الكبير. هناك، وفي لحظات خاطفة، التقى العاشقان وجها لوجه، ليعود بلزاك إلى باريس هائما، بينما لم تكن الكونتيسة بمنأى عن سحره. تكرر اللقاء في جنيف وفي فيينا، حيث بذل بلزاك قصارى جهده لإبهار المجتمع المخملي الذي تتحرك فيه حبيبته، فاستأجر يوما عربة فخمة مزينة بشعارات النبالة ورافقه خادم بزيه الخاص وكأنه يمثل ويصدق التمثيلية على نفسه.

وفي عام 1850 تزوجا في منزلهما الباريسي، لكن حياتهما الزوجية معا هناك لم تدم سوى شهورا قليلة، إذ آن بلزاك ما لبث أن أسلم روحه يوم 18 غشت 1850.

لكن أشد ما كتب عن هذه العلاقة بين سليلة النبلاء كما كان يقدمها لفيكتور هوغو وبينه، هو ما كتبه الكاتب أوكتاف ميربو: «موت كلب»: «بينما كان بلزاك في الطابق العلوي ينازع سكراته الأخيرة، ويصارع الحشرجة التي تسبق الصمت الأبدي، لم تكن السيدة هانسكا في جواره. لقد كانت في الغرفة المجاورة، خلف الأبواب الموصدة، ترتمي في أحضان جان جيغو. لقد كان بلزاك يموت مهجورا، يلفظ أنفاسه وحيدا كالكلب في زاوية منسية، في ذلك القصر الفخم الذي بناه ليكون هيكلا لحبهما، أما هي، فكانت قد اختارت الحياة، اختارت اللذة في اللحظة التي كان فيها عبقري العصر يذوب ويتحلل».

وهو ما دفع ابنتها، الكونتيسة منزيتش، للجوء للقضاء لإجبار ميربو على سحب هذا الفصل من الكتاب، وقد نجحت في ذلك فعلا، وظل هذا الفصل «محظورا» لفترة طويلة.

يتبع

كيف يمكن أن تنجو مهنة المحاماة من مرض الانتهازية الوصولية ؟

الشخص الانتهازي بارع في الكلام لا تهمه النتيجة بقدر ما يهمه ما يجنيه من فوائد، سواء كانت مادية أو معنوية، للوصول إلى ما كان يخطط له بدقة لخداع المخاطبين المغفلين، وبالتالي الوصول إلى الهدف المقصود.

كتاب «الأفاعي البشرية وفلسفة الإنسان الانتهازي الوصولي» للدكتور محمود محمد علي، يتناول موضوع الانتهازية والوصولية في المجتمع، حيث يسلط الكاتب الضوء على الشخصية الانتهازية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية بأي ثمن دون اعتبار للقيم أو الأخلاق.

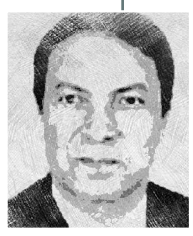

حسوني قدور **بن موسى**

يصف كتاب «الأفاعي البشرية وفلسفة الإنسان الانتهازي الوصولي» الإنسان الانتهازي بأنه شخص لا يملك قيما ولا مبادئ ثابتة، فهو يغير مواقفه حسب المصالح الشخصية، ويناقش الكاتب أسباب الانتهازية، مثل الرغبة في السلطة والمال، والخوف من الفشل، ويقدم أمثلة على الشخصيات الانتهازية في المجتمع، وكيفية التعامل معها، كما يناقش أيضا تأثير الانتهازية على المجتمع والعلاقات الإنسانية؛ فالكتاب يقدم نظرة فلسفية عميقة حول الانتهازية، ويهدف إلى مساعدة القراء على فهم هذه الشخصية الخطيرة وتجنب تأثيرها السلبي، وهذه الظاهرة يمكن أن تسكن في أي شخص بغض النظر عن درجته في المجتمع أو مهنته، حتى بالنسبة للأشخاص في مراتب عالية مثل المحامين والقضاة والأساتذة الجامعيين والوزراء، يمكن أن يصابوا بمرض الانتهازية إذا لم تكن لهم قيم ومبادئ ثابتة تحميهم من مرض الانتهازية وحب الذات والظهور رغم أنه ليس لهم مستوى علمي ورؤوسهم فارغة، ذلك أن الانتهازية هي سلوك يمكن أن يظهر في أي شخص، سواء كان غنيا أو فقيرا، متعلما أو غير متعلم، في أي مجال أو مهنة، تعتمد على عوامل مثل الرغبة في السلطة أو جمع المال، أو النفوذ، أو الخوف من الفشل أو الخسارة .. لذا، من المهم أن يكون لدى الأفراد وعي ذاتي وقيم قوية والتصرف بطريقة أخلاقية لتجنب الانتهازية، خاصة إذا كان الإنسان محاميا، لأن المحامي يجب أن يتحلى بأخلاق عالية وصاحب مبادئ ثابتة، حيث يفضل دائما استخدام سبل القانون بطريقة عادلة لتحقيق انتصاف المظلومين، لأن دور المحامي في بناء مجتمع عادل لا يُقدّر بثمن، فهو جزء من ركائز الديمقراطية.

المحامي يعكس التقدير والاحترام لهذه المهنة المهمة التي لا يستغني عنها أي مجتمع في هذا العصر، بالمقابل، يصعب إصلاح مهنة المحاماة عندما يكون المحامي انتهازيا وجزء من منظومة الفساد.

إن مراحل سن القوانين في المغرب تمر عبر المبادرة التشريعية (الحكومة أو البرلمان) ثم المناقشة والتصويت في البرلمان (مجلس النواب والمستشارين)، ومن الناحية المسطرية، فقد مر تعديل قانون مهنة المحاماة والمسطرة المدنية الجديد عبر عدة مراحل، إذ كان يجب على هيئات المحامين بالمغرب أن تبادر بطرح مشروع تعديل وعرضه على وزارة العدل مع ممارسة الضغط المهني ضد هذه التعديلات المرفوضة منذ البداية واستخدام الإعلام والدعوة إلى تضامن المحامين عبر حملات شرح مخاطر التعديل الجديد غير المرغوب فيه، لكن تمريره من خلال أيادي خفية وأصحاب الأطماع والمصالح الخاصة التي تسعى إلى وضع قوانين تخدم مصالحها وتحافظ على امتيازاتها والسكوت عن معارضته في الوقت المناسب، لا يعبر حقيقة عن الرغبة الصادقة في معارضة وزير العدل في الوقت المناسب، وهذا خطأ فادح يصعب تجاوزه، وهنا لن أتناول النصوص القانونية التي تم تعديلها، والتي تضر بحقوق ومصالح المحامين والمتقاضين على السواء، لأن مناقشتها في هذه المرحلة المتأخرة من الوقت، لن يفيدنا في شيء.

للنقاش

وقد قال باتريس لومومبا، مؤسس حركة الاستقلال في الكونغو: «لا حرية بلا كرامة ولا كرامة بلا عدالة ولا رجال أحرار بلا استقلال»، وقال عظماء التاريخ أن «المحامي فارس»، فالكلمة الحرة رمز للعدالة وسند المظلوم وضرورة كالماء والهواء، حيث يدافع المحامي عن الضعفاء ويجسد الشرف، ويمكن أن يكون نبيلا وغنيا وسعيدا دون الحاجة إلى المال أو الألقاب أو المناصب الحكومية، أو الجاه أو الشهرة، كما أن مهنة المحاماة تتطلب الجسارة والإقدام والجرأة والشجاعة والبلاغة، وأن يكون المحامي إنسانا أولا ليكون محاميا حقيقيا، فليست المحاماة مهنة انتصار يشهر على وسائل الإعلام، ولا منصة لاستعراض القوة العضلية ورفع الشعارات واللافتات، بل هي رسالة عدل وحقوق تؤدى في صمت وأمانة بضمير إنساني، وهي أسرار موكلين لا تفشى ولو كان في الإفشاء مجد وثروة، والمحامي ليس عظيما بعدد الملفات المكدسة في رفوف خزانته ولا بماله وثروته، بل بسيرته العلمية والمهنية، وبخبرته وبأدبه على منصة الدفاع، والمحامي الذي يحتاج إلى إعلان انتصاراته لم يدرك بعد أن أعظم إعلان هو ثقة زملائه وثقة الناس فيه، وأن أعماله هي التي تتحدث عنه لا أن يتحدث هو عنها، حيث أن ملوكا عظماء وفلاسفة وعلماء كبار، وصفوا مهنة المحاماة بأنها أجمل مهنة في العالم؛ فهي فن الحجة والإقناع والدليل على ذلك أن الملك الحسن الثاني رحمه الله خاطب أعضاء الأمانة العامة والمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بقصر الضيافة في 24 ماي 1993 قائلا: ((إنني أقول لكم مرحبا بكم أقولها ثلاثة: مرحبا بكم في بلدكم الثاني، ومرحبا بكم في بيتكم هذا، ومرحبا بكم عند قانوني مثلكم، إنني أعتز

من المهم أن يكون لدى الأفراد وعي ذاتي وقيم قوية والتصرف بطريقة أخلاقية لتجنب الانتهازية، خاصة إذا كان الإنسان محاميا، لأن المحامي يجب أن يتحلى بأخلاق عالية وصاحب مبادئ ثابتة، حيث يفضل دائما استخدام سبل القانون بطريقة عادلة لتحقيق انتصاف المظلومين، لأن **دور المحامي في بناء مجتمع عادل لا يُقدَّر بثمن، فهو جزء من ركائز الديمقراطية.**

وأفتخر بتكويني القانوني ولو لم أكن في المنصب الذي أنا فيه لكنت دون شك فردا من أسرتكم النبيلة الشريفة المحترمة))؛ هذه الكلمات الرفيعة الرائعة السامية تعبر فعلا عن مكانة مهنة المحاماة وعظمتها ومجدها وهي شهادة صادرة عن ملك له تكوين قانوني كان يحب مهنة المحاماة، وفي هذا الصدد، قال ملك فرنسا لويس الرابع عشر عن مهنة المحاماة عبارة شهيرة تعبر عن تقديره واحترامه لهذه المهنة: «لو لم أكن ملكا لفرنسا لوددت أن أكون محاميا».. هذه العبارات تعكس مكانة وأهمية المحاماة كمهنة نبيلة وعريقة تليق بالعظماء لا بالانتهازيين، وهي تجمع بين خدمة العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان، وقال الفيلسوف الفرنسي فرانسوا ماري أوروبيه، الملقب بـ«فولتير»، عن مهنة المحاماة: «المحاماة أجمل مهنة في العالم وأسمى مهنة في الوجود»، لأنه يرى أن المحامي يدافع عن الجميع غنيا أو فقيرا، قويا أو ضعيفا، وهو يضحي بوقته وصحته وحتى بحياته من أجل إحقاق الحق وإرساء العدالة، معتبرا أنها مهنة نبيلة تتطلب العلم والفن والرسالة الإنسانية للدفاع عن الحقوق..

فهل نحن اليوم في مستوى أخلاق وطموحات هؤلاء العظماء الذين كانوا مغرمين بمهنة المحاماة الشريفة، لكن اليوم في هذا الزمان الرديء لا تحترم قواعد وأعراف مهنة المحاماة، حيث يقوم المحامي الرديء بسلوكات منافية لأخلاقيات المهنة وأدبياتها، ومن ذلك سرقة ملفات الزملاء المحكومة بتعويضات، والانتصاب في ملفات مدنية وجنحية ضد زملاء لهم رغم أن قانون المهنة ينص على الامتناع عن قبول وكالات ضد زميل في المهنة إلا بإذن خاص من النقيب، لكن المصالح المشتركة تحول دون تطبيق القانون ضد المحامين المخالفين للقانون، وتعتبر هذه التصرفات الشاذة استغلالا للمهنة من أجل المال الحرام وهي

> مراحل سن القوانين في المغرب تمر عبر المبادرة التشريعية (الحكومة أو البرلمان) ثم المناقشة والتصويت في البرلمان (مجلس النواب والمستشارين)، ومن الناحية المسطرية، وقد مر تعديل قانون مهنة المحاماة والمسطرة المدنية الجديد عبر عدة مراحل، **إذ كان يجب على هيئات المحامين أن تبادر بطرح مشروع تعديل وعرضه على وزارة العدل مع ممارسة الضغط المهني ضد هذه التعديلات المرفوضة منذ البداية واستخدام الإعلام والدعوة إلى تضامن المحامين عبر حملات شرح مخاطر التعديل الجديد غير المرغوب فيه..**

تؤثر سلبا على سمعة المحاماة وتظل هذه الظاهرة البلطجية مستمرة دون رادع، فعندما يصبح القانون مجرد ستار للظلم ينقلب العدل إلى مأساة، وعندما تريد هدم كيان أمة دون جندي واحد فعليك أن تستبدل الكفاءة بالولاء، وأن تجعل سوسة الرشوة والانتهازية بوابة الحقوق، وأن تزرع الشك بين أبناء الشعب الواحد وتسلم المسؤوليات للتافهين وأبناء السفلة والجهلة والسفهاء الطامعين في المناصب، حيث أنه إذا تمكن المال من شراء السلطة يتم بيع العدالة لمن يدفع أكثر، وحين يصمت المثقف والعاقل ويعربد الانتهازي والتافه والجاهل وتشيد العروش فوق ركام العدالة.. فانتظر الساعة.

قال الدكتور عبد الرزاق السنهوري: «إن المحاماة فن قبل أن تكون مهنة، وأن دور المحامي الحقيقي ليس مجرد معرفة القانون، بل فهم الوقائع وكيفية انطباق نصوص القانون عليها»، مؤكدا على ضرورة أن يتحلى المحامي بالأخلاق العالية، وأن يكون إنسانا أولا، وألا يلجأ إلى قلب الحقائق أو الكذب، لأنه يخسر نفسه قبل أن يخسر القضية، مشيرا إلى أن المحامي الذي يرتشي يخرج من كونه محاميا ليصبح مجرما، كما سبق للمحامي الراحل رجائي عطية، نقيب هيئة المحامين بمصر، أن ركز على أهمية النزاهة والشرف في مهنة المحاماة وضرورة محاسبة المخطئين للحفاظ على كرامة وهيبة المهنة، حيث حث المحامين على التحلي بالجسارة والأدب والحجة، وطالب النقابة بمتابعة المحامين المتهمين في قضايا مخلة بالشرف، وسرقة ملفات الزملاء لضمان نزاهة المهنة وشرفها، مؤكدا أن أي إخلال بالمروءة أو القانون يمس سمعة المحاماة، لكن كل هذه الخصال الحميدة التي كان المحامي يتحلى بها في سنوات العزة والكرامة، تبخرت من خلال تصرفات بعض الوافدين الجدد على هذه المهنة الشريفة والذين هدفهم الارتزاق وجمع المال الحرام بكل الوسائل غير المشروعة ومن خلال تدخلات مشبوهة بتسجيل نيابات ضد زملائهم بلا ضمير ودون حتى إشعار النقيب، وهذه التصرفات تضر بمهنة الفرسان التي أحبها الملوك والمحامون العظماء أمثال نيلسون مانديلا والمهاتما غاندي وسعد زغلول، وغيرهم.

هزة الأحرار.. الجيل الثالث للتجمعيين في الانتظار

بعد أسبوع يلتئم جمع المؤتمرين التجمعيين في مؤتمر هو الأول من نوعه من حيث الحصيلة «الإيجابية» للقيادة التي قادتهم إلى انتصارات لم يسجلها الحزب منذ تأسيسه سنة 1978.. فقد ترأس الحكومة، وتدبير أكبر الجماعات المحلية وأقاليمها وجهاتها، والتمكن من إحكام قبضته على المجلس التشريعي الرئيسي، مجلس النواب، واقتحام قلعة سياسية بامتياز ولها اعتبار خاص عند المغاربة؛ عاصمتهم الرباط، وكانت حصنا منيعا مسجلا في المحافظة الحزبية باسم الاشتراكيين، فتمكن منسق الحزب فيها، وكان وزيرا للاقتصاد والمالية، من إخضاع إقليمها وكان في ذلك الوقت يمتد من بوزنيقة إلى سلا، لسلطات مجلس إقليمي يقوده تجمعي.

وفي الاستحقاقات الموالية، تولى مهمة المنسق بشخصية كان مديرا للديوان الملكي ووزيرا لعدة وزارات وسفيرا في عدة دول، وقد منح لحزبه أكبر جماعة من بين الجماعات الثلاث المحدثة، ومع انتهاء أجل هذه الاستحقاقات في خريف سنة 1992، امتد هذا الخريف بكل لوازمه وذلك لأسباب منها أن يعرقل «الحمامة» من الطيران..

ففي ذلك الإبان، أرخى الخريف شظايا أغصانه الحادة لتعبث بما حولها للتخلص منها تحت ذريعة التصحيح، وترك القيادة للجيل الثاني والشباب بعد جيل الرواد، وأصبحت هذه الذريعة ملاذا لزلزلة القيادات المتتالية، التي راكمت جبالا من المخلفات السلبية، كان آخرها إزاحة قيادة وتعويضها

بأخرى نجحت في اجتياز صراط الانتخابات بنجاح باهر، ولأول مرة في مساره منذ حوالي 50 سنة، يقوده أمين عام إلى أمجاد لم يكن يتصورها حتى في الأحلام، وبعد فقط سنتين وبضعة أشهر، طفت انتقادات واحتجاجات غير مسبوقة على التدبير الحكومي وعلى التسيير الجماعي بكل مرافقه.

وفي العاصمة أسفرت الاستحقاقات الجماعية عن تفوق التجمعيين واكتساحهم جل المقاطعات، وبصفة حصرية نعلن من كان وراء هذا التفوق والاكتساح، رجل تخطيط متمرس في المجال الانتخابي بحيث سبق له أن تولى في الوزارة المعنية منصب المدير العام لشؤون وتشريع وتخطيط مسارات الإدارات الترابية، وكان هدفه رئاسة الجماعة، وفعلا تمكن من أغلبية مريحة في مقاطعته، وتأييد مطلق في باقي المقاطعات، وعند اختيار هذه الرئاسة، فوجئ بمنح تزكية الحزب لامرأة.

وهكذا تولت سيدة في سابقة من نوعها رئاسة مجلس جماعة العاصمة، وبعد ذلك حدثت كبوة لهذه المرأة، فتولت أخرى القيادة الجماعية، كما تصدعت إلى حد انكسرت وذابت اللحمة الرابطة بين الأغلبية الجماعية.

وبعد أسبوع سيسلم الجيل الثاني مقاليد الحزب للجيل الثالث، الذي سيتسلم أمجادا في طيها جبال من المخلفات نتيجة ضرائب «الحكم» والكل يعرف أن هذا الحكم يحرق الحاكم ويجعل المحكومين يثورون ضده، ومؤتمرهم المقبل سيكون محفوفا بظل الأمين العام الذي قادهم إلى الأمجاد.

حديث العاصمة

دورة فبراير.. ميزان للنجاحات والإخفاقات

بقلم: بوشعيب الإدريسي

كانت دورة فبراير لمجلس جماعة العاصمة وفي القانون الجماعي ما قبل الحالي، تلزم إجبارية إدراج نقطة ساخنة ترتعد من مذكرتها التقديمية وتقرير لجنة المالية ومحاضر اجتماعات الاستفسارات لمختلف الأقسام المالية والإدارية والتقنية، وكل المفوضين من الرئيس في مهام جماعية، لإعطاء «الحساب» على الأعمال المنوطة بهم، بل ومحاسبة حتى المدراء الإقليميين لمختلف الوزارات ومديري الوكالات المحلية، وكل من له علاقة بتدبير مرفق عمومي أو جماعي أو خصوصي، وعلى ضوء استنتاجات هذا الحساب العسير، الذي يستمد روحه من ماهية المدينة كعاصمة سياسية يسيرها مجلس جماعي كل أعضائه من أحزاب سياسية تمتهن اختصاصها السياسي.

ففي القانون الجماعي الصادر سنة 2015، تم القفز على هذا الحساب المنعوت قانونا بـ«الحساب الإداري»، الذي كان لا يكتفي بعدّ الأرقام وملائمتها مع المخصصات لها، ولكن يغوص في أغوار النسق المرصود من أجله، وكان «المتهم» الوحيد على أي تقصير أو تبذير أو اعوجاج، هو رئيس المجلس دون غيره، وصك اتهاماته يعرض على أنظار دورة «فبراير المرحومة» لتؤكد الاتهام بإسقاط ورفض «الحساب الإداري» برمته، مما يعرض تدخل السلطة الوصية للبحث والتقصي في مشروعية هذا «الإسقاط»، وقد يرفع إلى المجلس الجهوي للحسابات لتكييف الاختلالات التي شابت ذلك الحساب.

هكذا، وعلى ضوء هذه المستجدات بين وهج دورة فبراير، كان رؤساء مجالس ونوابهم ورؤساء لجان ومدراء أقسام داخلية وخارجية، يقضون ساعات الجحيم في انتظار موعد الحساب، وأقول هذا الوهج مع مجالس أعفت نفسها بنفسها من هذا الحساب والصراط، لأنها في الجماعة بقبعة السياسة المشرعة والمنفذة للقوانين التي تشارك في صياغتها والمصادقة عليها، إما مباشرة أو عن طريق أحزابها الحاكمة.

فماذا تنتظر العاصمة من دورة مجلس جماعتها المقرر في الأسبوع المقبل؟ فلا حساب ولا صراط ولا زلزلة في المشهد الجماعي، ولا حتى النبش في مواضيع ومواجع التسيير ولو لذر الرماد في العيون، وبعبارة أخرى، لاحترام مكانة الرباط، لفتح ملفات ثقيلة أمام هذا العالم المندهش لقفزتها من مستنقعات التخلف إلى مصاف العواصم العالمية.

لكن بجدول بئيس ورجعي لأشغال مجلس جماعتها في الدورة الأولى من هذه السنة، وتصادف بداية شهر فبراير، يجعلنا نرثى للوضع الذي سلب من الرباط تلك المبارزة النقدية والتوجيهية والمرافعات القيمة على ضبط عقارب الساعة مع زمن هذه العاصمة، فهل فعلا هو جدول أعمال يترجم عظمة الرباط؟ وهل يوحي بأنه لمجلس مسؤول على دينامية متجددة مبتكرة لقيادة أم العواصم الإفريقية إلى العلا ؟

والحمد لله على نعمة المادة 111 من القانون الجماعي، التي أنقذتها من الضياع وتنتظر قانونا خاصا بها لصيانة مشاريعها.

قيادة المرأة لجماعة العاصمة

أول تجربة على المحك السياسي

لم يعد مقبولا التساهل في تكليف مسؤولين على مصائر مئات الآلاف من المواطنين والمقيمين وعلى مستقبل مدينة هي عاصمة المملكة ومركز الحكومة وقلب الدبلوماسية ومحبرة الثقافة الوطنية إشعاع السياسة الدولية، كمتدربين وافدين لتحقيق برنامجهم الانتخابي. وهذا ما نلاحظه عندما «تقامر» - إن صح التعبير - أحزاب بترشيح مبتدئين، رجالا وشبابا ونساء، في مناصب بسلطات واسعة، على سبيل التجربة أو المحاباة وملء المناصب الشاغرة، والتباهي بالتنوع في الموارد البشرية المنتخبة، وهو ما أفرز شرخا بين المنتخب والناخب، وبين التدبير والتبذير والارتجال.

وقد عانت جماعات ومقاطعات من هذا التنوع العشوائي غير الخاضع لشروط وقائية تحمي المواطنين ومدنهم وقراهم من استعمالهم كوسائل يتدرب فيها وعليها المنوط بهم تنزيل الرفاهية والسعادة والرقي والازدهار في دوائرهم الانتخابية، والحصيلة اليوم لهذا التنوع تشهد عليه الإقالات والاستقالات والاتهامات المعروضة على أنظار العدالة والأحكام النهائية والمؤجلة، والتوبيخات والإنذارات والتحذيرات.

ومن أهم التجارب الانتخابية في العاصمة السياسية، أن كل الأحزاب الرئيسية تتناوب على ترأس جماعتها، يمينية ويسارية ومحافظة وليبرالية ووسطية وتقليدية، كما جربت قيادة المرأة الرباطية لشؤون المواطنين في المقاطعات أولا بتموقعها لأول مرة في عضوية مجالسها سنة 1983 بمنتخبتين في حسان واليوسفية، وبعد 30 سنة تتمكن من اقتحام مجال ظل لعقود طويلة حكرا على الرجال، رئاسة أهم وأكبر مقاطعتين هما أكدال الرياض وحسان، ومباشرة في الانتخابات الموالية، انتفضت المرأة لتنتزع منصب رئيسة مجلس جماعة العاصمة من «بورصة» الرجال كأول امرأة بقيادة استثنائية لمدينة عظيمة بمثابة مرآة تعكس مستوى سياسة وثقافة أهلها، فكان وصول امرأة إلى أعلى منصب انتخابي بأصواتهم وثقتهم ورغبتهم في الدفع بالعنصر النسوي إلى مراكز القرار هو الهدف الرئيسي من اختبار قيادة مجال لا يختزل في منصب رئيسة مجلس بأعضاء، ولكن في تحمل أعباء سياسية وإدارية وثقافية واجتماعية وكل ما يهم الرباطيين ويثير اهتمام المقيمين ويجذب أنظار العواصم.

فهل توفقت الأحزاب في وضع المرأة المناسبة في قيادة عاصمة الكل يعلم أن ارتقاءها للعالمية بفضل المشاريع الملكية والتدبير المنفذ لأدق تفاصيلها وفي فترة زمنية عكستها جدية تشييد مشاريع عملاقة في زمن قياسي ؟

نريد للمرأة مناصب تبرز العاصمة رائدة برواد متطوعين غيورين ومناضلين لإلحاقها بخدمات القرب الجماعية المترهلة عندنا مع الأسف، والفائقة التطور معاملة وخدمة واحتراما للمرتفق في بلدان تضع المسؤول المناسب في المكان المناسب، لا يهم جنسه ولا ديانته ولا إيديولوجيته.

أسرار العاصمة

لأول مرة في التاريخ السياسي للمملكة، تسجل العاصمة الرباط رقما عالميا استثنائيا في عدد الناخبين المسجلين بحوالي 240 ألف ناخب من ساكنة تقدر بما يناهز 500000 ألف نسمة، أي أن نصفهم فاعلون سياسيون، لكنهم في عطالة قسرية لاختفاء الفعل المحرك والمحفز ليتفاعلوا مع إشعاعه؛ فالعاصمة سياسية وأناسها سياسيون، بينما المؤطرون الدستوريون انتهت صلاحيتهم..

مجلة أمريكية كان لها السبق في تصنيف الرباط بـ«العاصمة العالمية»، عادت في عددها الأخير، بعد تحليلها وتشخيصها للنجاح الباهر لتنظيم المغرب للدورة 35 لـ«الكان»، وللمؤامرات الفاشلة التي مولتها وأطرتها بعض الدول للتشويش على هذا النجاح، لتقول: «حولت المملكة تلك المؤامرات إلى شاهد دولي على نجاعة فائقة ومضبوطة للتنظيم والأمن واستحالة أي اختراق»، وتضيف: «يمكن للمملكة المغربية وبكل أريحية تنظيم المونديال لوحدها بدون شريك».

من الطبيعي بعد نجاحها في استضافة غير مسبوقة لـ«كان 2025»، أن تتجه أنظار العالم إلى الرباط بعد أيام لتكتشف جديد رمضان هذه السنة، وقد قرر أفارقة وعرب قضاء مناسك هذا الشهر المبارك في عاصمة إمارة المؤمنين، فماذا أعدت مجالسها لذلك ؟

ينتخب التجمعيون أمينا عاما جديدا، خلفا للحالي المستقيل، وهو شأن تنظيمي داخلي لا يهم إلا المنخرطين المؤهلين للمشاركة في هذا الانتخاب، الذي سيجري الأسبوع المقبل لاختيار رئيس من بين مرشح من القيدومين وآخر من الجدد كما سبق للاشتراكيين نهجه في آخر سنة 2012 عند اختيار أمينهم العام بين المؤسس برصيد 40 سنة من النضال، وحداثي هو الذي فاز عليه..

شهادات من الرواد

((**إذا** فشلت المؤتمرات السياسية العالمية في إخماد الصراعات القائمة بين الأمم والجبهات، فإن الثقافات الشعبية قادرة على إرساء جسور التواصل المفعمة بالتفهم واحترام الآخر، والدليل على ذلك هو النجاح الكبير الذي تحظى به الأسابيع الثقافية المنظمة من قبل الدول لضمان استمرارية الحوار والتبادل؛ فالتشابهات الشكلية والمضمونية التي تزخر بها الحكايات الشعبية العالمية والمحلية، تقرب الشعوب وذلك بنسج خيوط متينة لإرساء السلم والتسامح)) انتهى.

من مداخلة الأستاذة الجامعية حفيظة مدرسي في ندوة لجنة التراث بأكاديمية المملكة، سنة 2005.

أرشيف الرباط

في الأسبوع المقبل تحل الذكرى الأربعينية لوفاة المرحوم عبد اللطيف بنيوسف، وقد كان من الحكماء الذين ساهموا بحكمتهم ونبل أصوله اليوسفية، في اكتساب احترام الرباطيين ومدينته وكان من حكمائها، نتذكره ونترحم على روحه الزكية.

هل تكون كأس إفريقيا مدخلا للعدالة الاجتماعية بالمغرب ؟

بين صخب الملاعب وهتافات الجماهير التي صدحت في أرجاء المغرب طيلة شهر من «الكان»، وبين شعارات الاحتجاج التي رفعها «جيل زد» في الميادين للمطالبة بإصلاح الصحة والتشغيل، تبرز فجوة عميقة في الأولويات التي تضع صانع القرار أمام مساءلة جماهيرية؛ ففي الوقت الذي استثمرت فيه الدولة مبالغ طائلة لتلميع صورتها كوجهة رياضية عالمية، يرى تيار من المتشككين أن «بهرجة» التظاهرات الكبرى لا تعكس بالضرورة واقع المؤشرات الاجتماعية المتأزمة، وهو ما يطرح سؤالا جوهريا حول ما إذا كانت هذه الاستثمارات الضخمة قادرة على ردم الهوة بين «مغرب الواجهة» و«مغرب الهوامش».

وعلى الرغم من محاولات الخطاب الرسمي تبرير الإنفاق السخي بلغة «القوة الناعمة» والمكاسب الرمزية، إلا أن لغة الأرقام الصرفة تظل سلاحا ذا حدين؛ فاستثمار أكثر من مليار يورو في تظاهرة عابرة يثير جدلا واسعا حول «فرصة التكلفة البديلة»، وبينما يتباهى وزير التجارة والصناعة، رياض مزور، بتجاوز العائدات لمليار يورو، يبقى التحدي يكمن في «عدالة التوزيع»، إذ يرى منتقدو هذا التوجه أن الانتعاش الاقتصادي، وإن تحقق رقميا، فإنه يظل محصورا في قطاعات ريعية أو موسمية كالسياحة والاستهلاك العابر، دون أن يلامس جذور الأزمات البنيوية التي يعاني منها المواطن البسيط في حياته اليومية.

وحسب ما أعلنت عنه الوزارة، من كون هذه المكاسب خلقت مائة ألف فرصة شغل وزيادة مبيعات السيارات بنسبة 35 %، يبرز تساؤل مشروع حول ديمومة هذه الوظائف ونوعيتها، مما يطرح التساؤل لكون هذه المكاسب الاقتصادية تصنف ضمن «اقتصاد مناسبات» يعتمد على عقود مؤقتة وهشاشة في التشغيل، كما أن الارتفاع المسجل في الاستهلاك قد يكون مؤشرا إيجابيا للنمو، لكنه في المقابل قد يخفي وراءه تضخما في الأسعار يثقل كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة، مما يجعل «النجاح الاقتصادي» المعلن عنه يبدو وكأنه امتياز للمستثمرين الكبار وأصحاب الرساميل أكثر منه انتصارا للعدالة الاجتماعية.

كما هو الحال مع بعض المستثمرين في إيجار العقارات طيلة «الكان»، فالتحول نحو «اقتصاد الإيجار» (RENT ECONOMY) المعتمد على المضاربات العقارية وتدفق السياح، يعزز ثروات فئة معينة لكنه يساهم في رفع تكلفة المعيشة والسكن بالنسبة لعامة الشعب المغربي، كما أن استمرار الطلب على الشقق الفندقية طيلة شهر البطولة قد أنعش جيوب الملاك، لكنه لم يقدم حلولا لمشكلة البطالة الهيكلية وضعف مشاركة النساء في سوق العمل، وهي التحديات التي لا تزال تراوح مكانها رغم «النمو المتقلب» الذي تشير إليه التقارير الدولية.

من جهة أخرى، لا يمكن إنكار أن المغرب نجح في تقديم نسخة تنظيمية مبهرة عززت مكانته القارية والدولية، لكن التقارير التي تتحدث عن «تقدم ملحوظ» في الحماية الاجتماعية تظل في مواجهة مباشرة مع واقع البطالة المرتفعة، مما يجعل من الضروري مستقبلا أن تنتقل الاستثمارات الرياضية من خانة «التسويق السياسي» إلى خانة «التنمية المستدامة»، لضمان ألا تذهب أرباح «الكان» إلى حسابات ضيقة بينما يظل حلم «العدالة الاجتماعية» معلقا بانتظار صافرة نهاية الفوارق الطبقية.

الوداد البيضاوي يكسر قيود المألوف في الميركاتو المغربي

دشن نادي الوداد الرياضي حقبة جديدة في تاريخ تعاقدات الدوري الاحترافي المغربي، عبر تبني استراتيجية «استقطاب النجوم» التي كسرت القواعد التقليدية لسوق الانتقالات المحلية، من خلال جلب أسماء دولية من طينة حكيم زياش، نور الدين أمرابط، ووسام بن يدر، وغيرهم من النجوم الذين استقطبهم الفريق الأحمر خلال هذا الميركاتو.

ويسعى مشروع رئيس الفريق هشام أيت منا، والنهج الذي يتبعه في التعاقدات الأخيرة، إلى نقل النادي من حيز المنافسة القارية المعتادة إلى أفق «العالمية» وتسويق العلامة التجارية للفريق على نطاق أوسع، وهو ما وضع «القلعة الحمراء» تحت مجهر المتابعة الدولية، محولا التوقعات الجماهيرية إلى تحديات إدارية وتقنية تتطلب توازنا دقيقا بين الاستثمار المالي والمردود الرياضي، رغم مخاوف بعض الجماهير الوددية من تكرار التجارب السابقة التي أثقلت كاهل الوداد، وهو ما دفع مكتب الفريق لاستخدام منصة SKILL CORNER في عملية اكتشاف واستقطاب اللاعبين الشباب، عبر الجمع بين البيانات البدنية وتحليل ذكاء اللعب المبني على تقنيات التحليل المتقدم.

وتترقب الجماهير الوددية ومتتبعو الشأن الرياضي نتائج الفريق الأحمر في المسابقات التي يشارك فيها نهاية الموسم الجاري، باعتبارها المحك الحقيقي الأول لاختبار صلابة هذا المشروع الطموح وقدرته على تجاوز العقبات القارية الصعبة، كما أن الرهان القادم لا يتوقف عند حدود تحقيق الألقاب، بل يمتد ليشمل تقديم إشارات طمأنة حول قدرة الإدارة على حماية استثماراتها التقنية وتطويرها، حتى يجد الوداد نفسه أمام منعطف تاريخي يفرض عليه إثبات أن النجومية فوق الورق يمكن ترجمتها إلى تفوق ميداني يعيد للفريق هيبته في المواعيد الكبرى،

كما أبانت المواجهة الأخيرة للفريق الأحمر أمام مانييما يونيون الكونغولي، ضمن منافسات كأس الكونفدرالية الإفريقية، عن تباين ملحوظ بين القيمة السوقية للأسماء الجديدة والجاهزية الفنية فوق رقعة الميدان، ورغم الرغبة التي أظهرتها العناصر الوددية في فرض إيقاعها، إلا أن غياب النجاعة الهجومية والانسجام التكتيكي كان سمة بارزة طوال دقائق اللقاء، مما عكس حجم الصعوبات التي تواجهها الأندية عند دمج نجوم كبار في منظومة لا تزال في طور التشكل.

عودة الحياة لملاعب التنس بالدار البيضاء

تسترجع ملاعب التنس بالدار البيضاء وهجها الدولي تدريجيا باحتضان المواجهة الحاسمة بين المنتخب الوطني المغربي ونظيره الكولومبي يومي 7 و8 فبراير 2026، ضمن الدور الفاصل المؤهل للمجموعة العالمية الأولى لكأس ديفيس، في عودة رسمية للمسابقة إلى المغرب بعد غياب دام لأزيد من عشرين عاما، وسيكون نادي اتحاد الدار البيضاء (USM) مسرحا لهذه الملحمة الرياضية المرتقبة، وسط توقعات بحضور جماهيري يتجاوز ألفي متفرج، في خطوة استراتيجية من الجامعة الملكية المغربية للتنس تهدف إلى إعادة الاعتبار للمضرب الوطني وربط حاضر اللعبة بإرثها التاريخي العريق، استحضارا للملاحم الكبرى التي شهدتها العاصمة الاقتصادية مطلع الألفية.

«الدبلوماسية الرياضية» المغربية تُعزز حضورها في مراكز القرار الدولي

تُكرس نزهة بيدوان، رئيسة الجامعة الملكية المغربية للرياضة للجميع، التواجد المغربي الوازن في مراكز القرار الدولي، إثر إعادة انتخابها عضوا بمجلس إدارة الاتحاد الدولي للرياضة للجميع لولاية ثانية تمتد لأربع سنوات، خلال المؤتمر الانتخابي المنعقد بمدينة تشيتفانوفا الإيطالية، ويأتي ذلك ليؤكد نجاعة الدبلوماسية الرياضية الوطنية كقوة ناعمة تُعزز إشعاع المملكة في الهيئات الرياضية العالمية، مستندة إلى الرصيد الحافل للبطلة العالمية السابقة نزهة بيدوان، بما يخدم ترسيخ مكانة المغرب ضمن صناع القرار الرياضي على الصعيدين القاري والدولي.

المنتخبات المدرسية تبسط سيطرتها إقليميا في فئتي الذكور والإناث

تُواصل المنتخبات المدرسية المغربية تكريس ريادتها الإقليمية عقب بسط سيطرتها على تصفيات منطقة شمال إفريقيا لفئة أقل من 15 سنة في فئتي الذكور والإناث، في إنجاز يعكس جودة التكوين القاعدي والعمل المستدام على مستوى الفئات الصغرى، حيث تصدر المنتخب الوطني للذكور الترتيب العام برصيد أربع نقاط، متفوقا بجدارة على نظيره الجزائري صاحب المركز الثاني والمنتخب المصري الذي حل ثالثا، ليؤكد بذلك علو كعب المواهب المغربية وتفوقها الميداني الواضح.

ويأتي هذا التتويج ليزكي الرؤية الاستراتيجية الرامية إلى جعل الرياضة المدرسية مشتلا حقيقيا لتطعيم المنتخبات الوطنية، مكرسا مكانة المغرب كقوة كروية مهيمنة على المشهد الإقليمي والقاري.

تحليل إخباري

هل هو **انتحار سياسي** لحزب الأحرار ؟

المرشح الذي كان يحلم بترؤس شبيبة حزبية فوجد نفسه مرشحا لرئاسة حزب

بخلاف كل التوقعات، لم تتلق لجنة الترشيحات الخاصة بمؤتمر حزب الأحرار أي ترشيح من الأسماء الكبرى، ولم يسقط أي اسم من الأسماء الكبيرة في قمرة القيادة لخلافة عزيز أخنوش، الذي تم تأديبه(..) عن محاولة التمدد خارج المساحة السياسية المرسومة له.. لم يترشح القيدوم الطالبي العلمي، ولم يترشح «اليساري» محمد أوجار، ولم يترشح الناطق باسم الحكومة مصطفى بايتاس، ولم تترشح نادية فتاح العلوي الوزيرة المحترمة، ولم يتم استقدام المستشار ياسر الزناكي كما زعم البعض، ولم يتم الرهان على شكيب بنموسى.. ولكن الجمل تمخض فولد فأرا.. أكده ترشح الشاب المعروف بـ«تكبره» على الجميع، محمد شوكي لقيادة حزب الأحرار كمرشح وحيد لخلافة أخنوش، علما أن هذا الشاب هو نفسه الذي خصص حياته السياسية القصيرة داخل مجلس النواب للدفاع عن تضارب المصالح، وهو نفسه الذي كان يجمع أكبر نسبة من الردود المسيئة وهو يقدم نفسه كبش فداء لأصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى، وحالات التنافي بين السياسي والاقتصادي.

إعداد سعيد الريحاني

الكثير من الناس لا يعرفون محمد شوكي، وقد كان اسمه غير مطروح بتاتا في السباق نحو خلافة أخنوش، بالنظر لحجم منصب الرئيس، خاصة وأن المعني بالأمر لا زال اسمه مرتبطا بحزب الأصالة والمعاصرة أيام الأمين العام إلياس العماري، هذا الأخير عرف بأنه لا يكن أي ود لهذا الشاب(..)، وهو ما جعله يسقط مبكرا في حزب الأصالة والمعاصرة.. ولكنه عوض سقوطه بصعود صاروخي في حزب «الحمامة»، برعاية عزيز أخنوش، الذي يقف وراء ترشيح من هذا النوع.

لم تتحرك الهواتف، ولم تصدر التعليمات كما جرت العادة في حزب إداري أصبح مغضوبا عليه(..)، وهو ما جعل قياديه الكبار يبتعدون عن مأزق الأمانة العامة لمرحلة ما بعد أخنوش، في غياب أي مؤشرات عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الأحرار في المستقبل.

أخنوش الذي وقع في مطبات كثيرة، وكان يجد نفسه أكثر من مرة أمام نيران المعارضة، التي تتهمه بحصد الملايير على حساب تضارب المصالح، وعلى حساب النزاهة.. ولكنه في مرات نادرة كان يجد في ظهره محمد شوكي، الذي كان الوحيد الذي يحاول التصدي لهجومات الخصوم، خاصة عبد الله بوانو، وقد تكون هذه النقطة الوحيدة التي رجحت كفة شوكي لدى أخنوش ليقدم كمرشح مدلل لخلافته في قيادة الأحرار، ما يعني أن أحد السيناريوهات الممكنة هو استمرار أخنوش في حزب الأحرار ولعب دور شبيه بدور المرشد الروحي، في انتظار أن تهدأ الزوابع، فرئيس مثل محمد شوكي لا يمكن أن يعصى أوامر وتوجيهات رئيسه أخنوش..

محمد شوكي لم يكن يكتفي بالدفاع عن مصالح الكبار بلغة صادمة، بل إنه كان ينتقل في حالات أخرى إلى استعمال لغة التهديد، لا سيما عندما تم توجيه تهمة تضارب المصالح في قطاع الأدوية لوزير الصحة، حيث كتب عبد اللطيف سودو، من حزب العدالة والتنمية - والعهدة على الراوي - ما يلي: ((محمد شوكي رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بالبرلمان يهدد الدكتور عبد الله بوانو رئيس المجموعة النيابية ويقول له: «نعم عندك الحصانة البرلمانية لكن هذا لا يعني أنك بعيد عن المحاسبة».. هذا تهديد لممثل الأمة الذي له حصانة برلمانية وتخويف لمن يقف ضد الفراقشية وتضارب المصالح.. لقد تجاوزنا العمل بالمؤسسات إلى التهديدات.. أصبحنا نخاف من «التصفيات» السياسية من طرف الفساد الذي أصبح يحارب النزهاء. فعلا حكومة الفراقشية والبلطجة.. ويبقى مطلبنا الآتي هو لجنة تقصي الحقائق بخصوص صفقات الأدوية)).

هكذا كان يتم اتهام المرشح لرئاسة حزب الأحرار باستعمال أسلوب البلطجة، ولكن الأخطر من ذلك هو أنه كان في كثير من الأحيان يبرر ما لا يبرر، حتى أنه وقف لمواجهة عدة نواب وهو يدافع عن وزير الصحة أمين التهراوي، المتهم بتمرير صفقات أدوية لشركته؛ في هذا الصدد يمكن قراءة أحد المقالات المرتبطة بالموضوع، وفي ثناياها يظهر رئيس فريق الأحرار وهو «يتعنت» على الجميع بمنطق غير سليم.. فقد ((شهدت لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب لحظات توتر حاد عقب تصريحات أطلقها عبد الله بوانو، اتهم فيها بوجود وزيعة في صفقات الأدوية، وهي تصريحات وصفها محمد شوكي، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، بأنها «خطيرة وغير دقيقة» وتمسّ نزاهة المؤسسات دون أدلة..

تحليل إخباري

وخلال تدخله داخل اللجنة، لم يتردد شوكي في توجيه انتقادات مباشرة لبوانو، متسائلا بنبرة حادة: «واش ما بغيتوش رجال الأعمال فالحكومة؟» مشددا على أنه لا يوجد أي نص قانوني يمنع رجال الأعمال من ممارسة العمل السياسي أو تولي المسؤوليات الحكومية، وأضاف مخاطبا بوانو: إذا كانت عندكم حساسية من وجود رجال الأعمال في السياسة، قدّموا مقترح قانون يمنع ذلك)) (المصدر: الأيام 24).

أليس من البهتان السياسي الخلط بين اتهام وزير بتمرير صفقات لصالح شركة والقول بأن هناك من يحارب وجود رجال الأعمال في الحكومة؟ هل يجب أن نبرئ رجال الأعمال من الوزراء الذين يلتهمون الصفقات العمومية بحكم منصبهم الوزاري، فقط لأنهم رجال أعمال؟ هل يتعين على البرلمان أن يبتلع «التهام» رئيس الحكومة لصفقات تحلية المياه، فقط لأنه رجل أعمال؟ أين هي قواعد المنافسة الاقتصادية الشريفة؟ وأين هي النزاهة السياسية(..) ؟

غالبا ما يتم الحديث عن محمد شوكي في ارتباط مع الجدل حتى أنه لم يعرف له أي مسار بعيدا عن ذلك، ولكن مع ذلك هناك مقالات قليلة عالجت مسار الرجل باعتباره خليطا من رجل أعمال ورجل الدفاع عن مصالح الحكومة، حيث يقول البعض ما يلي: ((ولد محمد شوكي سنة 1977 وتخرّج من جامعة الأخوين بإفران، حيث حصل على تكوين علمي صلب في مجال المالية، قبل أن يتخصّص في التحليل المالي والاستثمار ويحصل على شهادات دولية في المجال. راكم تجربة مهمة في القطاع الخاص، إذ شغل مناصب تنفيذية رفيعة في شركات استثمارية دولية مثل «الإمارات الدولية للاستثمار» و«أي دي كابيتال»، ما منحه خبرة عميقة في تدبير الأرقام والهندسة المالية. هذه الخلفية انعكست على أدائه السياسي، إذ يظهر دائما محصنا بالحجج الرقمية، متقنا لأسلوب النقاش المبني على المعطيات والأرقام، خصوصا حين يتعلق الأمر بمشاريع القوانين المالية أو إصلاحات الحماية الاجتماعية..

لم يكن مسار شوكي السياسي تقليديا، فقد انطلق من حزب الأصالة والمعاصرة، حيث تقلّد منصب المنسق الجهوي لجهة فاس مكناس، قبل أن يغيّر وجهته ويلتحق بحزب الأحرار؛هذا التحول لم يكن مجرد انتقال تنظيمي، بل كان بداية لمسار جديد جعله واحدا من أبرز الوجوه الصاعدة داخل حزب التجمع الوطني للأحرار. بعد فوزه بمقعد برلماني عن إقليم بولمان، تولّى رئاسة لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، ليتم لاحقا انتخابه رئيسا لفريق الأحرار، وهو موقع يجعله في قلب التوازنات التشريعية والسياسية)) (المصدر: موقع زون 24).

هناك شبه إجماع على غياب الكاريزما السياسية للخليفة المنتظر لأخنوش، كما أن هناك شبه إجماع على «انتحار» حزب الأحرار سياسيا.. فقد بات من المستبعد فوزه بالرتبة الأولى في الانتخابات، ومن تم قد تكون هذه بداية ابتعاد الحزب عن رئاسة الحكومة، ما يعني تمهيد الطريق لحزب الاستقلال أو حزب الأصالة والمعاصرة..

آخر ظهور لأخنوش خلال تقديم كتاب «مسار الإنجازات» ويظهر شوكي هو الوحيد «الغير مكترث»

أليس من البهتان السياسي الخلط بين اتهام وزير بتمرير صفقات لصالح شركة والقول بأن هناك من يحارب وجود رجال الأعمال في الحكومة؟ هل يجب أن نبرئ رجال الأعمال من الوزراء الذين يلتهمون الصفقات العمومية بحكم منصبهم الوزاري، فقط لأنهم رجال أعمال؟ هل يتعين على البرلمان أن يبتلع «التهام» رئيس الحكومة لصفقات تحلية المياه، فقط لأنه رجل أعمال؟ **أين هي قواعد المنافسة الاقتصادية الشريفة؟ وأين هي النزاهة السياسية(..) ؟**

«الإنجازات» التي عجلت برحيل أخنوش

قدم عزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، كتابا جديدا أصدره الحزب، بعنوان: «مسار إنجازات»، يتضمن حسب قوله إنجازات حزبه والأوراش.

وكشف رئيس الحزب أن الكتاب الجديد يعتبر رابع إصدار فكري ضمن عدة كتب أخرى أصدرها سابقا، منذ مؤتمره السادس، منها كتاب «مسار الثقة»، و«مسار المدن»، و«مسار التنمية»، معتبرا أنها إصدارات فكرية ساهمت في إبراز رؤية الحزب السياسية، لكن المثير في الكتاب هو استغلال حصيلة الحكومة والمشاريع الكبرى ونسبها لمنجزات الحزب.

فعوض أن يطرح الحزب كتابا مفيدا يطرح الاختلالات والمشاكل التي تعاني منها الأقاليم والجهات، ويكشف مكامن الضعف والخلل في تدبير المجالس الترابية والجهات، يسعى إلى تجميل صورته أمام الرأي العام رغم الأخطاء التي وقع فيها رئيسه وبعض وزرائه، خاصة في مسألة السقوط في تضارب المصالح، التي تطارد الحزب وقيادته.

فرئيس الحزب تمكن من الحصول على صفقة محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء عبر شركته، إلى جانب صفقات أخرى مع مؤسسات عمومية اعتبرها قانونية، بينما سقط وزير التعليم في فضيحة أخلاقية من خلال حصول شركته على صفقة للأدوية مع وزارة الصحة، كما أن هناك اتهامات لبعض وزراء حكومته بالاستفادة من صفقات الحراسة والنظافة وامتيازات أخرى..

ريورتـــاج

المغاربة المنسيون وسط الجبال يقاومون الظروف المناخية القاسية في صمت

المغاربة المنسيون هم فئة تعيش في الجبال وتقاوم قساوة المناخ والطبيعة للعيش وسط الثلوج أو السيول في غياب الإمكانيات الضرورية وفي ظل الإهمال الحكومي، وغياب الإجراءات الاستباقية التي من المفروض أن تقوم بها الجهات المختصة لتخفيف الضرر عن ساكنة المرتفعات؛ فالعشرات من الجماعات الجبلية يعاني سكانها من صعوبة العيش بسبب التضاريس الصعبة وتساقط الثلوج وقطع الطرقات وقلة المؤونة، إلى جانب معاناة الشيوخ والأطفال من الانخفاض المهول في درجات الحرارة، وقلة المواد الغذائية وصعوبة التنقل، ما يجعل العديد من الدواوير معزولة كليا عن المركز أو المدينة، وبالرغم من قسوة المناخ، إلا أنهم يقاومون الظروف القاسية المتمثلة في الفقر والتهميش وقلة الإمكانيات وقلة حطب التدفئة وصعوبة المسالك الطرقية.

الرباط الأسبوع

تفاقمت معاناة سكان المناطق الجبلية مؤخرا بسبب موجة البرد القارس والتساقطات الثلجية الكثيفة، خاصة في أزيلال وإملشيل وتنغير وميدلت وإقليم الحوز، وغيرها من المناطق في الأطلس الكبير، حيث تتجدد معاناة عشرات الآلاف من الأسر مع قساوة الطقس وقطع الطرق، وبهذا الخصوص دعت منظمات حقوقية ومدنية مغربية الحكومة، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية سكان المناطق الجبلية من قسوة البرد، وتمتيع الأسر المعوزة في هذه المناطق بإعفاء مؤقت من أداء فواتير الكهرباء.

في هذا الإطار، يقول محمد الديش، رئيس الائتلاف المدني من أجل الجبل، أن الظروف المناخية الحالية وانخفاض درجات الحرارة في هذا التوقيت من فصل الشتاء وتساقط الثلوج بكثافة، تجعل العديد من سكان الدواوير الجبلية في عزلة تامة بسبب انقطاع الطريق وسبل العيش للوصول للأسواق والمؤونة والماشية، ومن المفروض أن توضع برامج عبر التخطيط وحس الاستباق، ويتم تجهيز مواد للمساعدات والإغاثة في مناطق قريبة، لتسهيل نقلها للمتضررين، ومن بين الأمور المطلوبة أيضا التدفئة، التي تعتبر من بين المشاكل التي تعاني منها ساكنة المناطق الجبلية، خاصة في ظل نقص حطب التدفئة الذي يفاقم مشاكل السكان، والذي لم يعد موجودا نظرا للموارد القليلة، معتبرا أن الوضع يتطلب القيام بإجراءات إضافية قبل انقطاع الطرقات والمؤونة، ووضع بدائل لتخفيف العبء على ساكنة المناطق الجبلية التي تتخلى عن المنتجات الغذائية لكي توفر التدفئة وتحتمي من خطر البرودة وانخفاض الحرارة.

وأضاف نفس المتحدث، أن ساكنة المناطق الجبلية تحتاج إلى تسعيرات منخفضة للكهرباء خاصة في المناطق الباردة، التي تصل فيها درجات الحرارة إلى أقل من 15 درجة، مما يتطلب توفير التدفئة وتجهيز المرافق العمومية مثل المدارس والمستشفيات والإدارات العمومية حتى يتوفر فيها الحد الأدنى من التدفئة في المناطق الجبلية، التي كانت في حقبة السبعينات تتوفر فيها التدفئة في المستشفيات والمؤسسات التعليمية، إلى جانب صعوبة الولوج إلى الطرق الوطنية، خاصة بالنسبة للمناطق التي أصبحت معزولة في ظل نقص وغلاء حطب التدفئة، مما يفاقم مشاكل السكان، وغياب بدائل أخرى لتخفيف العبء على الأسر.

كما تطرق المتحدث ذاته إلى معاناة سكان المناطق الجبلية مع القطاع الصحي في ظل الظروف الباردة وتفشي الأمراض وصعوبة التنقل إلى مستشفيات القرب أو المستوصفات، والتي تعرف قلة الأطر الطبية ووجود فقط الممرضين في بعض المناطق، والذين لا يمكن لهم توفير الدواء أو منحه بدون رأي الطبيب، إلى جانب معاناة النساء الحوامل اللواتي يعشن محنة كبيرة في دور الولادة التي لا تتوفر على الإمكانيات لرعاية وتوفير حاجيات النساء، قائلا أن وضعية سكان الجبال ناتجة عن التقصير وعدم تكييف برامج السياسات العمومية مع المجالات الجبلية، وعجز كبير في الإنفاق العمومي في هاته المناطق، وحتى المشاريع التي تنجز تتم بدون أثر فعلي وحقيقي، الشيء الذي يجعل المبالغ المرصودة لا تعطي الأثر والنتائج المنشودة، بحيث يغلب على طريقة صرفها الهاجس المحاسباتي أكثر من الأثر الاجتماعي والاقتصادي في هاته المناطق، معتبرا أنه من المفروض وضع برامج ومشاريع أو سياسات عمومية تضمن الإدماج والالتقائية وتكون التدخلات مبرمجة من خلال الإجراءات الاستباقية والتوقعات الممكنة.

وتابع أن المجتمع المدني لا يمكن الانتظار منه الكثير، لأن إمكانياته ضعيفة جدا، وقد قام بمبادرات مهمة بوسائله الخاصة خلال فترة الزلزال، من خلال روح التضامن بين الناس، لكن تبقى حملاته محدودة في الزمن والمكان ولا يمكن أن تغطي جميع الحاجيات، وحتى الدولة تدخلاتها محدودة، والتي تكمن فقط في قفة المواد الغذائية التي لا تكفي سوى لمدة عشرة أيام.

من جهته، يرى مبارك أوتشرفت، باحث في العلوم السياسية ورئيس منتدى أفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان، أن أوضاع سكان المناطق الجبلية تعود إلى واجهة النقاش العمومي باعتبارها مؤشرا صارخا على اختلالات عميقة في السياسات الترابية والاجتماعية، خاصة وأن هؤلاء المواطنين الذين يعيشون في قلب الهشاشة المناخية، يجدون أنفسهم مرة أخرى في مواجهة الطبيعة القاسية، وفي مواجهة دولة لا تزال استجاباتها رهينة التدخلات الظرفية أكثر من كونها ثمرة رؤية استراتيجية مندمجة.

وأضاف نفس المتحدث، أن التغيرات المناخية لم تعد مجرد تحذيرات عملية بعيدة، بل أصبحت واقعا يوميا في القرى الجبلية، بفعل مواسم جفاف طويلة تهدد الفلاحة المعيشية، وتساقطات ثلجية تعزل الدواوير، وفيضانات وانهيارات أرضية تقطع الطرق وتعرض الأرواح للخطر، وفي كل مرة، يتكرر المشهد نفسه: عزلة، انقطاع للدراسة، صعوبات في الولوج إلى العلاج، وانتظار مساعدات لا تصل إلا بعد فوات الأوان، حيث تتضاعف آثار هذه الأزمات بسبب الهشاشة البنيوية التي تطبع المجالات الجبلية منذ عقود، فضعف البنيات التحتية، ورداءة الطرق، ونقص التجهيزات الصحية، وغياب خدمات عمومية قارة.. كلها تجعل أي اضطراب مناخي يتحول بسرعة إلى أزمة إنسانية، ولا تقف الخسائر عند حدود اللحظة، بل تمتد إلى بنية المجتمع نفسه، عبر تفاقم الفقر، وتسارع الهجرة القروية، وتفريغ القرى من شبابها وطاقاتها الحية، مؤكدا أن الواقع يفرض سؤال العدالة المجالية بإلحاح: كيف يمكن الحديث عن تنمية شاملة في ظل استمرار فجوة صارخة بين المركز والهامش؟ وكيف يمكن القبول باستمرار ما سمي بـ«مغرب السرعتين» حيث تستفيد مجالات بعينها من ثمار النمو بينما تظل الجبال خارج دينامية التنمية؟ مبرزا أن الرهان الحقيقي اليوم يمر عبر سن قانون خاص بالجبل يكرس مبدأ التمييز الإيجابي لفائدة ساكنة هذه المناطق، باعتبارها فئات تتحمل عبئا مضاعفا من التهميش والهشاشة المناخية، فكما أكد الملك في أكثر من خطاب، فإن تقليص الفوارق المجالية، ومحو مغرب السرعتين، يشكلان شرطا أساسيا لبناء دولة الإنصاف والتماسك الاجتماعي.

واعتبر المتحدث ذاته، أن الحق في التنمية البشرية والمستدامة لا ينبغي أن يظل حكرا على المراكز الحضرية والمجالات الجاذبة للاستثمار، بل يجب أن يعم مختلف أنحاء التراب الوطني، وأن تستفيد منه ساكنة الجبال بدل أن يُنظر إليها في السياسات العمومية باعتبارها مجرد هامش أو منطقة طاردة للسكان، لأن استمرار هذا المنطق سيؤدي إلى تعميق الفوارق، وتسريع الهجرة، وإفراغ المجالات الجبلية من طاقاتها البشرية، مضيفا أن ما يعيشه سكان المناطق الجبلية اليوم ليس قضاءً وقدرا، بل نتيجة مباشرة لاختيارات سياسية وترابية يمكن تصحيحها إذا توفرت الإرادة والرؤية، فإما أن ننجح في إدماج الجبل في قلب المشروع التنموي الوطني، وإما أن يستمر بوصفه شاهدا صامتا على فشل الدولة في تحقيق التنمية للجميع.

فالوضعية التي تعيشها ساكنة المناطق الجبلية تتطلب سياسة عمومية ناجعة للوقاية والرعاية، وإحداث مراكز خاصة في كل الأقاليم مهتمة بشؤون وحاجيات سكان الجبال، سواء من المواد الغذائية، أو الحطب، أو المعدات والآليات لفك العزلة عنهم وتقديم الدعم المعنوي والمادي لهم، بالإضافة إلى مراقبة الطرق، ومتابعة الأوضاع عبر فرق مختصة وتوفير التدفئة في المؤسسات التعليمية والمستشفيات والمرافق الإدارية، عبر مشاركة جميع المتدخلين، من جماعات وقطاعات حكومية ووزارة الداخلية وفرق الوقاية المدنية والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة.

وقد دعا الملك محمد السادس في خطابه أمام البرلمان (الجمعة 10 أكتوبر 2025)، إلى ((إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة، بما يراعي خصوصياتها وطبيعة حاجياتها، وخاصة مناطق الجبال والواحات.. فلا يمكن تحقيق تنمية ترابية منسجمة بدون تكامل وتضامن فعلي بين المناطق والجهات))، مشددا على ضرورة ((إعادة النظر في تنمية المناطق الجبلية، التي تغطّي 30 في المائة من التراب الوطني، وتمكينها من سياسة عمومية مندمجة تراعي خصوصياتها ومؤهلاتها الكثيرة)).

وطالبت منظمات حقوقية ومدنية مغربية، الحكومة، بإعفاء مؤقت لسكان المناطق الجبلية من أداء فواتير الكهرباء، وإمداد منازلهم ومؤسساتهم التعليمية بالمدافئ الكهربائية، لمواجهة قساوة الطقس التي تلقي بظلالها على تفاصيل حياتهم، ومن ذلك الحاجة إلى حطب التدفئة الذي ترتفع أسعاره نتيجة زيادة الطلب عليه، وندرة المصادر المحلية للأخشاب، عبر دعم وتشجيع المشاريع الصناعية الخاصة بإنتاج المدافئ البسيطة والرخيصة، وتسهيل ولوج الأسر إليها.

وترى الهيئات الحقوقية أن غياب خطة حكومية واضحة وشاملة للتعامل مع الوضع في المناطق الجبلية، يعكس استمرار نهج التهميش، وحرمان آلاف الأسر من حقوقها الأساسية، في مقدمتها الحق في العيش الكريم، والحق في الصحة والأمان، وأن ما يتعرّض له السكان لم يعد مجرد إكراهات مناخية، بل أصبح مؤشرا على اختلالات عميقة في السياسات العمومية، ما يستدعي تدخلا عاجلا ومسؤولا من الحكومة.

وفي هذا السياق، دعا الائتلاف الوطني من أجل الجبل إلى الإسراع بإحداث هيئة وطنية ذات صلاحيات عليا لتنمية المجالات الجبلية، توضع تحت إشراف رئاسة الحكومة، وتضم ممثلين عن القطاعات الوزارية والخبراء والهيئات المدنية، لضمان الالتقائية والتنسيق بين مختلف المتدخلين وجميع الفاعلين، لتحمل مسؤولياتهم التاريخية في تحويل مناطق الخصاص إلى فضاءات منتجة للثروة وقاطرة للتنمية المستدامة، بدل تركها رهينة التهميش والانتظارات المؤجلة.

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
ⴰ ⵙⵓⵖⵍ ⴰⵀⵔⴽⴰⵏ ⴰ ⵜⵅⵟⵟⴰⵜ ⵜⴰⵀⵔⵉⵜ

الوكـالـة الوطنيـة للمحـافظـة العقـارية
و المـسـح العـقـاري و الخـرائـطيـة

AGENCE NATIONALE DE LA CONSERVATION FONCIÈRE DU CADASTRE ET DE LA CARTOGRAPHIE

طلب شـهادة الملكية
عبر الموقع الرسـمي للوكالة
www.ancfcc.gov.ma

طلب الحصول على شهادة الملكية

الأداء الإلكتروني لوجيبات المحافظة العقارية

تحميل شهادة الملكية

Télécharger

الخدمات الرقمية للمحافظة العقارية
جودة, ربح للوقت وبكل أمان

كواليس جهوية

ما يجري ويدور في المدن

أكادير

عودة الاحتقان إلى المستشفى الجامعي بأكادير وسط اتهامات للإدارة

الأسبوع

يعيش المستشفى الجامعي محمد السادس بأكادير على وقع احتقان جديد بعد الاختلالات والمشاكل السابقة، التي فجرت الوضع داخله وأدت إلى إعفاء المديرة الجهوية وعدد من المسؤولين الإقليميين، مما ينذر بتفاقم الوضع في ظل التصعيد النقابي الحالي وخروج العديد من الهيئات الصحية عن صمتها منتقدة الأوضاع وتحميل المسؤولية لوزارة الصحة.

فالوضع داخل المستشفى الجامعي لم يعد مستقرا، حسب الفعاليات النقابية، ويتطلب العديد من الإصلاحات والإجراءات لتسوية الاختلالات التدبيرية الحاصلة، إلى جانب مجموعة من الأمور المرتبطة بالحقوق والمطالب المشروعة التي تراها الأطر الصحية، في غياب مقاربة تشاركية لمناقشة المشاكل التي يعرفها القطاع الصحي المحلي.

التهراوي

وقد اتهم التنسيق النقابي، المكون من النقابة الوطنية للصحة العمومية والنقابة المستقلة للأطر الإدارية والتقنية والنقابة المستقلة للممرضين وتقنيي الصحة، إدارة المستشفى بالوقوف وراء التدبير الارتجالي والعشوائي، الذي لا يرقى إلى الانتظارات والطموحات، بسبب سوء التسيير في غياب الحكامة والنجاعة والشفافية، رغم التغييرات الكثيرة على مستوى الإدارة، مما حول المؤسسة إلى فضاء للتجريب عوض أن تحظى بالاستقرار والحكامة، مما يطرح العديد من التساؤلات المقلقة.

واعتبر التنسيق النقابي أن تغيير الأسماء والمسؤولين لا يكفي مع استمرار الاختلالات والارتجال الذي يطبع تدبير الموارد البشرية واستمرار الضغط المهني والاحتقان في صفوف الأطر الصحية، وغياب أي إرادة للإصلاح والاستخفاف بالحقوق المهنية والإقصاء من الحوار، مما يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة إلى المرتفقين وساكنة المدينة وضواحيها.

عين على الشمال

إعداد: زهير البوحاطي

الأمطار الغزيرة تجرف نفايات المطارح العشوائية نحو شواطئ شفشاون

كشفت التساقطات المطرية الغزيرة التي عرفها إقليم شفشاون خلال الأيام الأخيرة، عن حجم الخطر البيئي الناتج عن الوضعية العشوائية التي تعيشها العديد من مطارح النفايات المنزلية بالجماعات القروية التابعة لعمالة الإقليم، خاصة بالجماعات الساحلية.

وتعتمد هذه المطارح، في ظل غياب أي تدبير بيئي سليم، على أساليب بدائية في التخلص من النفايات، من خلال طمرها تحت الأتربة دون إحداث حواجز أو تجهيزات وقائية تحول دون تسربها أو انجرافها، وهو ما يجعل هذه النفايات عرضة للتبعثر بفعل الرياح، والانجراف مع مياه الأمطار نحو الوديان والمسالك الطرقية والمداشر، وصولا إلى الشواطئ.

وقد تسببت الأمطار في جرف كميات كبيرة من النفايات البلاستيكية والأزبال، مما شوّه المنظر العام وهدد السلامة البيئية، خاصة بالمناطق الساحلية التي تعد رافدا سياحيا وبيئيا مهما بالإقليم، كما يشكل هذا الوضع خطرا حقيقيا على الثروة البحرية والصحة العامة، نتيجة تلوث المياه وانتشار الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات.

ورغم تخصيص بعض الجماعات الترابية ميزانيات مهمة لمعالجة النفايات المنزلية، فإن الواقع يكذب ذلك جملة وتفصيلا، إذ يبدو وكأن هذه الاعتمادات تتبخر دون أثر ملموس على أرض الواقع، مما يترك النفايات في وضعية عشوائية منذ سنوات، في غياب أي تدخل فعلي من طرف المجالس المنتخبة، التي تكتفي بتحديد أماكن غير مؤهلة يتم فيها طمر النفايات دون احترام المعايير البيئية المعمول بها.

وأمام هذا الوضع المقلق، تتعالى أصوات الفاعلين البيئيين وساكنة المناطق المتضررة، مطالبة الجهات المعنية بالتدخل العاجل لإيجاد حلول مستدامة، عبر تأهيل المطارح العشوائية، وإحداث مطارح مراقبة تستجيب للمعايير البيئية، إلى جانب تفعيل آليات المراقبة وربط المسؤولية بالمحاسبة، تفاديا لتكرار مثل هذه الكوارث البيئية التي تهدد شواطئ إقليم شفشاون ومحيطه الطبيعي.

مختصرات شمالية

شرع عدد من البرلمانيين ورؤساء جماعات بإقليم شفشاون، في عقد اجتماعات ومشاورات لمناقشة مستقبل انتماءاتهم السياسية تحسبا للانتخابات المقبلة، ويعمد هؤلاء إلى رهن خياراتهم الحزبية بالأحزاب التي يتوقع أن تكتسح الساحة وتظفر بالأغلبية، دون اكتراث حقيقي لانتماءاتهم الحالية أو للبرامج التي يدعون الدفاع عنها، فهؤلاء الذين اعتادوا الترحال الحزبي، لا تعنيهم إلا مواقع النفوذ والتموقع داخل الأحزاب القوية، في تجاهل تام لمصالح الساكنة التي لم تجنِ منهم سوى وعودا ظلت حبيسة الخطابات.

استفاقت ساكنة حي العوامة بمدينة طنجة على فيضانات غمرت الحي بأكمله واقتحمت المنازل، نتيجة التساقطات المطرية الغزيرة، ما أدى إلى خسائر مادية متفاوتة، دون تدخل فعال يحد من حجم الأضرار.

ورغم النشرة الإنذارية التي وضعت طنجة في مستوى يقظة برتقالي يستدعي الاستنفار، إلا أن عدة أحياء غرقت، وجرفت الفيضانات عددا من السيارات، وهو ما يثير التساؤل حول نجاعة لجان اليقظة، ويستدعي فتح تحقيق بشأن مدى قيامها بالمهام المنوطة بها.

أحبطت السلطات الأمنية محاولة هجرة غير نظامية، بعدما اعترضت نحو 140 مهاجرا من دول إفريقيا جنوب الصحراء، كانوا بصدد اقتحام الحدود الفاصلة بين المغرب ومدينة سبتة المحتلة، مستغلين أجواء المباراة النهائية لكأس إفريقيا، وقد حال التدخل الأمني السريع والفعال دون تحقيق هدفهم في العبور نحو الضفة الأخرى، حيث جرى تطويق المحاولة واتخاذ الإجراءات القانونية المعمول بها في مثل هذه الحالات.

منع المرور وإغلاق أزقة دون ترخيص في مارتيل

يعرف حي «الديزة» بمدينة مارتيل، الذي يعاني أصلا من هشاشة البنية التحتية وانتشار البناء العشوائي، خروقات متكررة تتعلق بإقدام بعض السكان على إغلاق الأزقة والشوارع العمومية دون الحصول على أي ترخيص، في تحد سافر للقوانين الجاري بها العمل.

وأفادت مصادر محلية، أن بعض عمليات البناء الجارية بالحي أدت إلى الإغلاق الكلي لعدد من الأزقة، مما حال دون مرور الساكنة وعرض سلامتهم للخطر، خاصة في الحالات الاستعجالية التي تتطلب تدخل سيارات الإسعاف أو شاحنات الوقاية المدنية، وهو ما يضاعف من معاناة السكان ويهدد أرواحهم.

هذا الوضع يثير استياء واسعا في صفوف المواطنين، الذين عبروا عن تذمرهم من استمرار هذه الممارسات دون تدخل حازم من الجهات المعنية، متسائلين عن دور الجماعة الترابية والسلطة المحلية في مراقبة أوراش البناء واحترام الملك العمومي، وتطبيق المساطر القانونية في حق المخالفين.

ويرى متتبعون أن التساهل مع مثل هذه الخروقات، يشجع على تفشي الفوضى العمرانية، ويعمق اختلالات التعمير داخل الأحياء الهامشية، مطالبين بتدخل عاجل لوضع حد لهذه التجاوزات، عبر تحرير محاضر المخالفات، وإزالة الإغلاقات غير القانونية، وضمان حق الساكنة في التنقل الآمن.

وفي انتظار تحرك فعلي من الجهات المسؤولة، يبقى سكان حي «الديزة» بمارتيل عرضة لمخاطر حقيقية في ظل غياب تنظيم عمراني يحترم القانون ويصون المصلحة العامة، وهو ما يستدعي معالجة جذرية وشاملة تضع حدا للفوضى وتحفظ سلامة المواطنين.

كواليس جهوية

الدار البيضاء

دورة جماعة البيضاء تضع العمدة أمام سؤال الجدية والمعقول في تسوية الملفات

= الأسبوع

يواصل مجلس مدينة الدار البيضاء التخبط في الكثير من المشاكل مع اقتراب موعد دورة فبراير، لمناقشة العديد من الاختلالات والإشكاليات التي عجز المجلس برئاسة العمدة نبيلة الرميلي، عن معالجتها وتسويتها على أرض الواقع بالرغم من الإمكانيات المالية واللوجستيكية التي يتوفر عليها.

فقد أصبح مجلس المدينة ملحقة إدارية خاضعة للإدارة مهمتها فقط المصادقة على القرارات وتمريرها دون نقاش عمومي جاد بين مكونات المجلس، خاصة الأغلبية، من أجل دراسة الأولويات والآثار الجانبية والكلفة الاجتماعية، وتقييم حصيلة البرامج والمشاريع الاجتماعية وانعكاسها على المواطنين وعلى الساكنة البيضاوية بالخصوص؛ فالعديد من الأمور اتخذت، مثل اتفاقيات نزع الملكيات وتفويتات عقارية، دون أثر ملموس على العامة.

وتكمن الإشكالية التي تعاني منها جماعة الدار البيضاء، في غياب الحكامة والنجاعة في التدبير المالي، بحيث أن هناك اعتمادات مالية وحسابات خصوصية ونفقات وتحويلات، وقروض ومنحة «بلومبرغ»، وأيضا في غياب التقييم الحقيقي لصرف هذه الملايير خلال السنوات الماضية تحت وصاية المجلس دون أثر على حياة البيضاويين، فأين صرفت هذه المبالغ الكبيرة ؟

ومن المنتظر أن تعرف الدورة المقبلة مشادات وانتقادات للعمدة ومكتبها، بسبب القرارات المتخذة والمثيرة للجدل، من بينها إلغاء اتفاقية مركز سوسيو-مهني لذوي الاحتياجات الخاصة بالحي الحسني ثم العودة لإحداثه باتفاقية أخرى، تحويل مستشفيات للأمراض العقلية والنفسية إلى مرافق استشفائية جديدة، ومشاريع قديمة يتم إعادتها للطاولة، إلى جانب موضوع نزع ملكيات بالجملة، تفويتات، تعديلات أثمان، تغيير مستفيدين، ودفاتر التحملات، وذلك لأن موضوع العقار يناقش بشكل مغلق دون فسح المجال للآخرين لمناقشته.

الرميلي

طاطا

استياء حقوقي وجمعوي **بعد وفاة سيدة حامل** بإقليم طاطا

= الأسبوع

اعتبرت فعاليات حقوقية وجمعوية حادث وفاة سيدة حامل وجنينها في المستشفى الإقليمي بطاطا، فاجعة إنسانية مؤلمة تعيد إلى الواجهة مرة أخرى حجم الاختلالات العميقة التي يعرفها القطاع الصحي بالإقليم، وما يترتب عن ذلك من مساس خطير بالحق في الحياة والحق في العلاج، معبرة عن استيائها من هذا الحادث الأليم.

وقالت الفعاليات المحلية، أن هذه الحادثة ليست حادثا معزولا، بل هي ناتجة عن تراكم سنوات من التهميش وضعف التجهيزات الطبية والنقص الحاد في الموارد البشرية المؤهلة، خاصة في أقسام المستعجلات والتوليد، وغياب شروط الاستقبال والعناية الصحية اللائقة بالنساء الحوامل، خصوصا في الحالات الاستعجالية، مؤكدة أن الحادث يعد إخفاقا حقيقيا للمنظومة الصحية المحلية والإقليمية، ويطرح علامات استفهام كبيرة حول مستوى الخدمات الصحية المقدمة، ومدى احترام أخلاقيات المهنة، ومسؤولية الجهات المعنية في ضمان حق المواطنين في ولوج آمن وعادل للخدمات الصحية، منتقدة الوضعية المتردية التي يعيشها المستشفى الإقليمي بطاطا، والخصاص المهول في الأطباء المختصين والممرضين والمعدات الطبية الأساسية، بالإضافة لضعف البنية التحتية وغياب سيارات إسعاف مجهزة.

وطالبت نفس الفعاليات وزارة الصحة، بالتدخل العاجل وتوفير الموارد البشرية اللازمة، وتجهيز المستشفى بالمعدات الطبية الضرورية، محذرة من الصمت والتجاهل الذي يفقد المواطنين الثقة في المرافق العمومية.

القصر الكبير

السيمو في قلب عاصفة بسبب فيضانات القصر الكبير

= الأسبوع

وجه العديد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي انتقادات إلى جماعة القصر الكبير، بسبب الفيضانات التي عمت المدينة وعرت عن هشاشة البنية التحتية وضعف قنوات تصريف المياه.

واعتبر النشطاء أن ما وقع في مدينة القصر الكبير يكشف فشل المجلس الجماعي، الذي يترأسه البرلماني محمد السيمو، بعد اجتياح الأمطار للعديد من الأحياء السكنية، مما خلف حالة من الخوف والرعب لدى الأسر التي وجدت نفسها محاصرة بالسيول في غياب مصالح الجماعة.

وقد عرف حي الزوري ومحيطه مثلا، اكتساح السيول التي عمت الشوارع وشلت حركة السير، ودخول المياه إلى المنازل، كما حاصرت الفيضانات مدرسة الشفشاوني مما خلف استياء كبيرا لدى الساكنة، التي حملت المسؤولين عن المجلس مسؤولية الأضرار بسبب عدم اتخاذ إجراءات استباقية لتهيئة قنوات تصريف المياه.

للإشارة، فقد قامت مصالح الوقاية المدنية بالتدخل إلى جانب السلطات المحلية، لكن النشطاء اعتبروا أن المشكل يتطلب من الجماعة إعادة تأهيل البنية التحتية وتقوية وتجديد قنوات الصرف الصحي لتفادي تكرار الفيضانات خلال التساقطات المطرية، مما يضع رئيس الجماعة في مرمى الانتقادات.

السيمو

القنيطرة

رئيسة جماعة القنيطرة **تواصل حصد الفشل في تدبير المدينة**

= الأسبوع

رغم تغيير عمال إقليم القنيطرة والمسؤولين المحليين ورؤساء الجماعات وتجديد النخب السياسية المحلية، إلا أن الواقع يكشف ضعف تجربة هؤلاء المسؤولين المحليين في تدبير شؤون المدينة وحل مشاكلها المتراكمة التي لا تعد ولا تحصى، بسبب وضع الرجل أو المرأة غير المناسب في المكان المناسب، مما يجعل عاصمة الغرب ضحية التعيينات والتعليمات الفوقية، التي أثبتت فشلها منذ سنوات.

اليوم، تعيش ساكنة القنيطرة العديد من المشاكل المرتبطة بالخدمات الجماعية، في ظل استمرار العديد من الاختلالات في قطاع النظافة والطرق والنقل، إلى جانب عودة ظاهرة الكلاب الضالة التي عجزت الجماعة الحضرية عن حلها منذ سنوات في ظل عدم اتخاذ أي إجراءات ملموسة لتسوية المشكل.

وحسب مصادر محلية، فإن العديد من الأحياء السكينة تعاني من انتشار كبير للكلاب في الشوارع والأزقة، مما يحرم الأطفال من الحق في ممارسة اللعب او التجول خوفا من هجمات الكلاب المتخلى عنها، أمام صمت المجلس الجماعي الذي لم يقم بأي خطوة من أجل احتواء الظاهرة ونقل هاته الكلاب إلى مراكز خاصة لعلاجها والعناية بها.

وفي ظل هذا الوضع، خرجت العديد من الأصوات تطالب العمالة، والمجلس الجماعي، الذي تترأسه أمينة حروزة، بضرورة التحرك من أجل إيجاد حل فعال لظاهرة الكلاب الضالة عبر حملات التبني والعلاج البيطري والتعقيم والرعاية، قصد الحد من الانتشار المهول لها في العديد من الفضاءات والشوارع، فمتى يستيقظ المجلس الجماعي من سباته ؟

حروزة

سطات

انهيارات طرقية وأحياء تغرق في الظلام والأزبال في سطات

= هراوي نورالدين

لا زال تأهيل وإنجاز وتهيئة بعض المشاريع بمدينة سطات تثير الجدل واللغط، بعد ظهور اختلالات في الأشغال في بعض الطرقات والشوارع، وعلى مستوى تبليط أرصفة وأزقة حديثة الإصلاحات، أنتج حفرا غائرة بعد سقوط الأمطار ومصيدة للراجلين قبل السائقين، مكبدة إياهم خسائر مادية في مركباتهم.

إذا كانت عدة شوارع وأزقة قد خضعت لبعض الإصلاحات وتزفيتها، وتجديد أرصفتها قبل أشهر وسنوات قليلة فقط، في إطار تهيئة شوارع المدينة، فإن سقوط أمطار الخير التي تعرفها بلادنا، عرى عن هشاشة واختلالات البنية التحتية للمدينة، مما عجل بزيارة لجان تقنية إليها، بعد فضيحة انهيار وتصدع بشارع الجنرال الكتاني وشوارع أخرى، مما يورط الشركات التي رست عليها الصفقات المشبوهة والمغشوشة وغير الخاضعة للتتبع والمراقبة الفعلية والميدانية، على حد تعبير السكان.

وفي موضوع آخر، وحسب نفس المصادر، فإن هناك أحياء تغرق في الظلام وفي الأزبال، مما يستدعي التدخل السريع من قبل الجهات المعنية، بسبب سوء تدبير مجالس متعاقبة، وتبادل الاتهامات بينها وبين مؤسسات أخرى معنية، وصلت إلى لغة بيانات واستنكارات من مختلف الأطراف، وإلى عقد دورات استثنائية، ورمي كرة الاتهامات في اختلالات البنية التحتية والنقص في جودة الأشغال المنجزة، في ملعب بعض الشركات التي فازت بالصفقات دون إخضاعها لمراقبة صارمة وتتبع ميداني ملموس ومعالجتها من طرف اللجن المنتخبة على مستوى المجالس.

كواليس جهوية

فاس

مجزرة فاس تجر العمدة البقالي إلى زوبعة من الانتقادات والاتهامات

= الأسبوع

جرت وضعية المجزرة البلدية بعين قادوس بفاس انتقادات لاذعة على العمدة عبد السلام البقالي ومسؤولي المصالح، بسبب الاختلالات والوضعية المزرية التي ظهرت عليها في مواقع التواصل الاجتماعي، مما أثار العديد من التساؤلات حول أسباب وضعيتها الكارثية.

وقد تلقى العمدة العديد من الانتقادات بسبب تغاضيه منذ عدة أشهر عن وضعية المجزرة رغم توصله بمراسلات وشكايات من قبل أعضاء ومستشارين في المجلس، ولذلك وجد نفسه في قلب عاصفة من الاتهامات بالتهاون، ما دفعه إلى إعفاء مدير المجزرة بعد خروج الجزارين للاحتجاج.

وكشف احتجاج الجزارين والمستخدمين عن الوضعية المزرية التي تعيشها المجزرة البلدية، بسبب الفشل في التدبير والتسيير من قبل الإدارة والجماعة، خاصة بعد تداول العديد من الصور تبين تراكم النفايات والكلاب الضالة، في غياب النظافة والمراقبة، والتي تمس بشكل مباشر السلامة الصحية والغذائية للمواطنين.

البقالي

وأبرزت وضعية المجزرة ضعف الجماعة في تدبير ومواكبة المرافق العمومية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين، مما يطرح التساؤل حول عدم قيام الشرطة الإدارية والمصالح المختصة بواجبها في المراقبة والرقابة، وسط مطالب مهنية متكررة بتجاوز الإكراهات البنيوية والتنظيمية.

وحسب فعاليات محلية، فإن مشاكل مدينة فاس متعددة لا تتعلق بالمجزرة فقط، بل هناك أيضا إهمال يطال مختلف المرافق العمومية التي تحت وصاية التدبير الجماعي، من بينها سوق التمر، وسوق الجلد، وسوق الجملة، بسبب السياسة العشوائية التي يدبر بها العمدة ومجلسه شؤون المدينة.

أزيلال

سكان جماعة بإقليم أزيلال يطالبون بفك العزلة

= الأسبوع

تعاني ساكنة دوار إغرم بجماعة أكودي بلخير إقليم أزيلال، من عزلة شبه تامة عن العالم الخارجي، بسبب تدهور الطريق الوحيدة المؤدية إلى المنطقة، ما يثير استياء المواطنين بسبب استمرار المشكل منذ سنوات وفي ظل غياب الحس بالمسؤولية من قبل المجالس المنتخبة.

وحسب ساكنة المنطقة، فإن تدهور الطريق التي أصبحت مملوءة بالوحل والحفر، صعب المرور عبرها وأصبح مستحيلا في بعض الأحيان، خاصة في فترة التساقطات، ما يؤثر على حياتهم اليومية، سواء في الوصول إلى السوق الأسبوعي أو المؤسسات التعليمية، أو المرافق الصحية، أو حتى لقضاء أبسط الحاجيات الإدارية الضرورية.

وتتساءل الساكنة عن الصمت والتجاهل المستمر من قبل الجهات المسؤولة، خاصة الجماعة الترابية والمجلس الإقليمي والجهة، وعمالة أزيلال، بالرغم من الشكايات المتعددة التي تقدمت بها منذ عدة أشهر إلى هاته المؤسسات من أجل رفع الضرر وإصلاح الطريق، منتقدة تخصيص الاعتمادات المالية لتنظيم مهرجان خلال الصيف الماضي، وإهمال إصلاح الطريق وبقية المسالك.

تافيلالت

مطالب بإخراج مشروع نفق تيشكا إلى الوجود لفك العزلة عن الجنوب الشرقي

= الأسبوع

لا زال مشروع نفق تيشكا يحظى بنقاش كبير لدى الفعاليات المنتخبة في جهة درعة تافيلالت في ظل الغموض الذي يلف المشروع وصمت وزارة التجهيز، ومصير الدراسات التي أنجزت بخصوصه.

وبهذا الخصوص، قال عبد المولى أمكسو، عضو مجلس جهة درعة تافيلالت، أن العزلة التي تعيشها الجهة ترجع إلى غياب نفق تيشكا عن البرنامج الجهوي للتنمية، وأن منطقة درعة لا تدخل ضمن التصور التنموي لمن يبرمج ويقرر داخل المجلس، مضيفا أن مراجعة مشاريع مجلس الجهة تكشف غياب أي رؤية عملية لفك العزلة عن المنطقة، وأنه لم يتم حتى توفير مرآب جهوي لكاسحات الثلوج، رغم أن مداخل الجهة كلها تقريبا عبارة عن طرق وعرة، وأكثر من ثلث جماعاتها ذات طابع جبلي، تعيش العزلة مع كل موجة برد أو كارثة مناخية.

وأكد أمكسو، في تدوينة له، أن هذه الوضعية تجعل من فك العزلة أولوية ملحة، خاصة في ظل الظروف المناخية القاسية التي تشهدها المنطقة بين الفينة والأخرى، والتي تؤدي إلى انقطاع الطرق وإلى شلل شبه تام في التنقل، مشيرا إلى أن النقل الجوي في مثل هذه الظروف يصبح ضرورة حيوية وليس خيارا ثانويا، خاصة بالنسبة للمرضى الذين يحتاجون إلى تنقلات استعجالية.

عين على الشرق

إعداد: زجال **بلقاسم**

انتشار ظواهر مشينة في محيط مؤسسات أمنية كبرى

على مقربة من كبريات المؤسسات الأمنية والقضائية بوجدة، تعيش إقامات «الضحى» على وقع اختلالات تدبيرية وأمنية متسارعة، إثر تحول هذا المشروع المخصص للسكن الاجتماعي إلى ملاذ لأنشطة مشبوهة تؤرق الساكنة وتسيء لجمالية المشهد الحضري لمدينة الألفية، وحسب معطيات ميدانية، فإن المنطقة تشهد تنامي ظاهرة «الوسطاء العقاريين غير القانونيين» الذين عمدوا إلى فرض منطق المضاربة في السومة الكرائية، متجاوزين السعر المرجعي المحدد في 1500 درهم، ليصل إلى ثلاثة آلاف درهم للشهر، مما ضاعف من معاناة المواطنين والطلبة الباحثين عن سكن اقتصادي، في خرق سافر للضوابط المنظمة لمهنة الوكيل العقاري.

وانطلاقا من تحقيق ميداني، فقد تحول عدد من الشقق السكنية، التي استفادت من دعم الدولة في إطار البرامج الاجتماعية، إلى أوكار لممارسات غير أخلاقية، حيث يتم كراؤها خارج إطار القانون (باليوم والساعة)، كما أكد متضررون أن هذه الممارسات الدخيلة حولت المجمعات السكنية إلى فضاءات مطبوعة بالتوجس..

وما يثير تساؤلات متتبعي الشأن المحلي والساكنة على حد سواء، هو استفحال هذه الظواهر المشينة في منطقة جغرافية تتسم بحساسية أمنية وإدارية بالغة بجهة الشرق، حيث يقع المجمع السكني على مقربة من كبريات المؤسسات السيادية، وفي مقدمتها ولاية أمن وجدة، ومقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (DST)، وولاية جهة الشرق، بالإضافة إلى قصر العدالة، ومعهد القاضي عبد الله بن سعيد الوجدي للتعليم العتيق.

وحسب مراقبين، فإن هذا التناقض بين الحضور الوازن للمؤسسات الأمنية والقضائية وبين تفشي الأنشطة الخارجة عن القانون في محيطها المباشر، يطرح علامة استفهام كبرى حول آليات المراقبة المعتمدة.

أين وصلت الحدود الذكية بين المغرب وإسبانيا ؟

يواصل نظام «الحدود الذكية» بمعبر مليلية المحتلة اجتياز مرحلة انتقالية مطبوعة بالتعثر منذ دخوله حيز التشغيل التجريبي في شهر أكتوبر الماضي، وسط تباين حاد في قراءة النتائج الميدانية بين الطموح الرسمي والواقع التقني؛ ففي الوقت الذي تحاول فيه السلطات الإسبانية إبداء تفاؤل حذر بشأن أداء المنظومة، أكد خيسوس رويز، الأمين العام لاتحاد الشرطة الموحد، أن المردودية الحالية لا تزال بعيدة عن النجاعة المطلوبة، مشيرا إلى أن المشروع يمر بمخاض فني يتسم بأعطال متواترة وتعديلات مستمرة، مما يفرض مراجعة شاملة للأداء التقني قبل الحديث عن استقرار المنظومة بشكل كامل.

وتعزى هذه الاختلالات، حسب تقارير إعلامية، إلى قصور في البنية التحتية الرقمية وضعف تدفق الشبكات، مما يؤدي إلى بطء شديد في معالجة البيانات البيومترية المعقدة، مثل بصمات الأصابع وتقنيات التعرف على الوجه؛ هذا العبء الرقمي، الذي لا يرتبط بكفاءة العناصر الأمنية التي خضعت لتكوين تخصصي، يضع الفرق الهندسية في سباق مع الزمن لمعالجة «الثقوب البرمجية» وضمان انسيابية تدفق المعطيات الضخمة، إذ تبين أن معالجة ملفات آلاف العابرين يوميا، تستهلك طاقة استيعابية تفوق المتاح حاليا، مما يتسبب في شلل مؤقت للمنظومة وتوقف مفاجئ في معالجة طلبات المرور.

في مقابل الرهان الأمني، تحول هذا النظام إلى مصدر تذمر يومي لمغاربة مليلية ومستعملي المعبر، الذين يشتكون من طوابير انتظار خانقة تضطر السلطات أحيانا للعودة إلى «المراقبة اليدوية» التقليدية لفك الاحتقان وتفادي شلل حركة السير، كما باتت فعالية هذا الورش الرقمي، الذي سُوِّق له كحل ثوري لتنظيم تنقل غير المقيمين، رهينة باختبارات الضغط الكبرى المرتقبة، وعلى رأسها «عملية عبور المضيق»، حيث يجمع المتتبعون على أن المشروع لم يرقَ بعد إلى تطلعات العابرين، بل تحول في صيغته الحالية إلى عائق يضاعف معاناة التنقل اليومي بدلا من تيسيره.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie et des Finances

Direction Générale des Impôts

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

المديرية العامة للضرائب

Etat de synthèse conforme à la déclaration souscrite le 31/03/2025 00:15:56 au titre de la période du 01/01/2024 au 31/12/2024 (état sous référence IS_18549797 a 4e344d8)

Tableau : Bilan (actif)

(1) Capital personnel débiteur (-). (2) Bénéficiaire (+). déficitaire (-)

ACTIF		Brut exercice	Amortissements et provisions : exercice	Net exercice	Net exercice précédent
IMMOBILISATION EN NON VALEURS (A)	Immobilisations en non valeurs (A)	3 263,00	3 263,00		
	Frais préliminaires	3 263,00	3 263,00		
	Charges à répartir sur plusieurs exercices				
	Primes de remboursement des obligations				
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES (B)	Immobilisations incorporelles (B)				
	Immobilisations en recherche et développement				
	Brevets, marques, droits et valeurs similaires				
	Fonds commercial				
	Autres immobilisations incorporelles				
IMMOBILISATIONS CORPORELLES (C)	Immobilisations corporelles (C)	69 834,57	66 039,24	3 795,33	7 701,58
	Terrains				
	Constructions				
	Installations techniques, matériel et outillage				
	Matériel de transport				
	Mobilier, Matériel de bureau et aménagement divers	69 834,57	66 039,24	3 795,33	7 701,58
	Autres immobilisations corporelles				
	Immobilisations corporelles en cours				
IMMOBILISATIONS FINANCIERES (D)	Immobilisations financières (D)				
	Prêts immobilisés				
	Autres créances financières				
	Titres de participation				
	Autres titres immobilisés				
ECARTS DE CONVERSION - ACTIF (E)	Ecarts de conversion actif (E)				
	Diminution des créances immobilisées				
	Augmentations des dettes de financement				
TOTAL I (A+B+C+D+E)	TOTAL I (A+B+C+D+E)	73 097,57	69 302,24	3 795,33	7 701,58

Tableau : Bilan (actif)

(1) Capital personnel débiteur (-). (2) Bénéficiaire (+). déficitaire (-)

ACTIF		Brut exercice	Amortissements et provisions : exercice	Net exercice	Net exercice précédent
STOCKS (F)	Stocks (F)				
	Marchandises				
	Matières et fournitures consommables				
	Produits en cours				
	Produits intermédiaires et produits résiduels				
	Produits finis				
CREANCES DE L'ACTIF CIRCULANT (G)	Créances de l'actif circulant (G)	260 698,70		260 698,70	307 984,37
	Fournis. débiteurs, avances et acomptes				
	Clients et comptes rattachés	254 983,56		254 983,56	302 269,03
	Personnel				
	Etat	5 715,14		5 715,14	5 715,14
	Comptes d'associés				
	Autres débiteurs				
	Comptes de régularisation- Actif				
TITRES VALEURS DE PLACEMENT (H)	Titres valeurs de placement (H)				
ECARTS DE CONVERSION - ACTIF (I)	Ecarts de conversion actif (I) Eléments circulants				
TOTAL II (F+G+H+I)	TOTAL II (F+G+H+I)	260 698,70		260 698,70	307 984,37
TRESORERIE - ACTIF	Trésorerie-Actif	69 403,81		69 403,81	17 811,10
	Chèques et valeurs à encaisser				
	Banques, T.G et C.C.P	48 931,14		48 931,14	88,68
	Caisse, Régie d'avances et accréditifs	23 472,67		23 472,67	17 488,42
TOTAL III	TOTAL III	69 403,81		69 403,81	17 811,10
TOTAL GENERAL I+II+III	TOTAL GENERAL I+II+III	403 200,08	69 302,24	333 897,84	333 196,88

Tableau : Bilan (passif)

(1) Capital personnel débiteur (-). (2) Bénéficiaire (+). déficitaire (-)

		EXERCICE	EXERCICE PRECEDENT
CAPITAUX PROPRES (A)	Capital social ou personnel (1)	500 000,00	500 000,00
	Moins : actionnaires, capital souscrit non appelé		
	Moins : Capital appelé	500 000,00	500 000,00
	Moins : Dont versé	500 000,00	500 000,00
	Prime d'émission, de fusion, d'apport		
	Ecarts de réévaluation		
	Réserve légale	30 000,00	30 000,00
	Autres réserves		
	Report à nouveau (2)	-3 178 328,01	-1 893 136,31
	Résultats nets en instance d'affectation (2)		
	Résultat net de l'exercice (2)	-682 215,93	-1 183 391,20
	Total des capitaux propres (A)	-3 330 743,94	-2 648 528,01
CAPITAUX PROPRES ASSIMILES (B)	Capitaux propres assimilés (B)	815 831,60	815 831,60
	Subvention d'investissement	815 831,60	815 831,60
	Provisions réglementées		
DETTES DE FINANCEMENT (C)	Dettes de financement (C)		
	Emprunts obligataires		
	Autres dettes de financement		
PROVISIONS DURABLES POUR RISQUES ET CHARGES (D)	Provisions durables pour risques et charges (D)		
	Provisions pour risques		
	Provisions pour charges		
ECARTS DE CONVERSION - PASSIF (E)	Ecarts de conversion-passif (E)		
	Augmentation des créances immobilisées		
	Diminution des dettes de financement		
TOTAL I (A+B+C+D+E)	TOTAL I (A+B+C+D+E)	-2 714 912,34	-1 832 696,41
DETTES DU PASSIF CIRCULANT (F)	Dettes du passif circulant (F)	3 048 700,20	2 165 893,26
	Fournisseurs et comptes rattachés	1 496 579,22	1 372 703,84
	Clients créditeurs, avances et acomptes		
	Personnel	312 148,36	108 864,44
	Organismes sociaux	525 049,61	356 783,33
	Etat	269 703,01	257 685,45
	Comptes d'associés	26 000,00	46 000,00
	Autres créanciers	19 300,00	24 000,00
	Comptes de régularisation passif		
AUTRES PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES (G)	Autres provisions pour risques et charges (G)		
ECARTS DE CONVERSION - PASSIF (ELEMENTS CIRCULANTS) (H)	Ecarts de conversion - passif (Eléments circulants) (H)		
TOTAL II (F+G+H)	TOTAL II (F+G+H)	3 048 700,20	2 165 893,26
TRESORERIE - PASSIF	Crédits d'escompte		
	Crédits de trésorerie		
	Banques (soldes créditeurs)	110,00	
TOTAL III	TOTAL III	110,00	
TOTAL GENERAL I+II+III	TOTAL GENERAL I+II+III	333 897,84	333 196,85

Tableau : COMPTE DE PRODUITS ET CHARGES (hors taxes)

(1) Variation de stocks :stock final - stock initial ; augmentation (+) ; diminution (-); (2) Achats revendus ou consommés : achats -variation de stocks

Nature		Opérations propres à l'exercice (1)	Opérations concernant les exercices précédents (2)	TOTAUX DE L'EXERCICE (3 = 2+1)	TOTAUX DE L'EXERCICE PRECEDENT (4)
EXPLOITATION	I. PRODUITS D'EXPLOITATION	1 313 320,35		1 313 320,35	1 682 088,00
	* Ventes de marchandises (en l'état)				
	* Ventes de biens et services produits	1 313 320,35		1 313 320,35	1 682 088,00
	* Chiffres d'affaires	1 313 320,35		1 313 320,35	1 682 088,00
	* Variation de stocks de produits (1)				
	* Immobilisations produites par l'entreprise pour elle-même				
	* Subventions d'exploitation				
	* Autres produits d'exploitation				
	* Reprises d'exploitation : transferts de charges				
	Total I	1 313 320,35		1 313 320,35	1 682 088,00
	II. CHARGES D'EXPLOITATION	2 187 823,84	3 828,00	2 191 349,84	2 232 018,78
	* Achats revendus(2) de marchandises				
	* Achats consommés(2) de matières et fournitures	1 204 405,86		1 204 405,86	1 343 849,14
	* Autres charges externes	164 096,48		164 096,48	149 036,67
	* Impôts et taxes	7 807,09	3 828,00	11 635,09	10 166,00
	* Charges de personnel	702 466,76		702 466,76	721 968,88
	* Autres charges d'exploitation				
	* Dotations d'exploitation	3 906,25		3 906,25	6 904,42
	Total II	2 187 823,84	3 828,00	2 191 349,84	2 232 018,78
	III. RESULTAT D'EXPLOITATION (I-II)	-874 503,49	-3 828,00	-878 029,49	-1 179 930,78
FINANCIER	IV. PRODUITS FINANCIERS				
	* Produits des titres de partic. et autres titres immobilisés				
	* Gains de change				
	* Intérêts et autres produits financiers				
	* Reprises financier : transfert charges				
	Total IV				
	V. CHARGES FINANCIERES	902,26		902,26	383,63

Tableau : COMPTE DE PRODUITS ET CHARGES (hors taxes)

(1) Variation de stocks :stock final - stock initial ; augmentation (+) ; diminution (-); (2) Achats revendus ou consommés : achats -variation de stocks

Nature		Opérations propres à l'exercice (1)	Opérations concernant les exercices précédents (2)	TOTAUX DE L'EXERCICE (3 = 2+1)	TOTAUX DE L'EXERCICE PRECEDENT (4)
FINANCIER	* Charges d'intérêts	902,26		902,26	383,63
	* Pertes de change				
	* Autres charges financières				
	* Dotations financières				
	Total V	902,26		902,26	383,63
	VI. RESULTAT FINANCIER (IV-V)	-902,26		-902,26	-383,63
COURANT	VII. RESULTAT COURANT (III+VI)	-878 403,95	-3 828,00	-878 931,95	-1 180 279,41
NON COURANT	VIII. PRODUITS NON COURANTS				
	* Produits des cessions d'immobilisations				
	* Subventions d'équilibre				
	* Reprises sur subventions d'investissement				
	* Autres produits non courants				
	* Reprises non courantes ; transferts de charges				
	Total VIII				
	IX. CHARGES NON COURANTES				3 112,69
	* Valeurs nettes d'amortissements des immobilisations cédées				
	* Subventions accordées				
	* Autres charges non courantes				3 112,69
	* Dotations non courantes aux amortissements et aux provisions				
	Total IX				3 112,69
	X. RESULTAT NON COURANT (VIII-IX)				-3 112,69
XI. RESULTAT AVANT IMPOTS (VII+X)	XI. RESULTAT AVANT IMPOTS (VII+X)	-878 403,95	-3 828,00	-878 931,95	-1 183 391,80
XII. IMPOTS SUR LES RESULTATS	XII. IMPOTS SUR LES RESULTATS	5 284,00		5 284,00	
XIII. RESULTAT NET (XI-XII)	RESULTAT NET (XI-XII)	-878 687,95	-3 828,00	-882 215,95	-1 183 391,80

Tableau : COMPTE DE PRODUITS ET CHARGES (hors taxes)

(1) Variation de stocks :stock final - stock initial ; augmentation (+) ; diminution (-); (2) Achats revendus ou consommés : achats -variation de stocks

Nature		Opérations propres à l'exercice (1)	Opérations concernant les exercices précédents (2)	TOTAUX DE L'EXERCICE (3 = 2+1)	TOTAUX DE L'EXERCICE PRECEDENT (4)
XIV. TOTAL DES PRODUITS (I+IV+VIII)	XIV. TOTAL DES PRODUITS (I+IV+VIII)	1 313 320,35		1 313 320,35	1 682 088,00
XV. TOTAL DES CHARGES (II+V+IX+XII)	XV. TOTAL DES CHARGES (II+V+IX+XII)	2 192 088,20	3 828,00	2 195 536,20	2 235 476,58
RESULTAT NET	RESULTAT NET (total des produits-total des charges)	-878 687,95	-3 828,00	-882 215,95	-1 183 391,80

العدد: 1774 من 30 يناير إلى 5 فبراير 2026

التربية الأخلاقية.. ضرورة إصلاحية في منظومة التعليم

الحسن العبد

أضحى من المسلّم به اليوم أن أزمة التعليم في عالمنا الإسلامي ليست أزمة مناهج أو بنايات فحسب، بل هي في جوهرها أزمة قيم ومعنى؛ فالمؤسسات التعليمية وإن نجحت أحيانا في تخريج أطر متخصصة وكفاءات تقنية، فإنها كثيرا ما أخفقت في أداء رسالتها الأسمى: بناء الإنسان أخلاقيا وروحيا قبل أن يكون معرفيا ومهنيا.

إن التربية في مفهومها الشامل، لا تقتصر على نقل المعارف والمهارات، بل تهدف أساسا إلى تشكيل شخصية متوازنة، واعية بمسؤوليتها تجاه نفسها ومجتمعها وخالقها، ومن هذا المنطلق، تبرز ضرورة إعادة الاعتبار للقيم الأخلاقية الخاصة بنا، والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، باعتبارها مرجعية أصيلة قادرة على تحصين الناشئة من التيه القيمي والانفلات السلوكي.

لقد جعل الإسلام من الأخلاق لبّ الرسالة وجوهرها، إذ يقول النبي ﷺ: «إنما بُعثت لأتمم مكارم الأخلاق»؛ فالصدق، والأمانة، والعدل، والإحسان، واحترام الآخر، وحب العمل.. كلها قيم مركزية لا غنى عنها في بناء مجتمع سليم ومتماسك، وإدماج هذه القيم في المنظومة التربوية لا ينبغي أن يظل حبيس مقررات التربية الإسلامية فقط، بل يجب أن يتجلى في مختلف المواد الدراسية، وفي سلوك المدرس، وفي مناخ المؤسسة التعليمية ككل.

غير أن المدرسة، مهما عظُم دورها، لا يمكن أن تنهض بمهمة التربية الأخلاقية وحدها، فالأسرة تُعدّ اللبنة الأولى والأساسية في بناء القيم، وهي المحضن الأول الذي يتشكل فيه وعي الطفل وسلوكه؛ ففي كنف الأسرة يتعلم الناشئ معنى القدوة، واحترام الكبير، والرحمة، وتحمل المسؤولية، ومراقبة الله في السر والعلن، وإذا غابت القيم داخل البيت، أو تناقض القول مع الفعل، فإن جهود المدرسة تبقى محدودة الأثر مهما بلغت جودة برامجها.

وإلى جانب الأسرة، يضطلع المجتمع بدور تكميلي وحاسم في ترسيخ الأخلاق الإسلامية، من خلال ما يسود فيه من أعراف إيجابية، وروابط تضامن، ونماذج صالحة في الفضاء العام؛ فالمسجد، والجمعيات التربوية، ومؤسسات المجتمع المدني، هي فضاءات قادرة على الإسهام في التنشئة السليمة متى ما قامت بدورها في التوجيه والتأطير، وربط القيم بالسلوك اليومي والممارسة الواقعية.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال التأثير المتعاظم لوسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي، التي أصبحت فاعلا تربويا غير مباشر، بل وأحيانا أكثر تأثيرا من المدرسة والأسرة، فإما أن تكون هذه الوسائل أداة لبث القيم النبيلة، وتعزيز الأخلاق الإسلامية، وتقديم نماذج إيجابية ملهمة، وإما أن تتحول إلى مصدر لتطبيع العنف، والاستهلاك المفرط، والانحلال القيمي، وتشويه المرجعيات، ومن ثم تبرز ضرورة تحمّل الإعلام لمسؤوليته الأخلاقية، ووعي الأسر والمربين بخطورة المحتوى الموجّه للأطفال والناشئة، مع ترسيخ ثقافة الانتقاء والنقد والضبط.

غير أن الدعوة إلى ترسيخ القيم الإسلامية لا تعني بحال من الأحوال الانغلاق أو رفض الآخر، بل إن الإسلام ذاته دعا إلى الحكمة والانفتاح، وإلى الاستفادة من كل ما هو نافع للإنسان أيا كان مصدره ما دام لا يتعارض مع ثوابتنا وهويتنا. فالتفاعل الإيجابي مع الثقافات المختلفة، والاقتباس من تجارب الأمم الناجحة في مجالات التربية وحقوق الإنسان وتنمية التفكير النقدي، يمثل إثراءً لا تهديدا، وقوة لا ضعفا، فالتحدي الحقيقي يكمن في تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة: تربية متجذرة في قيمنا الإسلامية، تتكامل فيها أدوار المدرسة والأسرة والمجتمع والإعلام، ومنفتحة بعقل واعٍ ونقدي على العالم، قادرة على تخريج أجيال تعتز بهويتها، وتتقن أدوات العصر، وتسهم في الحضارة الإنسانية بدل أن تذوب فيها أو تنعزل عنها.

إن إصلاح التعليم يبدأ بإصلاح منظومته القيمية، فبغير الأخلاق يتحول العلم إلى أداة بلا روح، وقد يصبح خطرا بدل أن يكون نافعا، أما حين تتأسس التربية على القيم الإسلامية، وتتقاسم مسؤوليتها مختلف مؤسسات التنشئة، وتنفتح في الآن ذاته على الإيجابي من الثقافات الأخرى، فإننا نكون قد وضعنا لبنة أساسية في بناء إنسان متوازن، ومجتمع راشد، وأمة قادرة على النهوض بثقة ووعي.

في الختام، يظلّ التمسك بالهوية والخصوصية الإسلامية صمّام أمان في مسار إصلاح منظومتنا التربوية، ليس بوصفه انغلاقا أو تعصبا، بل باعتباره مرجعية قيمية تمنحنا القدرة على التعامل بحكمة ورشد مع باقي الأديان السماوية والثقافات الإنسانية، فالإسلام، في جوهره، دين توازن ووسطية، يحثّ على التعارف والتعايش، وفي الوقت ذاته يضع حدودا واضحة تحفظ العقيدة وتصون القيم وتمنع الذوبان، كما أن هويتنا المرتكزة على الدين المحمدي، بما يحمله من أخلاق سامية وتشريع حكيم، قادرة على مواجهة كل التحديات الفكرية والثقافية المعاصرة إذا ما أحسن ترسيخها في نفوس الناشئة تربية وسلوكا وقدوة، وليس لنا في هذا المسار أسوة أسمى من الرسول الكريم محمد ﷺ، الذي جمع بين الثبات على المبدأ والانفتاح على الآخر، وبين قوة الإيمان ورحابة الخلق، فكان نموذجا إنسانيا خالدا للتربية على القيم، ومرشدا عمليا لبناء الإنسان الصالح والمجتمع المتوازن، في كل زمان ومكان.

عبقرية المغرب في كأس إفريقيا

المختار العلوي

في الوقت الذي علمنا بحدث تأسيس مجلس السلام، الذي دعا إليه الرئيس الأمريكي، بعد أن عم الغموض والحيرة والقلق والاستغراب بعد ما وقع في فنزويلا وما يجري ويدور في إيران من احتجاجات، زد على ذلك خبايا ما يجري من سيناريوهات في مناطق أخرى من العالم، التي لم تسلم بدورها من النزاعات المفتعلة؛ قبل ذلك أسدل الستار على كأس إفريقيا الذي ظهر فيه المغرب الصاعد الأصيل المنفتح بشكل مشرق وباهر من حيث التنظيم والاستقبال والتنشيط الموازي، والظهور اللافت البارز للجمهور المغربي من داخل وخارج المغرب، الذي فاز فعلا فوزا أكبر من الكأس بإشادة وتعاطف قلوب وعقول العالم، فطموحهم ونضجهم لا يقل عن رغبة فريقنا الوطني المتميز والذي كان واضحا رغم الأجواء والظروف غير الطبيعية التي خيمت على مباراة النهاية ضد السنغال، والتي استأثرت باهتمام الجميع.

كما صفق الجميع للبرامج الإعلامية المواكبة لهذا الحدث الإفريقي في القناة الأولى والثانية، كما انتابني فضولي لطرح علامات استفهام وتعجب للحضور البارز للاعب السنغالي السابق الحاجي ضيوف، في برنامج Planète foot في جميع الحلقات، وكلمته الصادقة في حق المغرب والكرة المغربية والمنتخب الوطني، وهذه التظاهرة الناجحة في المغرب، في الوقت الذي لوحظ غيابه في الحلقات ما بعد نهاية «الكان»، هل انتهت أم تم إنهاء مهمته بعد «فوز» المنتخب السنغالي، وبذلك يكون وكأنه أدرك الحاجي ضيوف الصباح/الكأس.. فسكت عن الكلام المباح.

فعلا، لقد كانت حصيلة المغرب كبيرة والحمد لله، ورغم أهمية ورمزية الكرة المستديرة، فما زالت الرهانات والتحديات لتضاريس بلد أسود الأطلس، تنتظر المواعيد والاستحقاقات الكبرى على جميع المستويات ما دام الله مع الوطن والملك وشعبه الوفي، وتكفينا فخرا الرسالة الملكية الموجهة للاعبي المنتخب ومن خلالهم للمغاربة، بعد أن سعدوا وتشرفوا بكل افتخار بحضور ولي العهد الأمير المحبوب، مولاي الحسن، للمقابلات التي خاضها المنتخب الوطني، والتشريف والحضور المبارك للأمير المحبوب مولاي رشيد في المباراة النهائية.

ختاما ولفتح المستقبل لعل حكمة وليد الركراكي مستمرة «سيرو وديرو النية»، هي التي كشفت لنا المستور من أصدقاء كثر كرام وآخرين حساد لائمين على النعم التي حبانا الله، فالحقيقة الغير ضائعة، هي أن المغاربة جميعا سجلوا أكثر من هدف في مرمى الخصم.. ((إن ينصركم الله فلا غالب لكم)).

بين نكسة «الكان» وحلم «المونديال»

عبد العالي عبد ربي

انقضى صخب الملاعب، وبقيت غصة في الحلق.. هكذا يمكن تلخيص مشهدنا الوطني بعد ختام تظاهرة كأس إفريقيا للأمم بالمغرب؛ لحظات تنظيمية باذخة، انتهت بنهاية حزينة في معناها الرياضي، لكنها عميقة في دلالاتها السياسية والاجتماعية، حيث كانت هذه الدورة «بروفة» كبرى وتدريبا عمليا لرهان 2030، لكنها أيضا كانت مرآة عكست لنا عيوبا في «سيكولوجيتنا» الجماعية وفي آلتنا الإعلامية، وجب تقويمها قبل أن نلتقي بالعالم في عرسنا المشترك مع الجارين الإسباني والبرتغالي.

فقد عشنا تحت قصف «سردية» معادية، صيغت بذكاء في مختبرات الجوار، روجت لزعم باطل مفاده أن الكأس قادمة للمغرب على «طبق من ذهب» كهدية سياسية، وللأسف، وقعنا في الفخ مرتين؛ مرة حين ساهمنا بحسن نية في تضخيم سقف التوقعات حتى لامس عنان السماء، مصدقين أن وجود نجوم من طينة بونو وحكيمي ودياز.. يجعل اللقب تحصيل حاصل، ومرة ثانية حين عجز إعلامنا «الخجول» عن صياغة سردية وطنية قوية تواجه هذا التضليل وتخرس ألسنة المزايدين الذين حاولوا تصوير الطموح المشروع لرئيس جامعة كرة القدم، فوزي لقجع، وكأنه «تحكم» في مصائر القارة.

إن «فوبيا» إفشال التظاهرة، دفعتنا أحيانا إلى سلوكيات تفتقر لروح الندّية، كالتودد المبالغ فيه لخصومنا (كما حدث مع لاعبي السنغال)، وهو سلوك لا محل له في أعراف كرة القدم التي لا تعترف إلا بالقانون والنتائج؛ فالإفراط في «الحفاوة» أمام الابتزاز بالانسحاب لا يُفسر ككرم حاتمي، بل يُقرأ في عيون المتربصين كشهادة إثبات على تلك «الهدايا» المزعومة.

أما الأخطر، فهو ما طفا على السطح بعد الصدمة الرياضية، من نزعات عنصرية مقيتة ضد العمق الإفريقي والعربي، واستدعاء متسرع لأطروحة المفكر عبد الله العروي حول «المغرب الجزيرة»، وذلك لأن الهروب إلى عزلة «الجزيرة» ليس حلا، بل هو نكسة أخلاقية تتعارض مع العقيدة الدبلوماسية للمملكة وبلاغات ديوانها الملكي، التي ما فتئت تؤكد على الانتماء الإفريقي الصادق، فالمغرب ليس جزيرة معزولة، بل هو منارة في قارة نعتز بها، والمصالح العليا للدولة تقتضي التمسك بهذا التوجه الرسمي مهما كانت خيبات المستطيل الأخضر.

إن الدرس الأكبر الذي يجب أن نحمله معنا إلى 2030، هو «فصل التنظيم عن التتويج»، علينا أن نبني بنية تحتية عالمية لأننا نستحقها، لا لننتظر شهادات الثناء من أحد، وعلينا أن نؤمن بأن كرة القدم «غدارة» بطبعها؛ فقد نظمت دول عظمى بطولات كبرى وخرجت منها صاغرة رياضيا، لكنها انتصرت تنظيميا.

لنفتح إذن، الأبواب لجيل جديد من الطاقات الإعلامية الشابة، القادرة على إدارة «صراع الصور» بذكاء وحداثة، ولنتذكر دائما أن عظمة الأمم لا تُقاس بالألقاب التي تدخل خزائنها فحسب، بل بقدرتها على استخلاص الدروس من «النكسات» لتحويلها إلى جسور عبور نحو المجد.

قانون

عاشت العدالة الجنائية، خلال العقود الأخيرة، تحولات جوهرية بفعل التطور المتسارع لأنماط الجريمة، ولا سيما الجريمة المنظمة والعابرة للحدود، إلى جانب تنامي الالتزامات الدولية للدول في مجال حماية حقوق الإنسان، وهو ما فرض مراجعة شاملة للإطار الإجرائي المنظم للمسطرة الجنائية، وفي هذا السياق، أبان القانون رقم 22.01 عن محدوديته وعدم قدرته على مواكبة هذه التحولات، سواء على مستوى وسائل الإثبات أو آليات البحث والتحقيق، مما دفع المشرع المغربي إلى إطلاق ورش إصلاحي واسع، تعزز بدستور 2011 الذي كرس مبادئ أساسية، من قبيل قرينة البراءة، والمحاكمة العادلة، واستقلال السلطة القضائية، إلى جانب التوجيهات الملكية الداعية إلى تحديث السياسة الجنائية وتجويد التشريعات بما يحقق التوازن بين الفعالية الزجرية وحماية الحقوق والحريات.

التحقيق الجنائي بين متطلبات الفعالية وضمانات الحقوق في قانون المسطرة الجنائية

مراد علوي

في إطار التطور المتسارع لأنماط الجريمة، ولا سيما الجريمة المنظمة والعابرة للحدود، إلى جانب تنامي الالتزامات الدولية للدول في مجال حماية حقوق الإنسان، جاء القانون رقم 03.23 المعدل لقانون المسطرة الجنائية، كلبنة مركزية في إعادة هيكلة العدالة الزجرية، من خلال تعزيز ضمانات الدفاع، وتحديث وسائل الإثبات، وتوسيع مجال الرقمنة، واعتماد بدائل حديثة للاعتقال والعقوبة، ولم يكن تقنين استعمال الوسائل الإلكترونية وليد لحظة تشريعية معزولة، بل ثمرة مسار تدريجي توجته التجارب العملية، خاصة خلال جائحة «كوفيد 19»، التي أبرزت الحاجة الملحة إلى إدماج التكنولوجيا لضمان استمرارية المرفق القضائي ونجاعة تدبيره.

غير أن هذا التوجه التشريعي نحو توسيع استعمال الوسائل الإلكترونية، أعاد إلى الواجهة إشكالية جوهرية تتعلق بمدى ملاءمة هذه الوسائل مع ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع، ومدى قدرة المشرع على تحقيق التوازن بين متطلبات النجاعة الإجرائية وصون الحقوق والحريات الفردية.

وقد أحدث القانون رقم 03.23 تحولا بنيويا في المسطرة الجنائية، حيث تبنى المشرع توجها واضحا نحو توسيع نطاق استعمال الوسائل الإلكترونية والرقمية في مختلف مراحل الدعوى العمومية، من البحث التمهيدي إلى التحقيق والمحاكمة والتنفيذ، وتجسد هذا التحول أساسا في تحديث محاضر الضابطة القضائية، عبر إضفاء المشروعية على المحاضر الإلكترونية والتوقيع الرقمي، وتوسيع البيانات التعريفية للأطراف، بما أرسى إطارا قانونيا مزدوجا يجمع بين الشكلين التقليدي والرقمي للمحضر، كما شمل التحديث إجراءات البحث، لا سيما في حالات التلبس، من خلال إدماج البحث المالي، وحجز الأدلة الرقمية، والتفتيش المعلوماتي للأجهزة، واسترجاع المعطيات المشفرة أو المحذوفة، مع إخضاع هذه العمليات لرقابة النيابة العامة واحترام السر المهني وحقوق الغير..

وإلى جانب ذلك، استحدث المشرع تقنيات بحث خاصة، على رأسها تقنية الاختراق، باعتبارها آلية استثنائية لمكافحة الجرائم الخطيرة، محاطة بضمانات شكلية وموضوعية، كما أقر نظاما لاعتراض الاتصالات والتقاط المعطيات الإلكترونية قائما على مبدأ الحظر والاستثناء المعلل والخاضع لرقابة قضائية، مع إقرار جزاءات زجرية لحماية سرية الاتصالات، وفي إطار ترشيد اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي، عزز القانون بدائل الحرمان من الحرية، خاصة الوضع تحت المراقبة القضائية والمراقبة الإلكترونية، بما يعكس تحولا في الفلسفة الإجرائية نحو عدالة جنائية أكثر مرونة ونجاعة.

غير أن النقاش الذي رافق هذا التحول، انصب في معظمه على رصد مظاهر المساس بضمانات المحاكمة العادلة نتيجة التوسع في استعمال الوسائل الإلكترونية، وفي مقابل هذا الطرح، تتيح قراءة مغايرة تجاوز منطق التعارض المباشر بين الرقمنة والحقوق، نحو مقاربة تعتبر أن المشرع لم يسع فقط إلى تقييد الضمانات التقليدية، وإنما إلى إعادة صياغتها ضمن تصور إجرائي جديد، ينتقل بالضمانات من إطارها المادي الكلاسيكي إلى إطار وظيفي مرن، يكون فيه المعيار هو مدى تمكين الأطراف من ممارسة حقوقهم فعليا، لا مجرد احترام الشكل الإجرائي التقليدي؛ فالمحاكمة العادلة لا تختزل في الحضور الفيزيائي، وإنما تقوم أساسا على تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه، ومناقشة الأدلة، والتواصل الفعال مع محاميه، والمثول أمام قاضٍ مستقل ومحايد.

> أعاد التوجه التشريعي نحو توسيع استعمال الوسائل الإلكترونية إلى الواجهة، **إشكالية جوهرية تتعلق بمدى ملاءمة هذه الوسائل مع ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع، ومدى قدرة المشرع على تحقيق التوازن بين متطلبات النجاعة الإجرائية وصون الحقوق والحريات الفردية..**

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى التقاضي عن بعد باعتباره آلية إجرائية استثنائية تهدف إلى ضمان استمرارية العدالة وتقليص الآجال، شريطة أن يُمارس في نطاق محدد، وأن يُقرن بضمانات تقنية وقانونية كفيلة بالحفاظ على توازن الخصومة الجنائية، غير أن هذه القراءة الوظيفية لا تنفي وجود مخاطر حقيقية، إذ أن نجاح الوسائل الإلكترونية يظل رهينا بجودة البنية التحتية التقنية، وبمدى تكوين القضاة وأعوان العدالة، وبوجود معايير دقيقة تحدد الحالات التي يجوز فيها اللجوء إلى هذه الوسائل، خاصة في القضايا الجنائية الخطيرة التي تمس الحرية أو الحياة.

ومن زاوية أخرى، يكرس القانون رقم 03.23 تحولا عميقا في طبيعة الوظيفة القضائية الجنائية، حيث لم يعد القاضي يواجه فقط وقائع محسوسة وسلوكات بشرية مباشرة، بل أصبح مطالبا بتقدير أدلة ذات طبيعة رقمية ومعلوماتية معقدة، قائمة على تحليل المعطيات والآثار الرقمية غير المرئية، وهو ما ينقل القاضي من موقع «قاضي الوقائع» إلى موقع «قاضي البيانات»، ويطرح إشكالية حدود الاقتناع الصميم نفسه، ومدى استقلاله أمام الدليل التقني الذي غالبا ما يمر عبر وسيط خبير، بما قد يؤدي إلى نوع من التبعية المعرفية للخبرة التقنية على حساب السلطة التقديرية للقاضي.

ولا يُثار الإشكال هنا فقط حول مشروعية تفتيش الأجهزة أو اعتراض الاتصالات أو إعتماد تقنية الاختراق، بل حول الكيفية التي تدمج بها نتائج هذه العمليات في البناء القضائي للاقتناع؛ فالدليل الرقمي، بحكم قابليته للتعديل أو إساءة التأويل، يفرض معايير صارمة تتعلق بسلسلة الحيازة، وسلامة الاستخراج، وشفافية الخبرة، وحق الدفاع في مناقشة الأسس التقنية التي بني عليها، غير أن قراءة مقتضيات القانون رقم 03.23 تكشف عن منحى تشريعي يميل إلى توسيع سلطات الضبط والبحث الجنائي، مقابل تضييق ملموس لهوامش حماية الحياة الخاصة وسرية الاتصالات وحقوق الدفاع، في تعارض مع مبدأي الضرورة والتناسب، لا سيما من خلال التعديلات التي مست المادة 59، وتوسيع نطاق الجرائم المشمولة بإجراء التقاط الاتصالات، وإدماج تقنية الاختراق مع تقييد حق الدفاع في مناقشة مشروعيتها.

وأمام هذا التوسع التشريعي في استعمال الوسائل الإلكترونية، يظل التساؤل الجوهري مطروحا حول ما إذا كان القانون رقم 03.23 قد نجح في إرساء توازن حقيقي بين متطلبات الفعالية الجنائية وحماية الحقوق والحريات، أم أنه يؤسس لمنطق تشريعي جديد يجعل من الرقمنة أداة لتكريس سلطات استثنائية دائمة ؟

ويظل الرهان الحقيقي معلقا ليس فقط على النص القانوني، بل على كيفية تنزيله قضائيا، وعلى قدرة القضاء على إخضاع الوسائل الإلكترونية لمنطق الضرورة والتناسب، بما يحفظ للعدالة الجنائية بعدها الإنساني، ويضمن بقاء المحاكمة العادلة ممارسة قضائية حية لا مجرد مبدأ دستوري.

متابعات

في ظل **الصراع بين الأكراد والسوريين**

لماذا تتبرأ الدولة من مغاربة «داعش» وأطفالهم ؟

مع عودة الصراع بين الحكومة السورية المؤقتة المعترف بها دوليا وتنظيم «قسد» التابع للأكراد الانفصاليين في شمال سوريا، عادت قضية «الدواعش» المعتقلين في السجون الكردية للواجهة، إلى جانب النساء المغربيات العالقات رفقة أطفالهن في المخيمات التي تعرف انفلاتا أمنيا جراء الصراع الدائر بين الإسلاميين السوريين بقيادة أحمد الشرع والأكراد الشيوعيين بقيادة مظلوم عبدي، الموالين لعبد الله أوجلان زعيم أكراد تركيا.

إعـداد: **خالد الغازي**

يطرح الصراع الدائر في سوريا قضية معقدة تتهرب من تسويتها العديد من الدول، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم في المشهد السوري وتمارس الوصاية السياسية والعسكرية على المنطقة، ما يجعل ملف المغاربة والمغربيات المحتجزات والمعتقلات في مخيمات سوريا أمرا معقدا يصعب حلّه بشكل مباشر بين الدول التي لها مواطنون موقوفون، وقيادة «قسد» الكردية غير معترف بها من قبل معظم الدول العربية والأوروبية.

وحسب العديد من المتتبعين، فاستمرار الملف، والأحداث الجارية في الساحة السورية، بين رغبة حكومة دمشق في السيطرة على جميع المحافظات وتوحيد الأراضي، وبين الطموح الكردي في الحصول على الحكم الذاتي والانفصال، جعل القوات الأمريكية تقرر نقل جميع السجناء والمعتقلين المنتمين سابقا إلى «داعش» إلى الأراضي العراقية، بينما يظل مصير مئات المغربيات المحتجزات رفقة أطفالهن مجهولا داخل المخيمات ووسط الصراع العسكري الحالي.

يرى الخبير الأمني والمحلل السياسي محمد شقير، أن ملف مغاربة سوريا قديم وسبق أن عرض على المغرب منذ مدة، بخصوص أسر وعائلات «الدواعش» والنشطاء في التنظيم الذين قتلوا والمعتقلين الباقين في سوريا وأسرهم وأطفالهم، موضحا أن الإشكال المطروح هو غياب جهات قنصلية ودبلوماسية لم تكن موجودة في سوريا بحكم عدم الاستقرار، للتحري والتدقيق في الهويات، مضيفا أنه بعد تنقيل هؤلاء السجناء إلى العراق سيطرح نفس الإشكال حول التعرف على هويتهم هل هم مغاربة أم لا، خاصة وأن هناك أطفالا ولدوا في المعسكرات، والكثير منهم تغيرت لهجتهم ومنهم من كانوا أطفالا وأصبحوا كبارا، وبالتالي يصعب التعرف عليهم.

وأكد شقير أن العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والعراق ستسهل المأمورية بحكم أن هناك اتفاقية لتسليم السجناء بين البلدين، وأن المغرب منفتح على حل هذا الملف، خصوصا وأنه سبق أن قام بتسليم بعض المعتقلين والنشطاء للمغرب، حيث تبقى المسألة متوقفة على إثبات هوية هؤلاء الأشخاص والتحقيق معهم، إلى جانب أن العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة تدخل في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب، وبالتالي فالإشكال متوقف على طبيعة التعرف على هوية هؤلاء الأشخاص وعددهم ووضعيتهم في غياب أوراق ثبوتية لهم ولأبنائهم الذين ازدادوا في المعسكرات والمخيمات، مبرزا أنه بالنسبة للمغربيات المتواجدات في المخيمات، بدورهن يجب التأكد من أنهن مغربيات ويحملن الجنسية المغربية، حيث من الممكن أن يتم حل المسألة من خلال تقديم التنسيقية للوثائق اللازمة والشواهد في إطار البحث عن الحل ويتم استرجاع الزوجات والأطفال في انتظار استقدام باقي النشطاء وتحديد أسمائهم.

وبخصوص علاقة الإدارة الأمريكية بالملف، قال شقير أن هناك رغبة كبيرة لدى أمريكا لحل هذا المشكل من مختلف من الجوانب، سواء عبر إرجاع المعتقلين والنشطاء إلى بلدانهم حتى لا يشكلوا أي تهديد في المنطقة أو التحكم في مسارهم بعد نقلهم إلى السجون العراقية ومن تم إلى بلدانهم، خاصة وأن السلطات العراقية لا ترغب في بقائهم أو الاحتفاظ بهم في سجونها لأنهم سيشكلون عبئا عليها، معتبرا أن الملف سيتم حله في ظل رغبة إدارة ترامب حل العديد من المشاكل ومن بينها ملف «داعش» الذي يعد من بين الملفات التي تسعى أمريكا إلى حلها باتفاق وتعاون مع السلطات العراقية وبقية الدول الحليفة والصديقة، خاصة بعد تأسيسها لمجلس السلام الذي يعتبر آلية أمريكية لحل المشاكل والنزاعات في العالم.

وحسب العديد من المتتبعين، فإن الدولة مطالبة باسترجاع نشطاء «داعش» السابقين وإعادة

◄1

متابعات

محاكمتهم وفق القانون المغربي قصد طي الملف، وجعلهم عبرة للمغاربة المتشددين الذين لهم أفكار جهادية أو الذين يفكرون في القتال وحمل السلاح في مناطق النزاعات، لأن الفكر الجهادي الذي عشش في عقول العديد من الشباب كان بسبب فتاوى وتصريحات شيوخ المشرق الذين كانوا منتشرين في القنوات الفضائية ويحرضون الشباب العربي على حمل السلاح والجهاد في العديد من المناطق، في سوريا والعراق والصومال واليمن والشيشان وغيرها، مما جعل المئات يتمردون على عائلاتهم ويلتحقون بهذه البلدان.

في نفس الصدد، يؤكد محمد قرناوي، المنسق الوطني والدولي للتنسيقية الوطنية لعائلات العالقين والمعتقلين بسوريا والعراق، أن هؤلاء الشباب ذهبوا إلى سوريا دون إذن من أهاليهم لمساعدة «إخوانهم»، حسب ظنهم، بعد ما شاهدوه من قتل للشعب السوري من قبل نظام بشار الأسد، وبناء على فتاوي من جهات رسمية كانت تحرض الشباب على الذهاب إلى سوريا، ووجدوا أن الوضع يسيطر عليه «تنظيم الدولة» ولما أرادوا العودة تم اعتقالهم من طرف الأكراد، فاحتجزوا النساء في عدة معتقلات تحت إشراف أمريكا والتحالف الدولي.

وأضاف نفس المتحدث، أن العائلات المغربية طالبت بإرجاعهم لوطنهم ومحاكمة الشباب محاكمة عادلة، أما النساء والأطفال فلا ذنب لهم، لذا يجب إخضاعهم لبرنامج إصلاح قصد إدماجهم في المجتمع، فالدولة أكدت أن الوطن غفور رحيم لجميع أبنائه وقيلت هذه الكلمة في حق عصابة البوليساريو الذين حملوا السلاح وقتلوا الجنود المغاربة في الصحراء المغربية، أما المغاربة المعتقلون في سوريا فلم يخربوا أو يقتلوا أحدا من أبناء وطنهم، فهم خرجوا بجواز سفر مغربي أمام أعين السلطات المغربية، ومع ذلك لم تمنعهم من الخروج أو تعتقلهم، موضحا أن أقرباءهم قاموا بمناشدة الملك عدة مرات عبر مراسلة الديوان الملكي ووزارة الخارجية، والمنظمات والهيئات الحقوقية، قصد التدخل العاجل وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، خصوصا وأننا سمعنا بترحيلهم من قبل أمريكا والتحالف إلى أرض عازلة بالعراق.

محمد **شقير**

ملف مغاربة سوريا قديم وسبق أن عرض على المغرب منذ مدة، بخصوص أسر «الدواعش» والنشطاء في التنظيم الذين قتلوا والمعتقلين الباقين في سوريا وأسرهم وأطفالهم، **فالإشكال المطروح هو غياب جهات قنصلية ودبلوماسية لم تكن موجودة في سوريا بحكم عدم الاستقرار، للتحري والتدقيق في الهويات،** وبعد تنقيل هؤلاء السجناء إلى العراق سيطرح نفس الإشكال حول التعرف على هويتهم هل هم مغاربة أم لا، خاصة وأن هناك أطفالا ولدوا في المعسكرات، والكثير منهم تغيرت لهجتهم ويصعب التعرف عليهم.

محمد **قرناوي**

العائلات المغربية المحتجزة في سجون «داعش» طالبت بإرجاعهم لوطنهم ومحاكمة الشباب، أما النساء والأطفال فلا ذنب لهم، لذا يجب إخضاعهم لبرنامج إصلاح وإدماجهم في المجتمع، **فالدولة أكدت أن الوطن غفور رحيم لجميع أبنائه وقيلت هذه الكلمة في حق عصابة البوليساريو الذين حملوا السلاح وقتلوا الجنود المغاربة في الصحراء المغربية،** أما المغاربة المعتقلون في سوريا فلم يخربوا أو يقتلوا أحدا من أبناء وطنهم، فهم خرجوا بجواز سفر مغربي أمام أعين السلطات المغربية، ومع ذلك لم تمنعهم من الخروج أو تعتقلهم.

بدوره، اعتبر عبد العزيز البقالي، رئيس التنسيقية الوطنية لعائلات العالقين والمعتقلين، أن الأوضاع في سوريا غير مطمئنة في ظل الصراع الدائر بين الحكومة السورية والأكراد، واستمرار الفوضى في المخيمات التي تأوي النساء والأطفال القاصرين في غياب ضمانات وانقطاع الأخبار عنهم بعد نقلهم إلى العراق عبر دفعات، بينما مصير الآخرين مجهول بعد وفاة حوالي 17 شخصا في السجون الكردية، مضيفا أن العائلات المغربية التي لها أبناء في سوريا فلم تحصل على أي معلومات عنهم منذ أكثر من عامين، بسبب منع الصليب الأحمر زيارة المعتقلات ومعالجة المعتقلين بدون محاكمة منذ سنوات، وأكد أن الملف خرج من طابع الإرهاب إلى الطابع الإنساني ويتطلب تسوية ومقاربة اجتماعية وإنسانية، خاصة وأن المغاربة قضوا أزيد من 9 سنوات في الاعتقال رغم قضائهم بضعة أشهر في التنظيمات وانسحابهم منها، معتبرا أن الوضع يهدد حياتهم بعد نقلهم إلى سجون العراق، الشيء الذي يتطلب تدخل كل الجهات المسؤولة من وزارة الخارجية والعدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبقية المؤسسات المرتبطة بالملف، لمعرفة مصيرهم.

وقد كشف تقرير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، أن القوات الكردية تحتجز حوالي 10000 رجل وشاب في السجون 2000 منهم رعايا بلدان أخرى، ويتم احتجاز النساء والقاصرين في معسكرات اعتقال منفصلة، كما تم بناء العديد من المخيمات كأماكن إقامة مؤقتة لتقديم الخدمات الإنسانية للمدنيين النازحين جراء النزاع في سوريا والعراق، وأصبحت هذه المرافق بشكل متزايد معسكرات اعتقال غير آمنة وغير صحية في الهواء الطلق.

وحسب التقرير، فإن مخيم «الهول» يعد أكبر المخيمات، حيث ضم في عام 2019 أكثر من 70 ألف شخص، واليوم يضم حوالي 50 ألف فرد، 90 % منهم نساء وأطفال، منهم 25 ألف عراقي و18 ألف سوري، و7800 من جنسيات 57 دولة، مشيرا إلى أن 23 % منهم دون سن الخامسة، وأن 42 % أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 و18 سنة، وهناك أيضا مخيمات أصغر مثل «روج» الذي يضم حوالي 2500 فرد، 2100 منهم رعايا بلدان أخرى.

وأعلنت التنسيقية الوطنية لعائلات العالقين والمعتقلين المغاربة في سوريا والعراق، أنها راسلت عددا من المؤسسات الرسمية المغربية، من بينها وزارة الخارجية ووزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشأن الأوضاع الراهنة التي تعرفها مناطق شمال شرق سوريا، مؤكدة أن عدد المغاربة المحتجزين أو العالقين في سوريا والعراق يقدر بحوالي 560 شخصا، من بينهم نحو 135 رجلا و103 نساء، وما يقارب 290 طفلا، بينهم قاصرون وأيتام، موزعون بين السجون والمخيمات، خاصة في شمال شرق سوريا، معبرة عن قلقها الشديد من المعطيات المتداولة حول نقل أعداد من المحتجزين من شمال شرق سوريا إلى العراق دون الإعلان عن لوائح رسمية أو إبلاغ عائلاتهم، معتبرة أن هذا الوضع يثير مخاوف حقيقية من حالات اختفاء قسري محتملة لمواطنين مغاربة خارج أرض الوطن، في ظل غياب أي معلومات رسمية حول أماكن وجودهم الحالية أو أوضاعهم القانونية.

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

pub@alousboue.ma : 06 22 84 92 81

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub

اقتصاد

الإفلاس المالي يضرب شركة كبرى تابعة لـ CDG

دخلت شركة «مضايف مانجمنت» (Madaëf Management)، التابعة لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير، مرحلة مالية حرجة بعدما تكبدت خسائر متراكمة فرضت اللجوء إلى إجراءات استثنائية همت بنيتها الرأسمالية.

وحسب معطيات رسمية، فقد صادق الجمع العام الاستثنائي للشركة، الذي انعقد في يونيو الماضي، على تخفيض رأسمالها إلى الصفر نتيجة تراكم الخسائر، مع ربط هذا القرار بعملية إعادة رفع فوري لرأسمال الشركة، وهو إجراء يعكس حجم الاختلالات المالية التي راكمتها الشركة خلال السنوات الأخيرة..

وفي هذا الإطار، تشير المعطيات الصادرة عن مجلس إدارة الشركة، أن هذا الأخير صادق خلال اجتماعه الذي انعقد في نونبر الماضي، على الإقرار النهائي بتنفيذ تخفيض رأسمال الشركة إلى الصفر، مع تسجيل الرفع النهائي لرأسمالها من جديد إلى 8.755.000 درهم، وذلك حصريا عبر المقاصة مع ديون ثابتة وسائلة ومستحقة الأداء، إضافة إلى تثبيت التعديلات التبعية للنظام الأساسي.

الجدير بالذكر، أن «مضايف» تعد الفاعل المركزي لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير في مجال الاستثمار السياحي، حيث تشرف على تطوير وتدبير واستثمار أصول سياحية وفندقية عبر مختلف الوجهات الوطنية، في إطار تنزيل الاستراتيجيات العمومية الرامية إلى تعزيز الجاذبية السياحية للمملكة، غير أن هذه التطورات المالية تطرح تساؤلات جدية حول نجاعة الحكامة والتدبير داخل الشركة العمومية، وحول الأسباب التي قادت إلى هذا الوضع رغم الدعم المؤسساتي الذي تحظى به.

فلاش

لتعزيز ريادة الأعمال وتمكين الشباب والنساء اقتصاديا، يفتتح البنك الشعبي المركزي متم شهر يناير الجاري، مركز «المقاول الشعبي» (Al Moukawil Chaabi) بمراكش، ليكون منصة متكاملة لدعم المشاريع الصغرى والعاملين لحسابهم الخاص.

وانطلقت مبادرة «المقاول الشعبي» في البداية كحزمة من الخدمات الداعمة للمشاريع الصغيرة جدا، قبل أن تتطور تدريجيا إلى منصة مرجعية للمقاولين بالمغرب، حيث يأتي افتتاح هذا المركز في إطار الجهود الوطنية لدعم ريادة الأعمال والشمول الاقتصادي، تماشيا مع التوجيهات الملكية وأهداف برنامج «فرصة».

من جهة أخرى، يعتبر المركز محفزا أساسيا لإنشاء أنشطة مدرة للدخل وتعزيز التمكين الاقتصادي للشباب والنساء، بما يسهم في تطوير قطاع المقاولات بالمملكة وخلق بيئة مواتية للابتكار والنمو الاقتصادي.

ONCF ينجح في تقديم حصيلة قياسية

قام المكتب الوطني للسكك الحديدية بتنفيذ خطة تنظيمية استثنائية لضمان انسيابية تنقل المشجعين والفرق والمسؤولين بمناسبة كأس الأمم الإفريقية 2025، وذلك لمواكبة زيادة الطلب وكذا المساهمة الفعالة في نجاح التظاهرة، باعتبارها حدثا قاريا بارزا، حيث مكنت هذه التعبئة الاستثنائية من نقل أزيد من 250 ألف مشجع بين المدن المستضيفة من خلال توفير 251 قطارا إضافيا لمواكبة فترات الذروة.

ولضمان تنقل سلس وسهل للجماهير، قام ONCF بملاءمة عروضه عبر برمجة توقفات استثنائية لـ 113 قطارا قادما من شمال وجنوب المملكة بمحطة الرباط الرياض الجديدة، مما ساهم في تعزيز الولوجية السككية إلى الملاعب.

وتعزى هذه الإنجازات كذلك إلى الدور المحوري الذي لعبه العنصر البشري، حيث تمت تعبئة أكثر من 800 متعاون من الفرق التجارية والتقنية والأمنية، إضافة إلى المتطوعين، مع ضمان توفر كامل للمعدات بنسبة 100 % طوال فترة المنافسة، مما مكن من تقديم خدمة سلسة وآمنة لجميع المسافرين، حيث يؤكد المكتب مجددا، من خلال هذه المنظومة، على الدور الاستراتيجي للنقل السككي في إنجاح الأحداث الكبرى، مجددا التزامه بالارتقاء بمستوى التنقل المستدام والفعال، وتعزيز مكانة المملكة المغربية على الصعيدين القاري والدولي.

المغرب يطلق مشروعا جديدا للتنقيب البحري عن الغاز

في خطوة تعكس دينامية متواصلة لتعزيز الاستكشاف الطاقي بالمياه الإقليمية للمملكة، وقع المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (ONHYM)، اتفاقية جديدة للتنقيب البحري عن الهيدروكربونات بشراكة مع شركة «موريفي موروكو أويل» المحدودة، التابعة للمجموعة الأمريكية Murphy Oil Corporation.

ويأتي هذا المشروع في إطار الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تطوير الموارد الطاقية البحرية، وتنويع مصادر الطاقة، وتعزيز الأمن الطاقي للمغرب، لا سيما في ظل التحولات العالمية المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة، والطلب المتزايد على الغاز الطبيعي كمصدر انتقالي منخفض الانبعاثات، حيث تندرج هذه الاتفاقية الجديدة ضمن عقود الاستكشاف البحري التي يشرف عليها ONHYM، وتهدف إلى تقييم الإمكانات الجيولوجية والطاقية للمجال البحري المغربي، اعتمادا على أحدث التقنيات في مجالي المسح الزلزالي والحفر الاستكشافي.

تعليق استيراد تمور تونسية يثير توترا تجاريا

نتج عن إعادة تفعيل المغرب لنظام حصص استيراد التمور فجأة، تعليق نحو 15 ألف طن من الشحنات التونسية في ميناء الدار البيضاء، ما تسبب في توقف حركة التصدير وخلق استياء واسع بين المصدرين التونسيين. وألحقت الإجراءات المغربية المفاجئة ضررا بالمصدرين، خصوصا لفئة «دقلة نور» الشهيرة والمطلوبة بشدة في المغرب خلال رمضان، والتي لا تزرع محليا، بعكس الأصناف الأخرى من مصر والسعودية والأردن التي تنافس الإنتاج المحلي المغربي.

وبهذا الخصوص، أكد غازي الرويسي، المدير العام لشركة «بيت التمور» التونسية، أن التنسيق المسبق أو إشعار مبكر كان سيساعد المصدرين على البحث عن أسواق بديلة وتفادي خسائر جسيمة. من جهة أخرى، تشير البيانات التونسية إلى أن الإنتاج هذا الموسم بلغ 404 آلاف طن، منها 347 ألف طن من «دقلة نور»، ويشكل المغرب الوجهة الرئيسية لتونس بنسبة 22 % من صادراتها خلال حملة 2024-2025، ما يجعل السوق المغربية محورا أساسيا لصغار المنتجين والمصدرين التونسيين، فيما يرى مهنيون مغاربة أن بعض التمور المستوردة ضعيفة الجودة أو معاد تغليفها، وأن فتح السوق دون تنظيم قد يضر بالمنتجين المحليين ويهدد آلاف فرص العمل. ويجمع الجانبان على أن حماية المحصول المغربي مبررة، لكن الطريقة المفاجئة لتطبيقها أضرت بالعلاقات التجارية التاريخية بين البلدين.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شيك ☐ تحويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:

alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»

RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

سميرة القادري تعود بمشروع أوركسترالي يقرب موسيقانا من العالمية

بصمت «السوبرانو» سميرة القادري، على عودة فنية رفيعة من خلال عمل أوركسترالي جديد، يندرج ضمن رؤيتها الجمالية الرامية إلى الارتقاء بالموسيقى العربية في قوالب عالمية دون التفريط في الهوية.

وبهذا الخصوص، قالت القادري أن الألبوم الذي يحمل عنوان «اقترب أكثر»، ينتمي إلى الموسيقى العربية الأوركسترالية ذات النفس العالمي، متجاوزا التصنيفات التقليدية بين النخبوية والشعبية، ليستهدف الذوق الرفيع والجمهور المتعطش للتجديد والاجتهاد، مع الحفاظ على المقام الشرقي كمرجعية جمالية أساسية، كما أنه يعد ثمرة تعاون فني مغربي - عربي - هنغاري، يجمع بين الجودة الموسيقية والعمق الشعري والبحث الجمالي، ضمن مشروع فني يحتفي باللغة العربية ويعيد تقديمها في صياغات معاصرة ذات بعد كوني.

في ذات السياق، يحتفي هذا المشروع بالكلمة الشعرية العربية من خلال نصوص رفيعة لعدد من كبار الشعراء العرب، على رأسهم محمود درويش من فلسطين، والشيخة فواغي القاسمي من الإمارات، ومحمد موسى من لبنان، والدكتور سالم بن محمد من السعودية، إلى جانب وفاء العمراني وحسن مارصو من المغرب، في تأكيد واضح على مركزية اللغة العربية وقدرتها على التعبير الإنساني العابر للحدود.

تجدر الإشارة إلى أن «السوبرانو» سميرة القادري تعد من الأسماء الفنية الرائدة التي راكمت تجربة نوعية في مجال الغناء الأوبرالي العربي، حيث كرست مسارها الفني للاشتغال على الموسيقى الكلاسيكية والقصيدة العربية في قوالب أوركسترالية عالمية، مع الحفاظ على روح المقام الشرقي وخصوصية اللغة العربية.

«أندية السينما للطفولة والشباب» في الرباط

تحتضن أكاديمية جهة الرباط سلا القنيطرة، الدورة الأولى لمهرجان أندية السينما للطفولة والشباب، بمشاركة 11 فيلما قصيرا من إنتاج الأندية السينمائية بالمؤسسات التعليمية، أشرف على إنجازها أساتذة ومؤطرون ينتمون إلى مختلف المديريات الإقليمية بالجهة، وذلك يومي 16 و17 فبراير 2026.

ويأتي هذا المهرجان في سياق دعم الممارسة السينمائية داخل المؤسسات التعليمية، وتشجيع الأطفال والشباب على التعبير الفني والإبداع البصري، وترسيخ الثقافة السينمائية كرافعة تربوية وثقافية، حيث تعكس الأعمال المشاركة تنوع التجارب التربوية والإبداعية داخل الوسط المدرسي، حيث استطاعت وجوه جديدة أن تبرز قيمتها انطلاقا من إنتاجها السينمائي.

وفي ذات السياق، ستتنافس هذه الأفلام أمام لجنة تحكيم يترأسها المخرج عبد الإله زيرات، وتضم في عضويتها الممثلة بشرى أهريش، وتوفيق مفتاح، الباحث في الفن والتاريخ والمفتش الجهوي لمواد شعبة الفنون التطبيقية بأكاديمية جهة الرباط سلا القنيطرة.

مختبر السرديات ينظم ندوة وطنية بمشاركة 26 روائية

ينظم مختبر السرديات والخطابات الثقافية، ندوة وطنية بمشاركة 26 روائية مغربية، وذلك في الفترة الممتدة من 5 إلى 7 فبراير 2026 بكل من الدار البيضاء وطنجة وبرشيد، وذلك بشراكة مع فريق البحث في التمثلات اللغوية والتكنولوجية والاجتماعية بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان، ومؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم بعين الشق، والجمعية المغربية لخدمة اللغة العربية بطنجة، وجمعية «تياترو الهدهد» ببرشيد.

وتعمل مثل هذه اللقاءات على إبراز خصوصيات السرد النسوي والمكانة التي أصبح يكتسيها داخل الممارسات الأدبية بالمغرب، حيث يعثر القارئ على العديد من التجارب النسوية التي تميزت نصوصها بإبدالات هامة واستطاعت عبر ما تكتبه من نصوص على اختراق مكبوث المجتمع وتعرية الواقع سياسيا واجتماعيا عبر لغة مختلفة ذات أثر بيّن في ذاتية المتلقي.

ويشارك في اللقاءات من الناقدات والنقاد، كل من عز الدين الطاهري ولبنى بلعربي وليلى أجروح وفاطمة الزهراء الجمري ونادية بوراس وفاطمة الشبلي وفاطمة فائز وزهور العزوزي وسالم الفائدة.. وغيرهم، كما ستشارك نصوص روائية لروائيات، مثل: زكية داوود ووفاء مليح ووئام مددي وعائشة البصري وسلمى بوصوف..

متحف جامع الفنا يحتفي بأعمال محمد بن علال

يحتضن متحف التراث اللامادي جامع الفنا، بشراكة مع متحف المعدن للفن الإفريقي المعاصر، معرضا فنيا بعنوان: «محمد بن علال: سرديات الحياة اليومية»، والذي يقدم قراءة شاعرية للعالم، حيث تتحول اللوحة التشكيلية إلى حكاية بصرية وإرث مشترك وأداة لنقل الذاكرة عبر الأجيال..

ويسلط المعرض، الذي سيمتد إلى غاية 25 ماي المقبل، الضوء على تجربة الفنان العصامي محمد بن علال، الذي كرس أعماله التشكيلية للاحتفاء بالذاكرة الشعبية للمدينة الحمراء واستحضار تفاصيلها اليومية، حيث يقود المسار الفني للمعرض الزائر عبر أعمال ذات طابع سردي، تتحول فيه كل لوحة إلى مقطع من الذاكرة الجماعية.

وقد جاء تصميم المعرض متناغما مع هوية متحف التراث اللامادي جامع الفنا، حيث يفتح نقاشا عميقا حول العلاقة بين الإبداع الفني والتراث، ويقدم لوحات محمد بن علال باعتبارها أرشيفا بصريا وحسيا يوثق الإيقاعات الاجتماعية، والممارسات الثقافية، وأنماط التعايش التي أسهمت في تشكيل الذاكرة الحضرية لمراكش.

تنظيم ندوة وطنية حول «المرأة العاملة في الخطاب والبرامج الحزبية»

تنظم مؤسسة الفقيه التطواني، بشراكة مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، ندوة وطنية حول موضوع: «المرأة العاملة في الخطاب والبرامج الحزبية: حضور رمزي أم خيارات ملموسة؟»، وذلك يوم الجمعة 30 يناير 2026، على الساعة الخامسة مساء، بمقر المؤسسة الكائن بـ 17 شارع فلسطين - بطانة، سلا.

وتأتي هذه الندوة في سياق النقاش العمومي المتجدد حول قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص، وفي ظل معطيات إحصائية تؤكد استمرار ضعف اندماج النساء في سوق الشغل بالمغرب، حيث لا يتجاوز معدل نشاط النساء 19 إلى 20 في المائة مقابل أكثر من 68 % لدى الرجال، وفق معطيات المندوبية السامية للتخطيط وتقديرات منظمة العمل الدولية، وهو من أدنى المعدلات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتهدف الندوة إلى فتح نقاش عمومي رصين حول موقع المرأة العاملة داخل الخطاب السياسي والبرامج الحزبية، ومدى قدرة هذه البرامج على الانتقال من منطق الاعتراف العام إلى التزامات سياسية واضحة وقابلة للتنزيل في مجالي التشريع والسياسات العمومية، بما يستجيب للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها سوق الشغل بالمغرب.

وتراهن مؤسسة الفقيه التطواني، من خلال هذه الندوة، على الإسهام في رفع مستوى النقاش حول قضايا المرأة العاملة، باعتبارها مدخلا أساسيا لتطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز الثقة في الفعل السياسي، وترسيخ الإنصاف داخل سوق الشغل، بعيدا عن منطق الاتهام، وفي أفق بناء حلول واقعية وقابلة للتنفيذ.

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون: زهير البوحاطي، عبد الله جداد، نور الدين هراوي، زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي
شكيب جلال
المتعاونون: مراد علوي، قدور بن موسى، عبده حقي، بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47
البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع/ 070-2011

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس
القسم التجاري: 06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma
دنيا بريس
الأسبوع تصدر عن دار النشر دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 152

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

عندما اتهم الفرنسيون مولاي حفيظ بتدبير الثورة

بقلم:
مصطفى العلوي

إن أنفاس الرواة والكتاب تتقطع وتتوقف عن السرد كلما زادوا تعمقا في جزئيات أحداث فاس.. فنراهم جميعا يتحدثون عن مجازر ثلاثة أيام، 17 و18 و19 أبريل 1912، وينتهي كل شيء.

لكن كل الأحداث تكذب الروايات الفرنسية، ذلك أن ثورة فاس 1912 لم تتوقف وإنما لجأ الفرنسيون إلى استعمال سلاح الغدر والخيانة، وإطلاق عملائهم وجواسيسهم لإنقاذ حياة الفرنسيين مقابل وعود بالأموال والمناصب، ولكن الذي يهمنا بالدرجة الأولى هو الرجوع إلى نبع المناورات الفرنسية، نبحث في مجراه عن ردود الفعل الفرنسية على أحداث فاس.

فقد اجتمعت القيادة العسكرية الفرنسية بقيادة الجنرال برولارد، لدراسة الموقف، وكان يقدم عرضا للكومندان فيليبو، الذي جاء من الجزائر، كما سبق ذكره، لدراسة الخطوات القادمة؛ وقتها قدم الجنرال برولارد خلاصة الدرس الذي استخلصه من أحداث فاس: ((**إن أسباب الحادثة عميقة، وإنني شخصيا كنت أتوقع نشوب أمثال هذه الفتن، لأن هناك عاملين بارزين هما اللذان سببا القلاقل الحاصلة؛ فمن جهة، هناك كاتب الأخبار التي ترد على الفرنسيين المهتمين بالقضايا، وكلها تذكر أن المغاربة ممتعضون من توقيع معاهدة الحماية، ومن جهة أخرى، فإن المغاربة غير مرتاحين لخبر الإعلان عن ذهاب السلطان دون رجعة**)).

التقرير السياسي الذي حرر بشأنه محضر عن تلك الجلسة، نقله الكولونيل فوانو في كتابه: «على آثار أعمال التهدئة بالمغرب»، واختصر فيه موقف السلطان من الأحداث، فكتب: ((**إن مولاي حفيظ هو مدبر ثورة فاس**)).

والذي كنا نريد استخلاصه، هو الدرس الذي لقنه جنرال فرنسي أول لجنرال فرنسي ثاني.

فتقرير الجنرال برولارد يهزئ تصريحات الجنرال موانيي، الذي نشر الأخبار والتصريحات، مرددا: ((**إن سكان فاس خونة، تواطؤوا مع قطاع الطرق، وأن فاس أصبحت تسمى المدينة المجرمة**)).

والحق هو ما جاء في تصريح الجنرال برولارد.

إن ثورة فاس كانت ضد الحماية (سبعة عشر يوما بعد إعلانها)، وكانت ثورة لجيش السلطان مولاي عبد الحفيظ الذي ناقش جنوده كثيرا قبل الثورة، وبمحضر الفرنسيين، فقال لهم ما فهموه على أنه دعوة إلى الثورة.

وماذا كان ينتظر من رجل ثائر ضد الاحتلال طول حياته.. ؟

ورغم أن مولاي حفيظ تحاشى أن يصارح جيوشه بدعوتهم إلى الثورة فاستخدم الأسلوب الدبلوماسي بمحضر الفرنسيين، فإن الفرنسيين فهموا الحقيقة وكتبوا أن السلطان هو الذي دفع جيشه إلى الثورة.

هنا، لا بد إذن من مراجعة محضر ذلك اللقاء الذي تم بين المولى عبد الحفيظ وبين جنوده على قلتهم، ورغم أنهم مؤطرون بضباط فرنسيين، وسيفهم القارئ من بين سطور كلمات المولى عبد الحفيظ، أنه كان يريد إعطاء الفرنسيين الدرس الذي تستحقه مؤامراتهم ومناوراتهم..

لكنه، وبمحضر الضباط الفرنسيين، والمستشار الفرنسي مورا، كان لبقا، دبلوماسيا، وكل كلمة من كلماته توحي بأنه يقول لجيوشه: افهموني.

يقول وصف المقابلة: ((في اليوم السابع عشر من أبريل عند الزوال، بعدما تناول السلطان طعام الغذاء، كان يوجد صحبة الوزير المقري في السرادق الصغير للمشور، حيث كان قد استقبل رجال القنصلية بعد الغذاء الفاخر الذي أعده على شرفهم بمناسبة وداعهم.

وفي الحجرة المجاورة، كان يوجد الدكتور مورا وزوجته، اللذان وردا لتوديع السلطان، حيث أنهما لم يستطيعا أن يصحباه إلى الرباط، وقد كان من المقرر أن يسافر الملك غداة اليوم الثامن عشر من أبريل.

وحوالي الساعة الثانية عشر وربع، سمع السلطان صياحا بعيدا كان يرد من جهة ساحة المشور، واعتقد بادئ ذي بدء أن الأمر يتعلق بخيول شردت من معاقلها، فصعد إلى الطبقة العليا للرواق لتكون رؤيته أتم وأكمل، ولكنه لاحظ أن الواردين هم عصبة من الجنود، أخذت تقترب شيئا فشيئا من المكان الذي يشرف عليه، وتوجه المولى عبد الحفيظ نحو الثائرين يسألهم عما إذا كانوا يرغبون في شيء؟ فكان جوابهم: إنك سلطاننا، وردنا عليك لنقدم شكوانا بالضباط الفرنسيين الذين يعاملوننا معاملة قاسية، والذين يحتفظون لنا بالأعمال الشاقة التي يقوم بها عادة البغال والحمير، هذا إلى أنهم ينقصون من أجرتنا، فأجابهم السلطان قائلا: عليكم أن تذهبوا إلى الوزير المقري لترفعوا أمامه شكواكم، وحالما تعرض علي سأدرسها بإمعان، فانصرفوا إذن..

فاتجه الجنود في الحين إلى بنيقة الوزير المقري الذي استقبلهم مباشرة، وبعد هذه الحادثة، غادر الملك وهو أشد ما يكون ثائرا. أقول غادر السرادق الذي كان به من باب مختفية، وأصبح بداخل القصر.

فهل وقف الأمر عند هذا الحد ؟

إن جماعة أخرى من العساكر تحمل هذه المرة سلاحا، نجحت في اختراق أبواب القصر بعد هذا بلحظات، ووصلت إلى ساحة المشور، ثم اتجهت نحو الباب الأخير طالبة رؤية السلطان في شكل خطير ومثير.

لقد رفض السلطان بادئ ذي بدء أن يستقبلهم، بيد أنه إزاء الإلحاح الشديد من هؤلاء الجنود، وإزاء النصائح التي كان أسداها إليه رجال حاشيته، خضع للأمر، ولكنه قبل فقط أن يمثل بين يديه ثلاثة من أولئك الجنود وعلى شرط أن يتجردوا من كل سلاح.

وتقدم النواب الثلاثة، وعرضوا على العاهل وهم على حال بالغة من الهيجان، عرضوا عليه نفس الشكوى التي عرضها أسلافهم، فهم يتأففون من سوء معاملة الضباط الفرنسيين، واحتقارهم لهم وبخسهم أجورهم، فأجاب مولاي حفيظ: سأدرس مقترحاتكم، وفي انتظار ذلك، ينبغي لكم أن تنصرفوا، اقصدوا ضريح مولاي عبد الله، وتوجهوا إلى الله.

السلطان مولاي عبد الحفيظ رفقة الجنرال موانيي

وبمجرد ما انصرف الجنود الثلاثة، أخذت بوادر عصابة ثالثة للعساكر تظهر في جوانب القصر، ولقد كانت من حيث الثورة والهيجان أسوأ حالا من السابقتين؛ فلقد اندفعت نحو غرفة السلطان صارخة صائحة، تطلب بكل شدة أن ترى صاحب الجلالة.

وبعد لحظة قضاها السلطان في التردد والتأمل، قبل أيضا أن يستقبل ثلاثة مندوبين آخرين، وكما كان في الأولين، فقد جرد هؤلاء من السلاح قبل أن يدخلوا ردهة الملك.

ولقد عبر هؤلاء أيضا عن مطالبهم، بيد أن هذه الطائفة امتازت عن السابقتين بأنها أفرغت ذلك في عبارات جد قاسية لدرجة أن السلطان تأثر أيما تأثر.

لقد قالوا في جملة ما قالوا: نريد أن تتدخل حينا لفائدتنا، فإن شخصك ما انفك عندنا دائما الشخص المحترم، فأنت سيدنا الوحيد، ونحن جنودك الأوفياء، ولكنك ستفارقنا، وستغادر فاس إلى غير رجعة، فكان جواب الملك وقد ظهرت على محياه أمارات الاضطراب: أبدا.. سوف لن أغادركم نهائيا، وإنما سأذهب إلى الرباط فقط، ولكن الجنود أجابوه في وقاحة نادرة قائلين: ليس هذا صحيحا، فإننا نعلم أن عليك أن تغادر المغرب كله لتتجه نحو بلاد الروم.. وإذا كان حقا ما تقول من أنك إنما ستذهب فقط إلى الرباط، فلم إذن لا نصحبك نحن إلى هذا الرباط؟ إنك سلطاننا ولا يمكن بأي حال أن نتنازل عنك، ولذلك، فإن رغبتنا أن لا تفارق هذه الديار.

وهنا كان التأثر بلغ أقصى منتهاه بالمولى عبد الحفيظ، فأجابهم بصوت مرتجف: نعم، إنني أعلم أنكم جنود مخلصون لي، وإنه في استطاعتي أن أعتمد عليكم، نعم ستصحبونني جميعا إلى الرباط، فاذهبوا من الآن لانتظاري في نزالة فرجي - على بعد نحو خمس كيلومترات من فاس - فإنني سألتحق بكم بعد حين، وكدليل على أنني أمنحكم ثقتي، فإنني أعهد إليكم بأن تسهروا على حراسة أسرتي التي وصلت إلى ذلك المكان ونزلت فيه فعلا.

وفي إصرار غريب، أجابه الجنود الثائرون قائلين: إننا نرغب في أن نلتحق بنزالة فرجي ولكن يجب أن تمكننا حينها من العتاد العسكري.

ولقد حاول مولاي حفيظ أن يعقب على طلبهم هذا، وقد أخذ يشعر بنوع من المضايقة والحرج، فقال لهم: ولكن تحت أيديكم الكفاية من العتاد، فاعترضوا عليه قائلين: أبدا ليس لدينا ما يكفي من الرصاص، يجب أن تجعل سائر مخازن السلاح والذخائر تحت أيدينا، وذلك حتى نتمكن من أن نستغلها كما يجب متى دعت إليها الحاجة)).

إن الأيام التي أعقبت هذه المقابلة بين السلطان وضباط جيشه، عرفت تمارجا كبيرا على الصعيد الوطني بين الجيش المخزني وسكان فاس، وفي اليوم التالي، أخذت قيادات الثورة ترسل المبعوثين إلى القبائل طالبين نجدتهم، وفي الوقت الذي كانت الصحافة والبرلمان الفرنسيون يشيدون بشجاعة النساء المغربيات، حتى أن جان جوريس قال في البرلمان الفرنسي: ((إنهن نساء شجاعات.. لقد كن يطردن الجيوش الفرنسية ويقلن بصوت عال: سنقتلكم أيها الرجال إذا ما وليتم الأدبار)).. في هذا الوقت شب الصراع بين الأطراف الفرنسية، ونقلت الصحافة الفرنسية أحداث فاس إلى الساحة السياسية في باريس.

يتبع